

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

مخاطر القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR - وكالة الطارف

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف:

د. علوي اسماعيل

من إعداد الطلبة:

- بديار آمال
- برزيق عادل

ملخص

يتمثل الائتمان المصرفي بصفة اساسية في القروض التي تمنحها البنوك لمختلف عملائها ، اذ ان تلك القروض تعد من اهم المصادر التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية للقيام بنشاطها الاقتصادي وتحقيق اهدافها ، الا أن هذه المؤسسات في بعض الاحيان تكون غير قادرة على الوفاء بالعهد نتيجة الفشل في تسديد دينها، وهذا ما يضع البنك في حالة خطر .

فلا بد له العمل على الحد من تلك المخاطر والتقليل منها وذلك باتباعه كافة الوسائل والاجراءات اللازمة .

ولقد حاولت هذه الدراسة التركيز على المخاطر التي تتعرض لها القروض البنكية التي تمنح للمؤسسات الاقتصادية ، ولقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة اين تم ابراز مدى قدرة المؤسسات المصرفية على ادارة مخاطر القروض المتعثرة في الفصل التطبيقي ، وتشير اهم نتائج الدراسة ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية ليس له سلطة او القدرة الكافية لإدارة مخاطر القروض المتعثرة لأنه في حد ذاته يصدر له احكام من طرف الدولة وضغوطات اي انه مقيد ليس له حرية تامة في اداء وظائفه .

الكلمات المفتاحية : القروض البنكية ، مخاطر القروض البنكية ، المؤسسة الاقتصادية ، التمويل

RESUME :

Le crédit bancaire est principalement représenté dans les prêts accordés par les banques à leurs différents clients car ces prêts sont l'une des sources les plus importantes sur lesquelles l'institution économique s'appuie pour exercer son activité économique et atteindre ses objectifs, mais ces institutions

Sont parfois incapables de respecter le covenant en cas de non , paiement de ses dettes c'est ce qui met la banque en situation de danger elle doit donc s'employer à limiter et réduire ces risques en suivant tous les moyens et procédures nécessaires

Cette étude a tenté de se concentrer sur les risques auxquels sont exposés les crédits bancaires accordés aux établissements

Economiques nous avons utilisé l'approche analytique descriptive dans laquelle les établissements bancaires sont en mesure de gérer les risques de prêts non performants a été mise en évidence dans le chapitre applique les résultants les plus importants de l'étude indiquent que la banque de l'agriculture et du développement rural n'a pas l'autorité ou la capacité suffisante pour gérer les risques de prêts non productifs car elle émet elle-même des jugements et des pressions de la part de l'état ce qui signifie qu'elle est restreinte et n'a pas la liberté totale d'exercer ses fonctions .

Les Mots clés : pertes bancaires. Risques liés aux prêts bancaires. Établissement économique. la finance

أقراء

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين
إحساناً"

الى التي حلمت ان تبصر نجاحي والتقوى
الدائم والمتواصل في دراستي ، الى نبع
الجنان الفياض ، الى رمز الحب وبلسم
الشفاء ، الى الخير والصفاء والامل ، لله أُمِّي
الغالية لله حفظها الله .

الى من احمل اسمه بكل فخر واعتزاز
الى الذي اشعل نفسه شمعة لينير لنا درباً ،
الى الذي تحمل كبد الحياة لنصل نحن ، الى
ابي الجنون حفظ الله .

الى من علموني علم الحياة الى اخوتي
واخواتي الى كل الاهل والاقارب
الى كل الاصدقاء والاصحاب

آمال

اهراء

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير،
فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي
التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في
عمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة
وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى
صرت كبيرة (أمي الغالية)
إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في
كثير من العقبات والصعاب، إلى جميع
أساتذتي الكرام، ممن لم يتوانوا في مد
يد العون لي.

عادل

شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

قال الله تعالى
﴿ فاذكروني اذكركم واشكروا لي ولا
تكفرون ﴾

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي الهمننا
الارادة والصبر والمثابرة لاتمام هذا العمل
المتواضع

واعترافا بالود وحفظا للجميل ، نتقدم
بجزيل الشكر وعبارات التقدير والاحترام
للاستاذ المشرف - علوي اسماعيل - على
توجيهاته طيلة المسيرة

وشكر خاص لأوليائنا على تربيتنا ،
وتأديبنا ، وتعليمنا ، راجين من الله عز
وجل ان يحفظهم جميعهم وان يجعلهم قرة عين
لنا

كما نشكر كل من بسط لنا يد العون
من قريب او من بعيد ، وكل من كان له
الفضل علينا .

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	انواع القروض البنكية	شكل رقم 1_1
21	العوامل المؤثرة في سياسة الاقراض	شكل رقم 2_1
24	تبسيط لمفهوم مخاطر الائتمان المصرفي	شكل رقم 3_1
26	يمثل انواع مخاطر القروض البنكية	شكل رقم 4_1
47	مصادر التمويل	شكل رقم 1_2
52	اطراف عقد تحويل الفاتورة	شكل رقم 2_2
68	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة بوحجار_	شكل رقم 1_3

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الشكل
66	المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بوحجار للفترة 2016 - 2020	جدول رقم 1_2

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
i	__ ملخص
ii	RESUME
iii	__ اهداء
iv	__ شكر وعرفان
v	__ قائمة الاشكال
vi	__ قائمة الجداول
vii	__ فهرس المحتويات
01	__ المقدمة
الفصل الاول : عموميات حول القروض البنكية	
08	تمهيد الفصل
09	المبحث الاول: ماهية القروض البنكية
09	المطلب الاول : تعريف القروض البنكية وأهميتها
12	المطلب الثاني : خصائص وانواع القروض البنكية
25	المطلب الثالث :مصادر ووظائف القروض البنكية
20	المبحث الثاني : سياسة الاقراض
20	المطلب الاول :مفهوم سياسة الاقراض
21	المطلب الثاني : مكونات السياسة الاقراضية
22	المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية
25	المبحث الثالث : مخاطر القروض البنكية
25	المطلب الاول : مفهوم مخاطر القروض البنكية
27	المطلب الثاني : انواع مخاطر القروض البنكية
30	المطلب الثالث : اجراءات ووسائل الحد من مخاطر القروض البنكية
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: المؤسسات الاقتصادية	
35	تمهيد الفصل
36	المبحث الاول : مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية

36	المطلب الاول : ماهية المؤسسة الاقتصادية
37	المطلب الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية
38	المطلب الثالث : اهداف المؤسسة الاقتصادية
41	المبحث الثاني: وظائف وتصنيف والهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية
41	المطلب الاول : وظائف المؤسسة الاقتصادية
43	المطلب الثاني: تصنيف المؤسسة الاقتصادية
45	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية
48	المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسة الاقتصادية
49	المطلب الاول : اليات التمويل التقليدية
52	المطلب الثاني : اليات التمويل الحديثة
53	المطلب الثالث : اليات التمويل الاسلامية
59	خلاصة الفصل:
الفصل الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ BADR _ وكالة بوحجار	
61	تمهيد الفصل
62	المبحث الاول : نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
62	المطلب الاول : نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
63	المطلب الثاني : مهام وانواع قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية
66	المطلب الثالث : اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
67	المبحث الثاني : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة بوحجار .
67	المطلب الاول : نشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار .
67	المطلب الثاني : انواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار .
68	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار .
71	المبحث الثالث: دراسة حالة لملف قرض
71	المطلب الاول : اجراءات منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار .

74	المطلب الثاني :دراسة قرض في اطار اونساج
77	المطلب الثالث : تعثر العميل والمعالجة القانونية
81	خلاصة الفصل
83	خاتمة
88	قائمة المراجع
98	الملاحق

مقدمة

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأساسي في النشاط الاقتصادي للمجتمع ، فهي تهدف الى التوسع والاستمرار ، ومن أجل تحقيق هذين الهدفين فلا بد ان تتوفر لديها أموال بالقدر الذي يضمن تمويل عملياتها الاقتصادية ، وبما ان اموالها الذاتية غير كافية فان وجهتها الاولى هي البنك ، وهذا لأهمية القروض المصرفية التي تعد من اهم المصادر ومن اهم الخدمات التي تقدمها البنوك والتي تعتمد عليها المؤسسة كمصدر تمويل خارجي بالنسبة لها ، بحيث تستعملها لتمويل دوراتها الاستغلالية او الاستثمارية او الاثنين معا ، متعهدا للبنك برد هذه الاموال في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه ، اضافة الى دفع فوائد اقراض هذه الاموال ،

اذن فتمويل المؤسسة من طرف البنك هو احد الشروط الضرورية للقيام بالنشاط الاقتصادي بغية تحقيق الاهداف المرجوة من انشائها ، كما ان منح القروض المصرفية لمؤسسة اقتصادية هو المصدر الأساسي لبقاء البنك .

فقرار الاقراض في البنوك يعد من اخطر القرارات على الاطلاق اذا ان عملية منحه للقروض تتطلب دراسة دقيقة ومتأنية من اجل اتخاذ القرار الصحيح سواء بالموافقة او الرفض لمنح القرض ، لأنه ينطوي على مخاطر يواجهها كلا الطرفين في حال التأخر او عدم القدرة على التسديد ، اذ ان تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي اموال المودعين لديها ، فأثناء ادائها لنشاط الاقراض تواجهها العديد من المشاكل خصوصا مع زيادة المنافسة وزيادة حجم المعاملات المصرفية ، التي تقوم بها ففي الآونة الاخيرة ازدادت مخاطر القروض البنكية الممنوحة ، اذ تشكل جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي ، والتي يصعب استبعادها نهائيا مما يحتم على المؤسسة المصرفية اتخاذ كافة الاحتياطات لتجنب هذه المخاطر والتخفيف من أثارها ، وبالرغم من ذلك الا ان هناك عوامل متعددة خارجة عن ارادة المؤسسات المصرفية والعميل والقرارات الاقتصادية المفاجئة ، والتدخل الحكومي وغيرها من العوامل التي تساهم في زيادة مخاطر القروض البنكية وصعوبة استردادها لذا لا يمكن لأي مؤسسة مصرفية مهما كانت درجة حرصها وكفاءة جهازها الاداري والفني تجنب حقيقة ان تصبح بعض قروضها في خطر او غير عاملة .

1. الاشكالية :

انطلاقا مما تم ذكره سابقا ومن خلال الدراسة التي نود القيام بها نطرح الاشكال التالي :

ما مدى فعالية وقدرة المؤسسات المصرفية على ادارة مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية ؟

2. الاسئلة الفرعية :

وينبثق عن هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية :

- ماهي الاجراءات اللازمة للحد من أثار القروض المتعثرة على الاداء المالي؟
- هل عدم تسديد المقرض لديونه يؤثر على بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟

- ما هو واقع تعثر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة بوحجار _ وهل تؤثر هذه القروض على ربحيته ، سيولته وكفاءته ؟

3. فرضيات الدراسة :

طرح التساؤلات السابقة قادت الباحثين لطرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الاولى :تساهم المعالجة المصرفية في التخفيض من حدة القروض المتعثرة
- الفرضية الثانية : عدم تسديد المقترض لديونه لا يؤثر على بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- الفرضية الثالثة :تأثر القروض المصرفية المتعثرة سلبا على كل من ربحيته، سيولته ،وكفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة بوحجار".

4. اهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى جملة من الاهداف اهمها :

- التعرف على مفهوم المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية من حيث انواعها وسبل الحد منها .
- التطرق الى اهم الجوانب المتعلقة بالقروض
- ابراز اهم الاساليب والاجراءات المتبعة في عملية ادارة المخاطر
- دراسة الجانب النظري للمؤسسة الاقتصادية
- التطرق الى مختلف تصنيفات المؤسسة

5 . أسباب اختيار الموضوع :

ان اسباب اختيار الموضوع المدروس متعددة وكثيرة ونذكر من اهمها :

- يعتبر من المواضيع الرئيسية المطروحة على الساحة المصرفية والمالية .
- محاولة الوقوف اكثر على مخاطر القروض البنكية والاسباب التي ادت الى تفاقمها
- توسيع المعرفة على اهم الاخطار التي يمكن ان تنتج عن عملية منح القروض وكيفية الحد منها .
- معرفة العلاقة التي تربط بين القروض البنكية والمؤسسات الاقتصادية
- الرغبة في معرفة الجانب التمويلي للمؤسسة الاقتصادية .

6. أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذه الدراسة بشكل رئيسي الى تحديد الاسباب التي تتعرض لها القروض البنكية من مخاطر وما لها من تأثير مباشر على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك ومدى مساهمة القروض البنكية في تمويل المؤسسات الاقتصادية . ومحاولة تشكيل رصيد علمي يساهم في اثراء الموضوع بمختلف جوانبه

7. منهج الدراسة :

بغية الامام والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومن اجل الوصول الى حل للإشكالية وقبول الفرضيات او تقييمها اعتمدنا على :

المنهج الوصفي في الجانب النظري من تعريفات وانواه وغيرها ، والمنهج التحليلي من خلال الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بوحجار . والتي من خلالها نحاول اسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

8. الدراسات السابقة :

دراسة هبال عادل : اشكالية القروض المتعثرة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، حيث توصل الى بعض النتائج والتي تمثلت في :

- ان القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا ، ولكن يمكن التقليل من حجمها والتخفيف من اثارها قدر الامكان
- ان اسباب التعثر ترجع بصفة عامة الى التوسع في منح القروض ، مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة خاصة من اجل جلب المزيد من العملاء . كما ان الاسباب منها ما هو متعلق بالعمل ومنها ما هو متعلق بالبنك ومنها ما هو راجع الى الظروف العامة .
- تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العمل وعلى مستوى البنك ، كما يعمل البنك على ايجاد حلول تأخذ في اعتبارها كل الامكانيات المتاحة في تسوية المشكلة .
- زاد حجم القروض المتعثرة في الجزائر وهذا نتيجة التحول الاقتصادي والانفتاح على اقتصاد السوق واعادة هيكلة المؤسسات ، وفتح المجال امام المصارف الخاصة التي سببت ازمت كبيرة في القطاع المصرفي نظرا لحدثة التعامل مع المصارف الخاصة .

دراسة بوزيان الكاملة : تسيير لمخاطر القروض في البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية . BADR . وكالة بسكرة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص : نقود ومالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014 – 2015 تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى اهم الجوانب المتعلقة بالقروض .

معرفة الطرق المالية وغير المالية التي تسمح بتقييم موضوعي لخطر القرض وهذا كإجراء وقائي لتفادي حدوثه فهم واستيعاب الطريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل مع اخطار القرض عند حدوثها بحيث لا تؤثر على البنك الا بقدر خفيف ومعقول .

معرفة الاسباب التي ادت الى تعثر القروض.

وقد توصلت الى النتائج التالية :

- ان البنوك التجارية من اهم مؤسسات الوساطة المالية خاصة في الجزائر
- يتنازع البنك التجاري اهداف متعارضة (السيولة ، الامان ، الربحية) يسعى دائما للملائمة بينهم ،
- تشترك جميع البنوك التجارية فيوظيفتين تقليديتين هما : قبول الودائع ، ومنح الائتمان
- يحصل البنك التجاري على السيولة من مصادر متنوعة ، يقوم باستخدامها في اوجه التوظيف المختلفة
- منح الائتمان وظيفة من الوظائف الاساسية للبنك التجاري
- قبل منح اي قرض يكون قسم الائتمان ، البنك التجاري مسؤولا عن دراسة الملفات الخاصة بالمقترضين والتأكد من استقائها للمعلومات اللازمة .

دراسة حنفي امينة : اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية المؤسسة ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم . 2018 _ 2019

تهدف هذه الدراسة الى :

- التعرف على اهم الاتجاهات النظرية المفسرة لكيفية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- التعرف على مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- الوصول الى معايير مثلى لاختيار مصادر تمويلية تتماشى مع وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحالاتها المالية .

النتائج التي توصلت اليها :

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث انها ساهمت في تطوير العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية
- ان ما وصلت اليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من اهتمام يمكن ارجاعه بالدرجة الاولى الى التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر .
- صندوق ضمان القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له دور كبير في تمويل هذه المؤسسات في كل من مرحلة الانشاء والتوسع .

دراسة عامر حبيبة : دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية ، دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة مكملية لنيل شهادة دكتوراه علوم التسيير ، تخصص علوم التسيير

، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2016 _ 2017 وتهدف الدراسة الى :

- التأكيد على ضرورة الاستعداد الجيد للاستحقاقات التجارية على المستوى الاقليمي والعالمي من خلال تكيف الاطار الاقتصادي الوطني مع المستجدات الاقتصادية العالمية
- تحليل مدى فعالية سياسات التكيف والتأهيل الاقتصادي من تحقيق ابعاد التنمية المستدامة

النتائج التي توصلنا اليها :

- زيادة تنافسية المؤسسات الاقتصادية لتلبية الطلب المتزايد ، مع الحفاظ على جودة المنتج والتكلفة المنخفضة مع وقت اقل
- ان المؤسسة الاقتصادية الجزائرية كانت عرضة للعديد من التدخلات والاصلاحات التي اثرت بصفة مباشرة على تسييرها ، ادائها وتمويلها .
- ان المفهوم الحديث للتنمية المستدامة يركز على مجموعة من المبادئ والابعاد والمؤشرات .
- ضرورة التوجه نحو او استحداث وظيفة للتنمية المستدامة في اية مؤسسة والعمل على ترقيتها .

9. صعوبات الدراسة :

- ان اهم الصعوبات التي واجهت انجاز هذا البحث هي :
- عدم الحصول على الموافقة من قبل البنك للقيام بالدراسة التطبيقية
- صعوبة اجراء الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة بوحجار " نظرا لعدم استقبال البنك لطلبة التربص بسبب الاجراءات الوقائية المترتبة على انتشار وباء " covid 19 " حتى لم تتح اجراء التربص والدراسة الميدانية
- صعوبة الحصول على دراسة حالة لقرض متعثر على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ BADR _ وكالة بوحجار وذلك بسبب السرية المهنية المنتهجة في البنوك .

10. حدود الدراسة :

- من اجل دراسة الموضوع وبلوغ الاهداف المتوخاة ، تم رسم حدود لهذه الدراسة ، وهي كالتالي :
- الاطار الموضوعي : استخدمنا في البحث مفهوم القروض البنكية ومخاطرها وكيفية الحد منها والتعرف على انواعها و تناولنا ايضا تعريف المؤسسة الاقتصادية وانواعها وصيغ تمويلها .
- الاطار المكاني للدراسة : يقتصر الاطار المكاني للدراسة في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

11. هيكل البحث :

من اجل التوصل الى الاهداف المسطرة ، قمنا بتقسيم هذا العمل الى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب سبقتها مقدمة عامة للإحاطة بالموضوع وتلتها خاتمة عامة والنتائج المتوصل اليها

الفصل الاول : وهو بعنوان " عموميات حول القروض البنكية" والذي تناولناه من خلال ثلاث مباحث ففي المبحث الاول حاولنا ان نقدم لمحة عن القروض البنكية وذلك من خلال ثلاث مطالب ، حيث تناولنا في المطلب الاول : مفهوم واهمية القروض البنكية وفي المطلب الثاني : تناولنا خصائص وانواع القروض البنكية بينما المطلب الثالث : يشتمل على مصادر ووظائف القروض البنكية . بينما المبحث الثاني : قد تناولنا فيه سياسة الاقراض وذلك من خلال ثلاث مطالب بحيث المطلب الاول تطرقنا الى مفهوم سياسة الاقراض بينما المطلب الثاني : تناولنا فيه مكونات السياسة الاقراضية وفيما يخص المطلب الثالث : فقد تناولنا العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية .

أما الفصل الثاني : وهو بعنوان " المؤسسات الاقتصادية بحيث يضم ثلاث مباحث ففي المبحث الاول تناولنا مفاهيم عامة حول المؤسسات الاقتصادية ، اذ تضمن ثلاث مطالب فقد حاولنا في المطلب الاول التعرض الى ماهية المؤسسة الاقتصادية بينما المطلب الثاني تعرضنا الى خصائص المؤسسة الاقتصادية وفي المطلب الثالث : تطرقنا الى اهداف المؤسسة الاقتصادية ، بينما المبحث الثاني تعرضنا الى وظائف وانواع والهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية اذ يضم ثلاث مطالب بحيث تعرضنا في المطلب الاول الى اهم وظائف المؤسسة الاقتصادية ، بينما المطلب الثاني يضم تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفي المطلب الثالث يضم الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية .

وفي الفصل الثالث : وهو بعنوان " دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" وكالة بوحجار ، يضم ثلاث مباحث ، ففي المبحث الاول تم التعرض الى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" ، بحيث يضم ثلاث مطالب ، فقد تعرضنا في المطلب الاول الى نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بينما تناولنا في المطلب الثاني مهام البنك وفي المطلب الثالث تناولنا اهداف البنك ، بينما تعرضنا في المبحث الثاني الى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار ، ففي المطلب الاول تناولنا نشأة الوكالة بينما تناولنا في المطلب الثاني الى انواع القروض الممنوحة من طرف الوكالة وفي المطلب الثالث تعرضنا الى الهيكل التنظيمي للوكالة ، وفي المبحث الثالث تم التعرض الى دراسة حالة ملف القرض بحيث يضم ثلاث مطالب ، في المطلب الاول تم التطرق الى اجراءات منح القروض من طرف الوكالة بينما المطلب الثاني تعرضنا الى دراسة ملف القرض وفي المطلب الثالث تم التعرض الى تعثر العميل والمعالجة القانونية .

الفصل الأول

عموميات حول القروض البنكية

تمهيد الفصل:

تعد القروض البنكية بأنواعها المختلفة أهم الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها لتغطية حاجياتهم المالية وتمويل مشاريعهم، حيث تمثل أهم مصادر التمويل الخارجية التي تساهم في انعاش المؤسسات واستمرار نشاطها وتجنب الوقوع في العجز المالي، وكذا خلق استثمارات جديدة من أجل توسيعها وفي نفس الوقت تعود هذه القروض بفوائد كبيرة على البنك. إلا أن عملية منحها تتطلب دراسة دقيقة ومن أجل اتخاذ القرار الصحيح سوا بالموافقة أو الرفض لمنح القرض، لأنه ينطوي على مخاطر يواجهها كلا الطرفين في حالة تأخر أو عدم القدرة على تسديد القرض، لا يمكن تجاهل هذه المخاطر أو إلغائها لكن يمكن التحكم فيها والتقليل منها.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

المبحث الثاني: سياسة الإقراض.

المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية.

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية:

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الإقراض وهي خدمة رئيسية التي تقدمها المصارف التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها.

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية وأهميتها:

تمثل القروض البنكية النشاط الرئيسي للبنوك والغاية من وجودها، ولا معنى في الواقع لهذه الودائع والأموال التي تجمعها البنوك ما لم توظف بطريقة أو بأخرى في سد حاجات التمويل للمتعاملين الاقتصاديين الذين هن في حاجة إلى ذلك.

أولاً: التعريف:

إن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف النظام البنكي تتمثل في استعمالها في منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إليها وتمثل القروض في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك.

وعليه يمكن تعريف القرض على النحو التالي:

- هو عبارة عن مبلغ من المال يسلمك البنك فعلاً للعميل أو شخص آخر يحدده العميل.¹
- هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان هذا الشخص طبيعياً أو اعتبارياً، حيث يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، فيقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته كنتيجة لما يتمتع به من سمعة طيبة.²
- هو تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة

1 خالد أحمد علي، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، الدار الجامعية الإسكندرية ، ص103.

2 حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنك الإسلامية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر ، القاهرة، 2009، ص 67

- واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.¹
- هو مبلغ من المال يضعه المقرض ويسمى بالمدين لمدة زمنية معينة، ولغرض معين أو غير معين، على أن يدفع المقرض فائدة مقابل اقتراضه، كما قد يكون القرض مضمونا أو غير مضمون، ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق.²
- القرض هو أساس نشاط البنوك، والمؤسسات المالية، فهو فعل الثقة بين الطرفين (المقرض والمقترض) ويتضمن تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تراعي المدة والمخاطر وبالتالي فكل قرض يتضمن عنصرين: الثقة والفجوة الزمنية ولا يعتبر قرضا إذا لم تتوفر الفجوة الزمنية.³
- يعرف على أنه تسليف الاستثمار في الإنتاج والاستهلاك كما يركز على ثلاثة روابط أساسية وهي: الثقة، الوقت، الوعد بالإرجاع.⁴

ثانيا: أهمية القروض البنكية:

- تعد الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الإقراض.⁵
- تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة، لما تمثله من نسبة كبيرة ضمن أحوالها العاملة وقد اتضح ذلك عند دراسة الميزانيات المجمعة للبنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي.⁶
- تعد مجالا خصباً لتوظيف واستثمار الأموال المودعة لديها بما يعود على البنوك بعائدات مجزية ومضمونة في أغلب الأحوال.⁷

1 سيف هشام ، صباح الفخري، الائتمان المصرفي ، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب ، مصر، القاهرة ، 2010، ص3.

2 يحيوش حسين، تسيير مخاطر القروض المصرفية ، 2007، ص3.

3 الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطلعة الرابعة، 2005، ص 55.

4 يحياوي نصيرة، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، ص36.

5 هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المنتشرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03-2012-2013، ص2.

6 عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر والإسكندرية، مصر، 2000، ص105.

7 صبري مصطفى حسن السبك، القرض المصرفي كصورة من صور الائتمان وأداة للتمويل، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص24.

- ان الائتمان الذي تمنحه المصارف يوفر وسيلة التبادل ذلك ان الأوراق النقدية في الوقت الحاضر والنقود المعدنية و المسكوكات المساعدة تمثل ديناً لحاملها بذمة الجهة المصدرة لها، و هي المصرف المركزي الذي يقوم عادة بمهمة إصدارها، كما ان الشيكات المسحوبة على ودائع الطلب و التي تستخدم كأداة في التعامل تمثل ديناً لحاملها على المصرف المسحوبة عليه و هذه تمثل عرض النقد بمفهومه الضيق الذي تتم بموجبه تبادل السلع و الخدمات في الاقتصاد.¹

- تلعب دوراً هاماً في تمويل كل من التجارة والبضاعة والزراعة²

- منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه ولذلك في رضاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق فرص العمل و زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة.

- تحتل القروض المكانة الأولى للبنك التجاري والاستخدام الرئيسي لموارده وخصوصاً ودائع الجمهور، ويمكن القول بأن أكثر الأرباح تأتي من هذه العملية، كما تعتبر أقل سيولة من الأوراق المالية وكل الأوراق المخصصة.³

المطلب الثاني: خصائص و أنواع القروض البنكية:

أولاً: الخصائص

- الاعتماد الكامل على المعلومات الموثقة والمتاحة عن المقترضين و أوضاعهم بالسوق من خلال المؤسسات المالية السابق التعامل معها كالبنوك مثلاً، أو ببيوت الخبرة.⁴

يتميز القرض أيضاً بالخصائص التالية:

- 1- **المبلغ:** يمثل قيمة القرض أو الاموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.
- 2- **المدة:** هي الاجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامله، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزماً بالتسديد و هي تصنف الى ثلاثة أقسام:

1 زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص9

2 سارة بن عبد الحليم، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية، تأمينات وتسيير المخاطر، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011-2012، ص76.

3 لبصير صورية، تسيير مخاطر عدم سداد القرض في البنوك التجارية. دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوسعادة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وإدارة المخاطر، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014-2015، ص9.

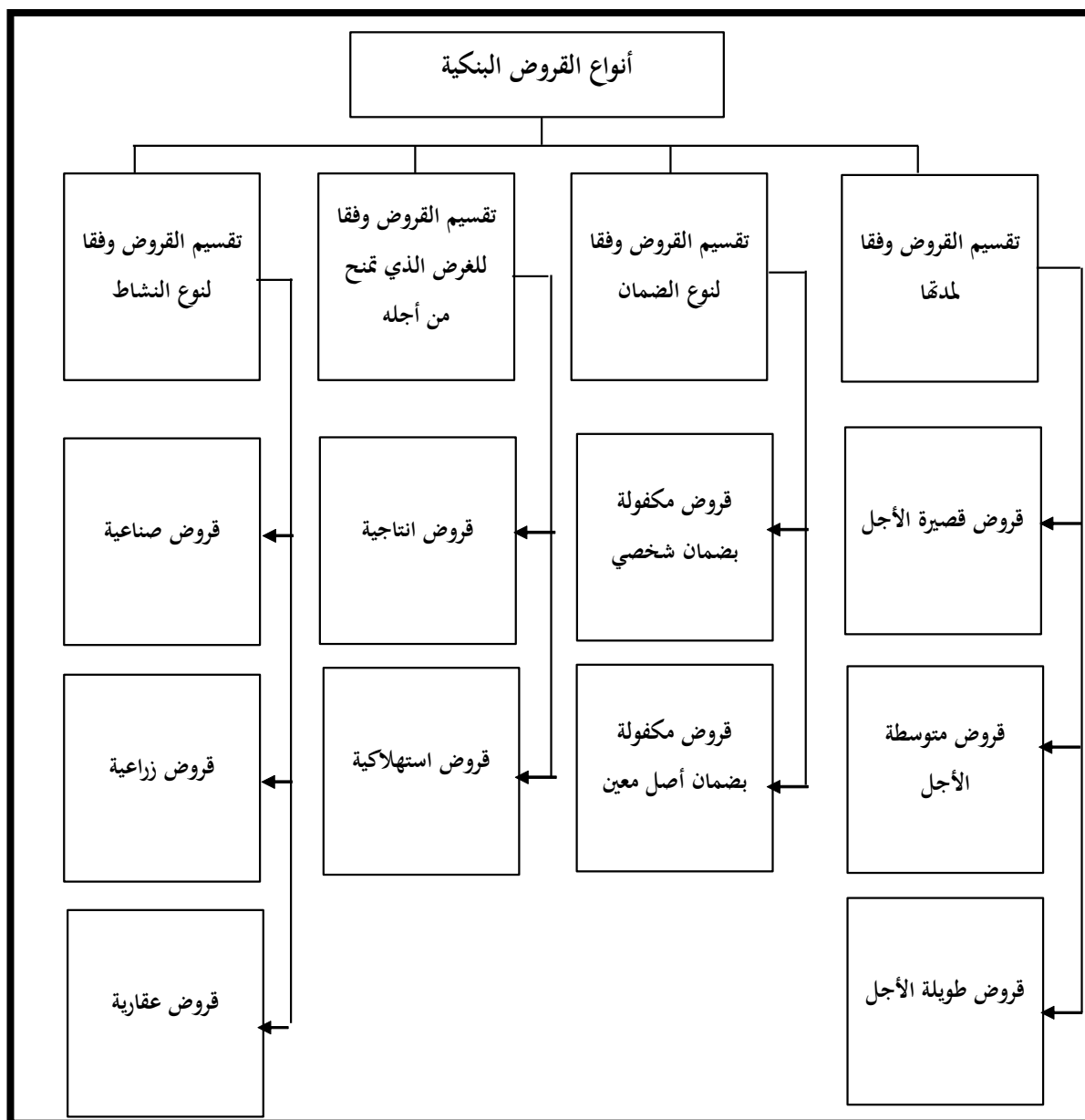
4 سارة بن حليم، مرجع سابق، ص 75.

- أ- المدة القصيرة: تتراوح بين ثمانية عشرة شهرا وستين حسب القانون الجزائري.
 - ب- المدة المتوسطة: تتراوح بين ثمانية عشر وسبع سنوات
 - ج- المدة الطويلة: تتراوح بين سبع سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر.¹
- معدل الفائدة:** يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة التي تمنحه و من اهم العوامل التي يتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:
- قيمة القرض - مدة القرض - مرونة الطلب - المنافسة - درجة المخاطر - تكاليف القرض - تدخل البنك المركزي
- بتحديد الحد الأدنى لقيمة القرض.
- 3- الضمانات: تكون اما عينية أو شخصية.²
 - 4- طريقة السداد: وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها:
 - يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة وأقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق
 - أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق
- ثانيا: أنواع القروض البنكية.**
- تنقسم القروض المصرفية وفق عدة معايير ونذكرها باختصار:

1 طاهر حيدر حيدر، مبادئ وإجراءات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1997، ص61

2 تيطوم هاجر، سياسات وإجراءات منح القروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2015-2016، ص21.

شكل رقم (1-1): يبين أنواع القروض البنكية



المصدر: من إعداد الطالبين

1- تقسيم القروض وفقا لمدتها

أ- القروض قصيرة الاجل: تعتبر القروض قصيرة الاجل و التي تسمى بقروض رأس مال التشغيل من اهم القروض المصرفية اذ حتى في الدول التي لا تخصص فيها المصارف بالإقراض لآمد قصيرة فان القروض موضوع البحث تكون ذات أهمية بارزة و تؤلف نسبة ملحوظة من مجموع القروض المصرفية و تستخدم هذه القروض في المادة لفرض شراء المخزون أو البيع على الحساب (أي مسك الحسابات المدينة) أو تعزيز باقي فقرات الموجودات المتداولة، أو سداد مصروفاتها التشغيلية.¹

ب- القروض متوسطة الاجل: وهي نوع من القروض يقع بين القروض الصغيرة الأجل والطويلة الأجل، ومدته ما بين السنة وخمس سنوات، ويجمع بين خصائص القروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

يعتمد القرض متوسط الأجل على قدرة المنشأة أو المشروع على الوفاء وعلى سمعته ومركزه المالي.²

ج- القروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن 5 سنوات فإنها تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات وقد يشارك البنك في منح القروض متوسطة الأجل مع عدد من المصارف الأخرى فيما بينها تعرف بقرض المشاركة ويساهم كل منها في قيمة القرض بمبلغ معين وذلك لتوفير الائتمان المطلوب والذي قد يستحيل عمليا الحصول عليه من بنك واحد فقط نظرا لضخامة قيمة هذه القروض وكذلك لتوزيع مخاطر عدم السداد على عدد كبير من المصارف وخاصة أن المقترض عميل واحد.³

2- تقسيم القروض وفقا لنوع الضمان:

أ- القروض دون ضمانات: فيما يخص هذا النوع من القروض فإن المقترض يكتفي فيها بالوعد بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي ضمان عيني، أو شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، وتمنح هذه القروض بعد التحقق من المركز المالي والائتماني للعميل، ومقدرته على الوفاء بالدفع في الوقت المحدد وحسن سمعته، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.⁴

1 رضا صحاب أبو حمد آل علي، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 219.

2 صبري مصطفى حسن السبك، مرجع سابق، ص 133

3 زايد صبرينة، إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، وكالة البويرة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية، جامعة أعلى أحمد أولوج، البويرة، 2014-2015، ص 21.

4 هاملي أسماء، القروض البنكية، دراسة حالة الاستثمار في بنك BNP PARIBA، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اقتصاد مالي ونقدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، ص 16.

ب- قروض مكفولة بضمان:

رأسنا كيف أن البنوك يمكن أن تقدم قروضا بدون ضمان تقع بمجرد التوقيع للسند من قبل المقترض ولكن إلى جانب ذلك البنوك التجارية تقدم قروضا بضمانات مختلفة، ولعل سبب ذلك يرجع إلى مايلي:

- ضعف المركز المالي للعميل مما يضطر البنك إلى طلب ضمانات معينة لقاء تقديمه للقروض.
- طلب قروض بمبالغ كبيرة تلزم البنك على فرض شروطه المتعلقة بالضمانات خاصة.
- عادة ما تطلب البنوك من المشروعات الصغيرة تقديم المضان لأن هذه الأخيرة غالبا ما تتعرض لأخطار تفوق تلك التي تتعرض لها المشروعات الكبيرة ويمكن تقسيم القروض المكفولة بضمان إلى مايلي:¹

1- قروض مكفولة بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي.

2- قروض مكفولة بضمان أصل معين: وقد تكون قروض بضمان بضائع أو قروض بضمان أوراق مالية أو أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين وقروض بضمان وثائق التأمين... تودع لدى البنك لضمان القرض.

ثالثا: تقسيم القروض وفقا للغرض الذي تمنح من أجله:

أ- القروض الإنتاجية:

هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة للمزارعين، للمنتجين، للتجار، لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة، والحصاد ومنها ما يفضل أنشطة أخرى.²

ب- القروض الاستهلاكية:

وهي تلك التي تمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية، مثل شراء سيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى، وهو عادة متوسط الأجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط.³

4- تقسيم القروض وفقا لنوع النشاط:

أ- قروض صناعية:

تمنح لتمويل القطاع الصناعي باحتياجات ومتطلباته كافة سواء كانت الاحتياجات أو المتطلبات قصيرة أو متوسطة أم طويلة الأجل، فقد يعقد القرض الصناعي لتمويل العمليات الجارية أو لتوسعة المباني أو شراء آلات ومعدات ثقيلة.

1 قدور وسيلة، الهشمي حمزة، مرجع سابق، ص8.

2 الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص75.

3 عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 200، ص148.

ب- القروض الزراعية:

تمثل القروض الزراعية التي تمنح لأغراض الحراثة والتسميد والري وجني المحصول ونقله وتسويقه أهمية نسبية ضئيلة لإجمالي القروض التي تمنحها المصارف.¹

ج- القروض العقارية:

تمنح للأفراد والمشروعات لتمويل شراء أرض أو بناءها أو شراء مبنى وتكون مدة هذا النوع من القروض عادة لفترة طويلة قد تصل إلى أكثر من 15 سنة. وغالبا ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه أو بناية، وتقوم المصارف المتخصصة (المصرف العقاري) بتقديم هذا النوع من القروض.²

المطلب الثالث: مصادر ووظائف القروض البنكية

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية وعمليات الإقراض وهي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية وفي نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها.

أولاً: المصادر

تستمد البنوك التجارية مواردها الخارجية من إيداعات الأفراد والهيئات المختلفة ويظهر هذا تحت بند الودائع ثم من إيداعات البنوك الأخرى والاقتراض منها، أو من خلال المؤسسات التي ساهمت في خلق البنوك.

1- الودائع النقدية التي تمثل مدخرات العملاء:

تمثل كل ما يقوم الأفراد والهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة الأجل، على سبيل الحفظ، أو التوظيف وتتجسد هذه الودائع في غالب الأحيان في شكل نقود قانونية، على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحيانا أشكالا أخرى وتصنف إلى ودائع جارية وودائع غير جارية.³

أ- الودائع الجارية: (ودائع تحت الطلب)

وهي أموال يودعها الأفراد أو الشركات لدى المصارف، ويتم فتح حساب واستخدامه بواسطة العملاء الذين هم بحاجة إلى السيولة النقدية، ويكون لصاحب الحساب الجاري الحق في سحبها أو تحويلها إلى أي شخص آخر في أي وقت يشاء، دون إشعار مسبق للمصرف وذلك بموجب أوامر يصدرها المودع للمصرف ليتم الدفع بموجبها له، ويتم السحب من تلك

1 بوزيان الكاملة، مرجع سابق، ص19، ص20.

2 رضا صاحب أحمد أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص217.

3 عبد الرحمان تسابت، الدكتور حبيب قنوني، أهمية الودائع المصرفية في تكوين رأس المال الثابت، دراسة حالة المنظومة المصرفية الجزائرية (1990-2012)، ص99.

الودائع على شكل شيكات أو ايصالات وعاء لا يعطي المصرف فائدة على الودائع الجارية، وتشكل الودائع الجارية الجزء الأكبر من ودايع المصارف.¹

ب-الودائع غير الجارية:

هي اتفاق بين المصرف والمودع حيث يتم إيداع مبلغ محدد لدى المصرف لا يجوز سحبه قبل تاريخ معين، كما يعطي المصرف لزبونه وثيقة بالمبلغ المودع، وفي نهاية المدة يقدم الطبون الوثيقة إلى المصرف، ويستلم المبلغ المدون فيها مضافا إليه الفائدة للمدة المذكورة، كما أجازت المصارف السحب منه وذلك حفاظا على الزبون كما يتدرج معدل الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ أو كلما طال فترة إيداع المبلغ.²

ج-الودائع بإخطار سابق (préavis)

وفيها يتعين على المودع قبل استردادها أن يخطر البنك سلفا بذلك ويجب أن يتم الإخطار خلال مدة محدد يتفق عليها، وهذا النوع من الودائع يفيد البنك فيما يسمح له من عدم الاحتفاظ على الدوام في خزائنه بمبلغ الوديعة أو بمبلغ مماثل، وإنما يقوم باستغلالها، وعندما يصله اخطار العميل يقوم بتدبير المبلغ المراد رده خلال مدة الإخطار المتفق عليها والذي يشتمل على مبلغ الوديعة، سعر العمولة وفترة الإخطار المطلوبة، وأيضا تتضمن فقرة توضح أن البنك من حقه تغيير العمولة بدون الرجوع للعميل.³

2-الودائع الائتمانية التي تتولد عن عملية تلق النقود:

يتلقى البنك أموال العملاء بموجب عقد وديعة مصرفية يلتزم البنك بموجبه برد هذه الأموال عند طلبها من قبل العملاء أو وفقا لما يتم الاتفاق عليه بينهما. أي بين البنك والعملاء من شروط. و يترتب على ذلك اثر جوهري يتمثل في ان البنك يمتلك هذه الأموال المودعة لديه و يكون له الحق في التصرف وفقا لاستراتيجية نشاطه الخاص، ولا يلزم برد هذه الأموال بذاتها للعملاء و انما يلزم برد مبالغ ماثلة لها، إذ ان البنك لو احتفظ لكل عميل بنقوده بذاتها كما هي لتجمد نشاطه، وفقد اهم وظائفه في مجال استثمار أموال الودائع و هي عملية (خلق النقود) والتي لا تأتي إلا عن طريق تصرف البنك في الأموال المودعة من العملاء بإقراضها للمنتجين و المستثمرين.⁴

1 الهام خزعل ناشور، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 2020-2021، ص4.

2 أوصغر الوزير، استراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية وأثرها على نشاطها، دراسة مقارنة بين بنك سوسييتي جنرال والبنك الوطني الجزائري، جامعة برج بوعريش، 208، ص90

3 محمود حسين الوادي وآخرون، النقود والمصارف، دراسة المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2020، 1431هـ، ص161.

4 صبري مصطفى حسن السبك، مرجع سابق، ص80

3- القروض المصرفية :

تعتبر القروض المصرفية من اهم مصادر الأموال إضافة الى الودائع، حيث يمكن لمصادر البنوك التجارية ان تلجأ عند الحاجة الى الاقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها وذلك فمن شروط معينة توقع من طرف هذا الأخير و كذلك يمكن للبنك التجاري ان يلجأ الى البنوك الأخرى عندما يحتاج الى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزاً في السيولة، كما ان يلجأ الى الاقتراض من الأسواق النقدية و المالية.¹

4- حسابات الاستثمار: الاستثمار في الأصول النقدية اذ نقد الإدارة النقدية من اهم الإدارات في النشاط المصرفي لأنه يترتب على عدم كفاية الأرصدة النقدية اما الى الخلال بالتزامات تجاه العملاء و تعرض البنك الى الإجراءات من طرف ثاني (العميل أو البنك المركزي) أوضاع فرصة استثمارية للبنك عليه يجب ان لا يزيد رصيد النقدية اليومي في البنك عن متوسط الفرق بين عمليات الإيداع مع مقدار من الاحتياطي للطوارئ و يعتمد رصيد النقد في البنك على طبيعة هيكل الودائع البنك و العلاقة بين البنك و البنوك الأخرى و خاصة البنك المركزي و مدى إمكانية التعاون مع الأرصدة النقدية البنك لدى البنك المركزي.²

ثانياً: وظائف القروض البنكية

هناك عدة وظائف متعددة للقروض ويمكن تحديدها وتحديد اعراضها في الجوانب التالية:

1- وظيفة الإنتاج: ان احتياجات الاستثمار الإنتاجي المختلفة في الاقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال، ولما كان من المتعذر توفير هذا القدر الكامل من الادخارات والاستثمارات الفردية أو الخاصة لذا فان اللجوء الى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان ليصبح امراً طبيعياً وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية و الاستثمارية المختلفة كما يمكن للمنتجين الحصول على الائتمان المصرفي عن طريق اصدارهم السندات و بيدها للمشروعات و الافراد.³

2- وظيفة تمويل الاستهلاك: تتركز وظيفة تمويل الاستهلاك في تمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية كالأثاث و الأجهزة المنزلية و ليس لديهم القدرة على دفع ثمنها نقداً هنا تجمع الحاجة الى السلعة و الرغبة في شرائها كما ان لابد من وجود القدرة المالية لدى المستهلك لدفع ثمن السلعة حتى تكتمل عملية الشراء.

1 بوزيان الكاملة، تفسير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بشكرة، 2014-2015، ص17.

2 دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2012-1433هـ، عمان، الأردن، ص145.

3 ناظم محمد نوري الشعري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، ص128، 129.

وهنا يأتي دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلك في أي وقت ممكن لشراء السلعة، ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة الى الفوائد على أقساط أو في موعد يحدد حسب الاتفاق¹

3- وظيفة تسوية المبادلات: تظهر أهمية تسوية المبادلات و ابرام الذمم من خلال كمية وسائل الدفع و مكونات عرض النقود في المجتمع و هذا الأخير يعني استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات و ابرام الذمم بين الأطراف المختلفة هذه التسوية تتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد اقل على البنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة و هذا نشئ عن تقدم المواد البنكية في المجتمع، كما ان قيام البنوك التجارية يختلف الودائع و استخدام أدوات الائتمان الأخرى من الأوراق المالية كالكمبيالات وبطاقة القرض ساعد كثيرا على تسهيل عملية المبادلة و توسيع حجمها.²

1 زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، ص69.

2 رافة محمد أمين، القروض البنكية في الجزائر وطرق تسيير المخاطر المرافقة لها، دراسة حالة : بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة البويرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، جامعة أعلي محمد أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص42

المبحث الثاني: سياسة الإقراض:

تعتبر سياسة الإقراض دليل عمل لاتخاذ القرارات في المستقبل تحت ظروف معينة وإذا ما تغيرت الظروف يجب تعديل السياسة الموضوعية.¹

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض

إن اعداد سياسة ائتمانية واضحة للبنك من المهام الأساسية للقائمين على إدارته بغية وضع إطار عام وإيجاد معايير محددة يسترشد بها متخذو القرارات على مستواه

المفهوم:

وهي تلك السياسة التي ترسمها الادارة العليا للمصرف والمتمثلة في مجلس إدارة المصرف، والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال، ضمن القواعد والأسس الموضوعية، ويجب أن تكون هذه السياسة مكتوبة لأن تدوين السياسة يؤدي إلى سهولة إيصال المعلومات ودقتها إلى المسؤولين عن حجم القروض و نوعيتها والشروط الواجب مراعاتها عند منح القروض لأن كتابة السياسة يؤدي إلى زيادة توثيق المعلومات والبيانات المتعلقة بالإقراض في موازنة بالسياسة الاقراضية الشفوية وتهدف سياسية الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها:²

*هي إطار عام يضم مزيج متعامل مع المعايير والشروط والقواعد التي توجه وترشد عملية اتخاذ القرار الائتماني بالبنوك ويجب أن تراعي بعض الاعتبارات أهمها:

- أن تكون سياسة منح الائتمان مكتوبة لضمان المعالجة الموحدة للمواضيع المتشابهة وتشجيع القائمين على عملية الإقراض على اتخاذ القرارات بسرعة دون الرجوع للمستويات العليا

- ينبغي ان تعكس السياسة الائتمانية للبنك أغراض إمكانية المالية، المادية، والبشرية وان تساعد في ضمان عائد مناسباً له، وتسهم في فاعليته و قدرته على تحقيق أهدافه.³

-هي مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض، و تلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها.

1 رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص 220.

2 بن عبید فريد، مطبوعة في مقياس الاقتصاد البنكي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص 28

3 عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، ص 46

وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب ان تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وان تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة الى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.¹

المطلب الثاني: مكونات السياسة الاقراضية.

ان سياسة الإقراض على الرغم من اختلافاتها من بنك لآخر إلا انها تنفق فيما بينها بين جميع البنوك في الاطار العام المكون لمحتوياتها و يمكن تحديد مكونات سياسة القراض فيما يلي:

1- الالتزام بالقيود القانونية: اذ قد يحقق القانون التوسع في الائتمان أو قد يقلعه و تحدد التصريحات المصرفية الحد

الأقصى للقروض و أسعار فوائدها وعمولتها و الضمانات و النوعية النشاطات الجائز تمويلها.²

2- تشكيلة القروض: أي هيكلية محفظة قروض البنك التي تتضمن أنواع القروض التي يستثمر فيها البنك أمواله

وأهميتها النسبية، وتميزها عن غيرها من التوظيفات التي يتحرر من التعامل فيها أو يقيد بالابتعاد المطلق عنها،

ويتوجب على إدارة البنك ان تحدد افضل أنواع القروض التي يوظف فيها البنك أمواله و يأتي لها ذلك بمراعاة

عناصر أساسية خاصة فيما يتعلق منها بالآجال، المخاطر الائتمانية التخصيص و التوزيع.³

3- حجم الأموال المتاحة للإقراض: عادة ما يحدد في سياسات الإقراض القيمة الكلية للقروض بنسبة معينة من

الموارد المالية المتاحة التي تتمثل أساسا في الودائع و القروض و رأس المال، و هي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة،

يرتفع و ينخفض في ظلها حجم الأقرض وفقا لارتفاع أو انخفاض في حجم تلك الموارد، أي تحديد إجمالي القروض

التي يمكن للبنك ان يمنحها لعملائه ككل و كذلك إجمالي القروض التي يمنحها للعميل الواحد.⁴

4- تقرير حدود و مجال التعويض (مستويات اتخاذ القرار): حيث تقرر السياسة الاقراضية السلطة الممنوحة إعادة

المستويات الإدارية المسؤولة عن اتخاذ القرارات و تحليل طلبات الاقتراض بهدف عدم ضياع وقت الإدارة العليا في

بحث قروض ذو كلفة.⁵

1 زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وكالة قسنطينة 50، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة قسنطينة، 2013، 2014، ص9.

2 محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية (العادية، غير العادية، الالكترونية)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2016، ص153

3 زغاشو فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 10

4 أحمد بوشناق رشام بن زيان، سياسة الإقراض في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة في الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية والتحول الاقتصادي، واقع وتحديات، جامعة قالمة، الجزائر، نوفمبر 2002، ص 10.

5 عبد الواحد غردة، مرجع سابق، ص 48.

5- تحديد الضمانات المقبولة من جانب المصرف: تحدد سياسة الاقراضية الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة بها وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق. كما تحدد السياسة هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح القروض، بالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فان السياسة تحدد صفات القروض في ان يكون شاغلا لوظيفة لعدد معين من السنوات ولديه دخل ثابت، ويكون منتظما في سداد القروض السابقة.¹

6- المنطقة التي يخدمها البنك: يجب ان يتقرر مقدما المنطقة التي يخدمها البنك ويمتد نشاطه اليها والتي يتوقف على حجم البنك ومقدرته على خدمة عملائه وقدرته على تحمل مخاطر منح الائتمان ولا شك ان رأس مال البنك يؤثر في تحديد هذه المنطقة و يعتبر العامل الخاص بتحديد المنطقة التي يخدمها البنك من اكبر العوامل أهمية بالنسبة لوظيفة منح الائتمان مقارنة بالوظائف الأخرى²

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية

يعتبر حجم تكوين القروض أو الائتمان كمتغير تابع دالة تتأثر بمجموعة من العوامل المستقلة ومن أهم هذه العوامل مايلي:

الشكل رقم (1-2) العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض



المصدر: من إعداد الطالبين

1 رضا صاحب أبو حمد آل علي، مرجع سابق، ص 221

2 دنيا بوقديرة، سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية، ص 61

1-سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية

تؤثر السياسات التي يتبعها البنك المركزي في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من البنوك ويتبع البنك المركزي في الائتمان فيما يعرف بالأدوات الكمية العامة للسياسة النقدية ومن أهم هذه الأدوات التحكم في نسبيتي الاحتياطي القانوني وسعر الخصم ويؤدي زيادة نسبة الاحتياطي إلى تخفيض الأموال المتاحة للبنوك المخصصة للتوظيف والعكس صحيح، هذا ويؤثر سعر الخصم في إمكانية البنك في الحصول على موارد إضافية عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية الموجودة لديه إذ أن رفع الخصم يريد من تكلفة القروض ويرفع أسعار الفائدة عليها وبالتالي يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان أو القروض.¹

2-الظروف والأوضاع الاقتصادية:

حيث يتأثر الطلب على أنواع القروض بشكل مباشر بدون نشاط اقتصادي في المجتمع مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دور النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الاعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين، كما تؤثر حالة الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجال الإيداع والاقتراض على حد سواء.²

3-رأسمال البنك:

تتأثر سياسة الإقراض برأسمال البنك لسببين هما:

أ-يستخدم رأس المال واحتياطياته كحاجز لمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه فكلما زاد رأس المال والاحتياطيات كلما زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر، كما يساعد رأس المال في إطالة أجل القروض لأنه والاحتياطيات ليسوا عرضة للسحب.

ب-الدور النفسي لرأس المال لدى كل المودعين والمقترضين حيث أن اعتقادهم بوجود رأس المال لدى البنك يحفزهم على مواجهة المصاعب الاقتصادية.³

1 عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)، الدار الجامعية ، 2009، ص 147.

2 محفوظ أمال، عطوي وردة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، دراسة حالة- البنك الجزائري الخارجي - وكالة البويرة (37) مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة أكلبي أولحاج، البويرة، 2018-2019، ص22.

3 محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص319.

4-الضمانات:

هي نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد، حيث يرى البنك ضرورة الحصول على ضمان ليريح نفسه من القلق الذي قد ينجم عن تغيير المقترض إلا أنه ورغم أهميتها لا يمكن اعتبار الضمانات المصدر الرئيسي للاطمئنان ورد المخاطر فهي تعتبر استكمالاً لعناصر الثقة المتوفرة.¹

5-حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها

وتمثل الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه البنوك في التوظيف، ويؤثر حجم الودائع المتاحة للبنك في حجم القروض الممنوحة، فمن المعروف أن الودائع تحت الطلب أكثر عرضة للسحب من أي نوع آخر من الودائع، كما أن اتجاه الودائع المستمر الارتفاع يمكن أن يغري البنك بزيادة توظيفه في الإقراض والاستثمار هذا وكلما كانت ودائع البنك مملوكة لعدد كبير من العملاء كلما زادت قدرة البنك في منح الائتمان طويل الأجل، هذا ويزيد من مرونة البنك في توظيف أمواله وانتشر الودائع والنشاط في مناطق جغرافية متعددة.²

1 عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أبو جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص28

2 سارة عبد الحليم، مرجع سابق، ص87.

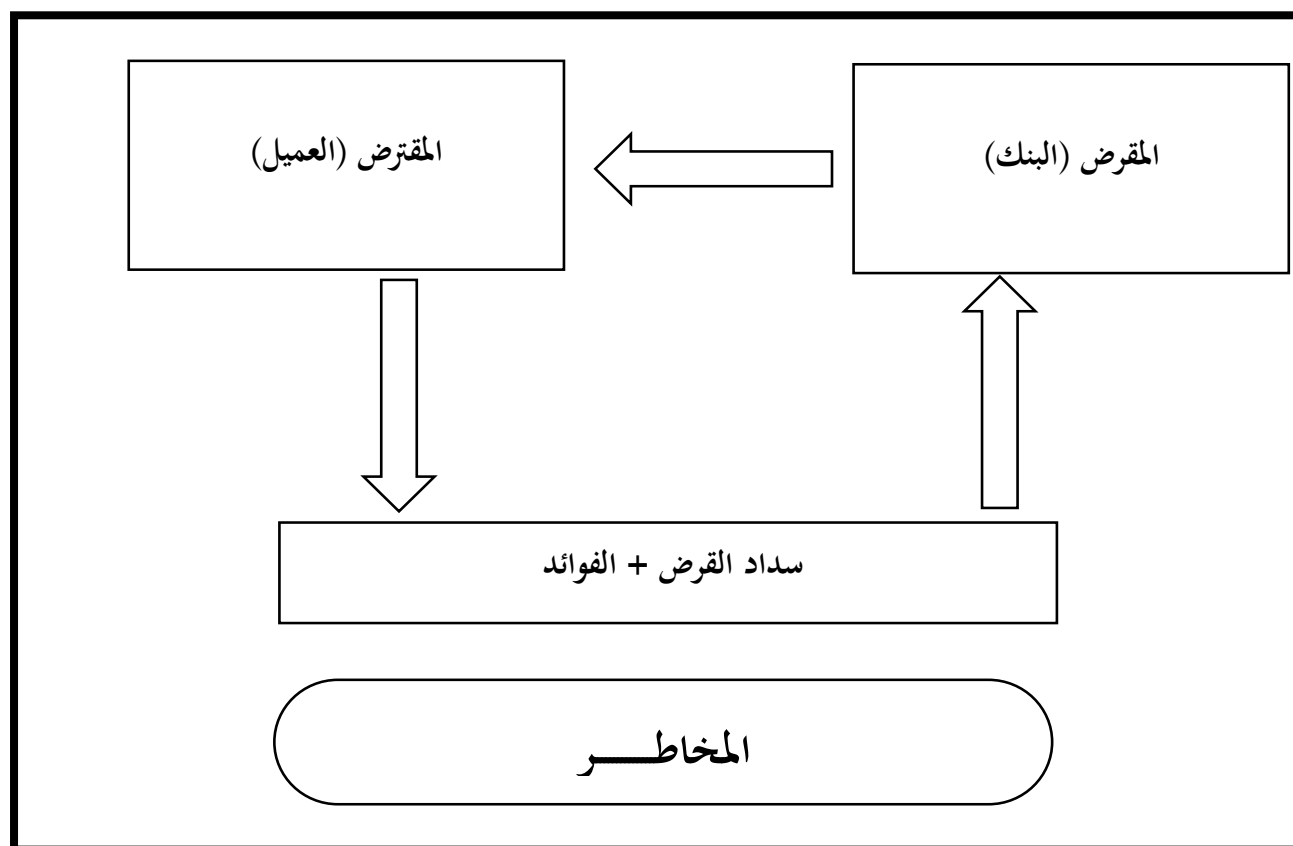
المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية

إن الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح القروض والتي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون أن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل هي في الغالب أموال المودعين لديها، فهذا ما يجبر المصرفي على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القروض للغير.¹

المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض البنكية

ترتبط الصناعة البنكية بالمخاطر، فهي ملازمة لها فلا يمكن التخلي عنها ولا يمكن الغاؤها، وهي متنوعة ومتعددة، ومن أبرزها مخاطر الائتمان المرتبطة بجوهر العمل البنكي والتي تتميز في كونها متعلقة بنتائج المؤسسات المقرضة وأن تأثيرها في حالة وقوعها يتعدى البنك المقرض ليظهر على الجهاز المصرفي ككل، وتكون بذلك الأزمة المصرفية.²

الشكل رقم (1-3): تبسيط لمفهوم مخاطر الائتمان المصرفي



المصدر: من اعداد الطالبين

1 قدوري وسيلة، المشمي حمزة، تسير مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار عقود ANSEJ، دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية أدرار، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص ماستر مالية المؤسسة، جامعة محمد دراية، أدرار، الجزائر، 2015-2016، ص14.

2 طراد خوجة هشام، أولاد زاوي عبد الرحمان، إدارة مخاطر القروض كمدخل للحد من الأزمات المصرفية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الثالث، جوان 2018، ص1.

ويمكن تعريف مخاطر القروض البنكية كمايلي:

هي عبارة عن احتمالية تعرض البنك على خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، أي هي عبارة عن الخسائر المادية أو المعنوية التي يتكبدها البنك نتيجة لقيامه بنشاط معين يتصف بعدم انتظام وتذبذب عوائده نظرا لحالة عدم التأكد من نتائجه، ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع البنكي في ظل العولمة إلى العوامل التالية:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر ... ممكنة في السوق.
- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال مما أدى إلى تعرضها إلى أزمات السيولة، بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.¹
- هي شكل من المخاطر المتقابلة والمخاطر المتقابلة هي تلك المخاطرة التي تحدث عن فشل الطرف الآخر للعقد أو الاتفاق من انجاز ما يترتب عليه من التزامات ثم الاتفاق عليها من قبل الأطراف المتعاقدة وهذا يعني الفشل في تقديم السلع والخدمات أو رفض تقديم القرض أو الفشل في تسديد المبالغ المقرضة في الوقت المحدد.²
- هي المخاطر المفترضة والمتمثلة في عدم تأكد المقرض من قيام المقرض وهو العميل بسداد القرض الذي حصل عليه في موعد استحقاقه.³
- تعرف بأنها الاحتمالات القائمة دائما بعدم قيام الأطراف المقابلة للبنك (أطراف متعددة) بالوفاء بالتزاماتها تجاه البنك وبكافة الشروط والأوضاع وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقا.⁴

1 أحمد مبلي سمية، انعكاسات اتفاقية بازل I وII على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية ، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد، 04 (العدد 02)، 2020، ص27

2 عبد أحمد أبو بكر، دراسات وبحوث في التأمين، دار الوفاء ، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص355، 356.

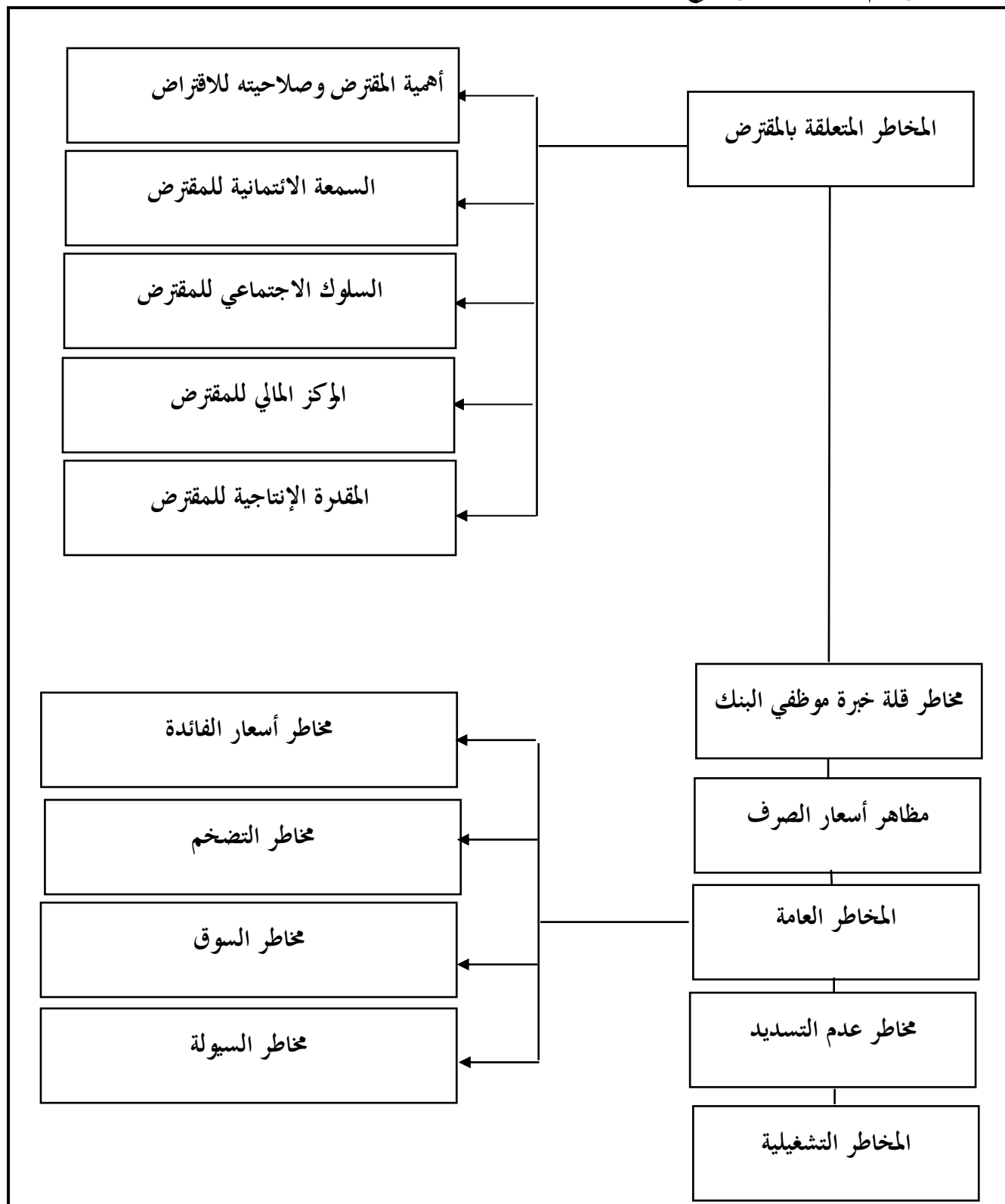
3 طارق طه، إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص443.

4 أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، ص176.

المطلب الثاني: أنواع مخاطر القروض البنكية

هناك العديد من المخاطر التي تواجه البنك عند قيامه بعملية الاقتراض تتمثل فيما يلي:

الشكل رقم (1-4) : يمثل أنواع مخاطر القروض البنكية



المصدر: من إعداد الطالبين

أولاً: المخاطر المتعلقة بالمقترض: تتعدد المخاطر الخاصة بالمقترض وتتداخل فيما بينها وذلك على النحو التالي:

- 1- أهمية المقترض وصلاحيته للاقتراض: من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض له الحق في تمثيل المنشأة المقترضة و أنه يملك سلطة الاقتراض و التعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه و ضماناته.
- 2- السمعة الائتمانية للمقترض: وتستشف من المعلومات التي يجب تجميعها عنه والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ووفائه بالالتزامات في مواعيدها.
- 3- السلوك الاجتماعي للمقترض: ويقصد به طريقة معيشته وعلاقته بالغير وأسلوبه في الانفاق
- 4- المركز المالي للمقترض: ويعون في الوصول إليه دراسة القوائم المالية (الميزانية وحساب التشغيل والمتاجرة وحساب الأرباح والخسائر) واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة.
- 5- المقدرة الإنتاجية للمقترض: ويتم الوقوف عليها من حيث مدى كفاءة استخدام المقترض لعناصر الإنتاج المختلفة و الأسلوب المتبع في الإنتاج.¹

ثانياً: مخاطر قلة خبرة موظفي البنك: إن قلة خبرة موظفي البنك قد تقضي إلى أخطاء في هذا المجال الحساس، فقلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل وسمعته المالية و كذا في مجال اجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية للعميل تؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى لو أخذ البنك الضمانات اللازمة و بالتالي ينبغي على إدارة البنك بتوجيه هؤلاء الموظفين و تنمية مهاراتهم و تغيير اتجاهاتهم²

ثالثاً: مظاهر أسعار الصرف: وهي المخاطر تقلب بيع و شراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية حيث تتقلب العملات الأجنبية الرئيسية يوميا حسب مناخ السوق الذي يتم فيه التبادل و من ثم فإن المصارف التي تتداول بهذه العملات لصالحها أو لصالح عملائها تتعرض لمخاطرة التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف على جانبي السوق سواء بشراء العملات الأجنبية أو بيعها.³

1 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص156، 157.

2 بن فارس إيمان، محاولة تحليل مخاطر القروض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير، علوم اقتصادية، تخصص نقود وبنوك، المركز الجامعي بالمدينة، 2005-2006، ص44

3 طهير أميرة، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية، وفقا لمعايير بازل، مذكر ماستر في علوم التسيير، 2016-2017، ص10

رابعاً: **المخاطر العامة:** و يقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة و ظروف المنشأة المقترضة و من أمثلة هذه المخاطر ما يلي: ¹

1- **مخاطر أسعار الفائدة:** و يقصد بها تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة،

فاذا ما تعاقد البنك مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق

عموماً، و بالتالي ارتفع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة المخاطرة القرض المتفق عليه. فذلك

يعتبر ان البنك قد تورط في استثمار يتولد عنه كائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق. ²

2- **مخاطر التضخم:** أو ما يسمى بمخاطر انخفاض القدرة الشرائية فإذا ما تعرضت الدولة الى موجة من التضخم بعد

ان تم الاتفاق بين البنك و العميل على حصول هذا الأخير على قرض فسوف يترتب على ذلك انخفاض في

القدرة الشرائية لأصل القرض و الفوائد الامر الذي يلحق أضراراً بالبنك. ³

3- **مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق للتغيرات مفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغيير و قد

تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل: الأرز أو الشعير أو ربما تمنع دخول المنتجات حماية

للإنتاج المحلي. ⁴

4- **مخاطر السيولة:** هو احتمال الخسارة الذي قد ينتج عن عدم قدرة البنك على احداث توازن التدفقات النقدية

الداخلية و الخارجية الذي ينتج عنه فائض أو عجز السيولة. فائض السيولة يتمثل في عدم قدرة البنك على توظيف

أمواله المكلفة مما ينتج عنه خسارة في صافي الدخل. و عجز السيولة يتمثل في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته

قصيرة الاجل في مواعيدها المستحقة، مثل مقابلة المسحوبات الاعتيادية أو غير الاعتيادية من الودائع و طلبات

القروض. ⁵

خامساً: **مخاطر عدم التسديد:** يمكن للبنك ان يعجز عن تحصيل أمواله لنفس الأسباب طالما ان الضمانات القروض مهما

كان نوعها أو حجمها أحيانا غير كافية لتغطية قيم القروض كلها، اذ أن محاولة البنك تحصيل القرض عن طريق اتباع

1 رضا صاحب أبو آل علي، مرجع سابق، ص 255.

2 طراق طه، مرجع سابق، ص 468.

3 قريسي سامية، معموري هناء، القروض البنكية مخاطرها وطرق تسييرها، دراسة حالة قرض استغلال في البنك الوطني الجزائري RNA، وكالة مغنية، جامعة

أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 16.

4 محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص 134.

5 عبد العاطي لاشين محمد منسي، سعر الفائدة والبنوك والبورصات وتعريف الربا بين فقه الجليل واجتهاد أهل العلم، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،

ص 149.

الإجراءات القانونية تكلفه مصاريف إضافية ووقتاً كبير مما يؤثر على مردوديته من جهة و من جهة أخرى تفوت عليه فرصة توظيف أمواله في استثمارات متاحة و تكون عدة هذا الخطر أكبر خاصة اذا كانت الأموال للغير في شكل ودائع لدى البنك اعتمد عليها في تقديم القروض حيث يتحمل البنك تكاليف الإيداع و الوفاء عند حلول اجلها.¹

سادسا: المخاطر التشغيلية: ان سبب هذا النوع من المخاطرة هو حالة عدم التأكد المتعلقة بإيرادات المصرف التجاري التي تنتج بسبب عطل في النظام الحاسوبي للمصرف التجاري أو بسبب أخطاء بشرية أو مشاكل بين العاملين، أو إضرابات يقوم بها العاملين و العديد من الأسباب الأخرى التي لا سبيل لذكرها جميعا هنا.

ان تأثير هذه الاحداث السلبية وبشكل غير متوقع على إيرادات المصرف هو الذي يجعلنا ضمن المخاطر التي يتعرض لها المصارف التجارية.²

3- المطلب الثالث: إجراءات ووسائل الحد من مخاطر القروض البنكية.

من البديهي ان البنك لا يستطيع إلغاء هذه المخاطر بعضا تامة فينبغي عليه السعي الى تقليلها قدر المستطاع الى ادنى حد ممكن و هذا من خلال الإجراءات التالية:

أولا: الاستعلام الائتماني: يعد جهاز الاستعلامات الائتمانية أداة فعالة للحصول على المعرفة الصادقة والصحيحة والمتعمقة و التفصيلية والشاملة الكاملة حول ما يؤثر على نشاط الإقراض و ذلك من خلال البحث و التحري و الاستقصاء عن كمية و نوعية المعلومات المطلوبة من الباحث الائتماني بما يمكن من إجابة عن استفساراته و مساهمة النشاط الاقتراضي في كل مرحلة و ذلك قبل و أثناء و بعد منح القروض.³

ثانيا: تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز و التي تتمثل في:

1- ردة الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر لذلك يجب على البنوك ان تهتم بعامل الزمن لأنه لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي

1 مجاوي نصيرة، مرجع سابق، ص46.

2 اسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، الأردن، عمان، ص357.

3 كمال رزق، مداخل بعنوان تقييم تجزئة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 5-6- أفريل 2012، ص10

الى رد فعل محاسب يساهم في التحصيل، لذلك يجب على البنوك تجهيز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف و التنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية و المستقبلية و تنظم بدقة تسييرها

2- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: اذ يجب على البنك ان يتجنب القطاع في عملية التحصيل و يتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

3- التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الاكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية الى المصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك ان اقتضى الامر.¹

ثالثا: المتابعة الاقراضية: مهما بلغت درجة الجدارة الائتمانية للعميل و مهما قلت قيمة مبلغ الإقراض الذي يحصل عليه فانه يفضل دائما معرضا الى مخاطر مستقبلية قد تعيق قدرته على الوفاء بديونه، مما يدفع البنوك الى المتابعة الدقيقة و الشاملة المستمرة على طول فترة القرض لما يحفظ الأداء الائتماني و يحمي من أي انحراف في عملية استرداد مبلغ القرض.²

رابعا: الحد من التوسع الائتماني: يؤدي التوسع الائتماني الى تحقيق المزيد من الأرباح و يحمل في نفس الوقت مخاطر التضحية بالسيولة الواجب توفرها أو تعويض البنك لخسائر اذ لم تتوافر في بعض التسهيلات اعتبارات الأمان من ثم يتعين ان يضع البنك في نفسه حدودا قصوى لقرضه آخذا في الاعتبار التوفيق بين عامل السيولة والامان مع توزيع محفظة القروض بين قروض قصيرة الاجل وقروض متوسطة وطويلة الاجل على نحو ينافي المخاطر التي ترتبط بآجال استحقاق القروض ولا يفوتنا ان نوعها الى اهمية وضع حد أقصى للقروض التي تقدم للعميل الواحد للحد من المخاطر المرتبطة بالمقترض ذاته. مراعاة تنوع الضمانات المقبولة للحد من المخاطر المرتبطة بالضمان وكذا التركيز في تمويل انشطته اقتصادية معينة وعدم تركيز السلة الائتمانية.³

خامسا: توزيع خطر القرض :

إذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.⁴

1 زايدي صبرينة، مرجع سابق، ص 57، 58

2 بوزيان الكاملة، مرجع سابق، ص 40

3 عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 141

4 قدور وسيلة الهشمي حمزة مرجع سابق، ص 16

سادسا: التعامل مع عده متعاملين:

تجنبنا لما يمكن ان يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك ما عدد محدود مع المتعاملين فانه يلجا الى توزيع عملياته على عدد غير محدد من المتعاملين حتى إذا وقع ما لم يكن في الحسبان من عسر أو افلاس لاحد المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك¹.

سابعا: أخذ الضمانات :

يقوم البنك بأخذ الضمانات من العميل كوسيلة من وسائل تقليل المخاطر لكنه لا يزيلها نهائيا. وضمان عبارته عن قيم منقولة أو غير منقولة يضعها المقرض تحت تصرف البنك على سبيل الرهن وليس على سبيل الملكية ويمكن التمييز بين نوعين من الضمانات:

ضمانات شخصية: هو تعهد شخص ثالث سواء كان طبعيا أو معنوي بأن يحل محل المقرض ويدفع ما يتوجب عليه في حال عجز عن الدفع وهو ما يعرف بمبدأ الكفالة.

ضمانات حقيقية: وهو عكس سابقتها تتعلق وتتركز على موضوع الشيء المقدم للضمان حيث يتعهد العميل سواء كان شخصا أو مؤسسه في بوضع ممتلكات منقولة وغير منقولة على سبيل الرهن من أجل ضمان استرداد القرض في حال العجز عن تسديده²

1 كمال رزيق فريد كورتل، ادارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، المؤتمر العلمي الخامس جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة 4-5 - 2007، ص 08

2 بوسنه كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان الجزائر، 2011، ص98، 99.

خلاصة الفصل الأول:

إن القروض هي أفعال الثقة ولكنه من الناحية العملية لا يمكن فصل المخاطر عن القروض، إذ أنه ليس هناك أي قرض لا يرافقه خطر وذلك مهما كانت نوعية الضمانات المقدمة.

تتمثل مخاطر القروض البنكية بمختلف أنواعها لذلك نجد هذه البنوك قبل عملية منح القروض تبذل قصارى جهدها في البحث عن أفضل الطرق وأنجح الوسائل في الوقاية من المخاطر وعدم الوقوع فيها.

أما معالجة مخاطر القروض البنكية فهي تبدأ مع ظهور أو حالة لعدم التسديد، حيث يتخذ البنك ويبدأ في محاولة الكشف عن كل الاحتمالات الواردة وكذا التحضير لمواجهة هذا النوع من المخاطر وذلك لاسترداد حقوقه.

مهما يكن، فالدراسة العلمية وزيادة الحيلة والحذر عند منح القروض من شأمة ضمان الرشادة المالية للبنوك التجارية لمواجهة خطر عدم التسديد والتقليل من حدته، غير أن مقولة "المخاطر هي مرادف للنشاط البنكي" تبقى صائبة جدا.

نظرا لأهمية عملية منح القروض البنكية للمؤسسة الراغبة في التمويل وما لهذه العملية من صعوبات وتعقيدات تربط الطرف الأول بالثاني ويفرز العلاقة الوثيقة التي تحكمها والتي تبين أنه لا يمكن لأحدهما النمو والاستمرار دون الاعتماد على الآخر خصصنا دراسة المؤسسة الاقتصادية في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

المؤسسات الاقتصادية

تمهيد الفصل:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الرئيسية للنشاط الاقتصادي وبالتالي فهي الأداة التي يتم من خلالها إحداث تنمية وتقدم أي اقتصاد كان، فهي قبل كل شيء خلية انتاج يتم فيها تجميع وتوليف بعض العناصر الاقتصادية، إضافة إلى ذلك تعتبر موجود وظيفي للتعبير عن القدرات الفكرية والتصويرية والإبداعية في ميدان انتاج السلع وتقديم الخدمات، إذ تسيطر على الحياة الاقتصادية في عصرنا الحالي، لذا فهي تحتاج إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة وهذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الجانب النظري للمؤسسة الاقتصادية ومختلف مصادر التمويل التي تلجأ إليها.

ومن هنا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عام حول المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: وظائف وتصنيف وهيكل المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسة الاقتصادية

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية ولا تزال حيزا كبيرا من اهتمامات الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الأيديولوجية سواء من الشرق أو من الغرب، نظرا للتحويلات و التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية الى حد الساعة، فان المؤسسة أنداك لم تعد هي نفسها المؤسسة حاليا، فبالإضافة الى تنوع و تعدد أشكالها و مجالات نشاطها فقد أصبحت أكثر تعقيدا.¹

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.

لقد تعددت تعاريف المؤسسة الاقتصادية و تنوعت بحسب طبيعتها، نشاطها، و الدور الذي تقوم به في الحياة الاقتصادية و من هذا المنطق يمكن عرض مجموعة من التعاريف للمؤسسة الاقتصادية.

تعريف المؤسسة الاقتصادية: انها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، و المادية و الإعلامية بحيث خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني و مكاني.²

المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من اجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.³

كيان منظم يهدف الى تحقيق قيمة مضافة بإنتاج سلع وخدمات والتي تحتاج اليها الجهات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وهذا الكيان يعمل على تجميع مجموعة من الافراد لهذا الهدف، يختلف عددهم حسب حجم المؤسسة⁴

1 العربي دخوش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطابع جامعة منتوري، قسنطينة، سبتمبر 2001، ص2.

2 غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، ص2.

3 عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ص24.

4 العياشي زرزار، كنزة جمال، إعادة هندسة العمليات الإدارية، ص85.

هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال جمع عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج.¹

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الاقتصادية

للمؤسسة الاقتصادية مجموعة من الصفات والخصائص التي تتصف بها وهي كالتالي:

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- القدرة على الإنتاج أو الأداء الوظيفية التي وجدت من أجلها.
- التحديد الواضح للأهداف السياسية والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافها معينة تسعى إلى تحقيقها أهداف كمية و نوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين.²
- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك عن طريق الاعتمادات و اما عن طريق الإيرادات الكلية، او عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف
- لا بد ان تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب لهذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فاذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما اذا كانت معاكسة فإنها يمكن ان تعرقل عملياتها المرجوة و تفسد أهدافها.³
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي بالإضافة الى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الافراد.⁴
- المؤسسة شبكة للمعلومات ان اتخاذ القرارات الرشيدة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة (داخلية و خارجية عن المؤسسة) وبالتالي يتحتم على المؤسسة اعداد أنظمة قادرة على انتاج المعلومات أو ما يسمى بنظام المعلومات وتحويلها الى المقررين (نظام اتصالات) من اجل انجاز المهام..... لهم على أكمل وجه و تعتبر الشبكة المعلوماتية و الاتصالية بمتابعة العنصر الحيوي للمؤسسة

1 السعيد بلوم، أساليب الوقاية ودورها في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات بالسوناكوم، Sonacome ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص02.

2 العياشي زرزار، كنزة جمال، مرجع سابق، ص86، 87.

3 عمر صخري، مرجع سابق، ص25.

4 بودالي مراد، المؤسسة الاقتصادية وقافة التغيير، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، تخصص إدارة واقتصاد المؤسسات، ص17.

- المؤسسة مركز للمخاطرة، ان المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن ان تخسر جزء أو كل تسيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، و ترتبط هذه المخاطرة صعوبات التسيير و ضغط المنافسين و متطلبات الزبائن، و لهذا نجد ان رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة اشخاص أو المؤسسات من اجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة و من جهة ثانية تقليل المخاطر أو الخسائر في حالة الفشل.¹
- تمتلك المؤسسة سجلات محاسبية خاصة بها.
- القدرة على إقامة نظام يسمح بالتفاعل الديناميكي بين عناصر الإنتاج التي تمتلكها.²
- المؤسسة وحدة اقتصادية في المجتمع الاقتصادي إضافة الى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني الذي هو مصدر رزق العديد من الافراد، يجب ان يشمل إصلاح المؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها.³
- ترابط الأنظمة الفرعية المكونة للمؤسسة: الامر الذي يتطلب خلق التنسيق المناسب لتحقيق أداء مناسب. وتحديد تأثير تغيير كل نظام فرعي على النظام ككل.⁴

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تتعدد أهداف المؤسسة وتختلف حسب حجمها وعمرها ونوعية منتجاتها، ففي حين تسعى بعضها الى زيادة حصتها السوقية، تسعى أخرى الى تخفيض تكاليفها، وأخرى الى الحفاظ على استمرارية نشاطها. يمكن تقسيم هذه الأهداف حسب ارتباطها الى:⁵

- 1 عامر حبيبة، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016-2017، ص9
- 2 فوزي محيريق، محاضرة في اقتصاد المؤسسة، جامعة الوادي، 2015، ص3.
- 3 زباني سفيان، أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للزئبق ALZINC، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2013-2014، ص14.
- 4 هباشي سامي، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، السنة الثانية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2017-2018، ص06.
- 5 هباشي سامي، مرجع سابق، ص 11

أولاً: الأهداف الاقتصادية: تتمثل اهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي :

أ- تحقيق الربح: يعتبر الربح من اهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا الى حاجة المؤسسة حيث ان تحقيق الربح يسمح بتوسيع نشاطات المؤسسة. تحديد التكنولوجيا المستعملة، وتسديد الديون، وطبعا تختلف درجة الاهتمام بالأرباح باختلاف المؤسسة من العمومية الى الخاصة.¹

ب- عقلنة الإنتاج: يتم ذلك من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع انتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة الى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطط والبرامج، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المستهلكين والأرباح وتدنيه التكاليف.

ج- تحقيق متطلبات المجتمع: ان تحقيق المؤسسة للنتائج يمر حتما عبر بيع الإنتاج المادي (السلع) وتغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق طلبات المجتمع.

ومنه نجد أن المؤسسة الاقتصادية على المدى البعيد تسعى الى تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية المتاحة المادية البشرية المالية والتقنية خلال ممارستها للنشاط الذي تخصص فيه في محاوله الى تحقيق التراكم وخلق الثروات، أما على المدى المتوسط والقصير فان المؤسسة تحاول ان تنتج منتجاتها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات المستهلك وتدفعها لزيادة الطلب على منتجاتها أو خدماتها وتوسيع حصتها في السوق الذي تعمل فيه مما يؤدي الى زيادة رقم أعمالها وحجم أرباحها وتحقيق معدل الربحية المطلوب.²

ثانيا الأهداف الاجتماعية

- ضمان مستوى مقبول من الاجور يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الاوائل من نشاطها حيث يتقاضون اجور المقابلة عملهم بها ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا شرعا وعرفا.³

1 خالص صاغي صالح، 2007، رقابه تأثير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص20

2 عامر حبيبة ، مرجع سابق، ص 10

3 العياشي زرزار، كنزة جمال، مرجع سابق، ص90، 91

- حسين مستوى معيشة العمال تتزايد حاجات ورغبات العمال باستمرار هذا ما يدعو الى تحسين وعقلنة الاستهلاك الذي يكون بتحسين وتنويع الانتاج وتوفير امكانيات مالية ومادية أكثر فأكثر للعمال من جهة المؤسسة من جهة أخرى.¹
- تأهيل عمال حيث يتم التدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية وهذا عن طريق إخضاع العمال الى دورات تكوين وتدريب من اجل رفع مستوى المهني والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.
- إقامة أنماط استهلاكية معينة تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع وهذا بتقديم منتجات جديدة أو عن طريق التأثير في اذواقهم بواسطة الإشهار لمنتجات قديمة أو جديدة.²

ثالثا الأهداف والتكنولوجية

من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة:

- **البحث والتنمية:** تطور المؤسسات أو مصلحه خاصه بعملية تطور الوسائل والطرق الإنتاجية علميا وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل على نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة في إذ تتنافس المؤسسات في ما بينها على الوصول الى احسن طريقه انتاجية واحسن وسيلة مما يؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية
- المساهمة في السياسة الوطنية في مجال البحث والتطوير التكنولوجي وهذا بالتنسيق مع العديد من الجهات من منظمات وهيئات البحث العلمي والجامعات وكذا هيئات التخطيط الأخرى.³
- وهناك أهداف أخرى تدخل في ترقية الاقتصاد الوطني نذكر منها:
- التكامل الاقتصادي على المستوى الكلي
- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع وامتصاص الفائض من اليد العاملة في السوق وهذا عن طريق الكفاءة الاقتصادية والفنية للسلعة والخدمات التي تتميز بالجودة المرغوبة.⁴

1 بلصير نصيرة ، محاضرات اقتصاد المؤسسة، السنة الثانية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، ص 35.

2 براهم بختي، الانترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة، الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص5

3 عامر حبيب مرجع سابق، ص11.

4 محاضرات في اقتصاد المؤسسة، ص8.

المبحث الثاني: وظائف وتصنيف وهيكل المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول وظائف المؤسسات الاقتصادية

المؤسسة الاقتصادية مجموعة من الوظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي نذكر منها

1- وظيفة التسويق: وتشمل الأنشطة المتعلقة بضمان تدفق المخرجات من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك مضاف إليه عمليات ودراسات السوق خدمات ما بعد البيع.¹

2- وظيفة الإنتاج: تعتبر وظيفة الإنتاج من الوظائف الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية سواء كانت صناعية زراعية أو خدمية والنشاط الانتاجية للمؤسسات التوفيق بين عوامل الإنتاج (العمل راس المال الطبيعية) من أجل الحصول على سلع وخدمات قادرة على التنافس والانتاج هو العملية التي يتم بمقتضاها إيجاد السلع والخدمات أو بعباره اخرى الإنتاج وتحويل الموارد التابعة لنظام الإنتاج والتي تقول الى خلق السلع وخدمات يمثل في تحويل المواد، المركبات، المجموعات الجزئية... إلى منتجات تامة الصنع موجهة للاستهلاك النهائي سلع وسيطة موجهة لإنتاج (الآلات) وخدمات.

نستنتج بأن وظيفة الإنتاج تتشكل من مجموعة من العمليات المعقدة والتي تتطلب وسائل، مالية، بشرية ومعلوماتية والتكنولوجية والموافقات والمواعيد المناسبة له.²

3- الوظيفة التسييرية:³ تلك المجموعة من العمليات المنسقة والمتكاملة، ويتناول التنظيم بصفته جزء من العملية التسييرية تصميم بنية المؤسسة أو هيكلتها بما تشتمل عليه هذه البنية من تقسيمات ادارية مناصب عمل وعلاقات سلطة ويكمن جوهر العملية التسييرية في بناء الخطة الاستراتيجية للمؤسسة مروراً بتحديد الأهداف وصولاً لتحديد الخطة التنفيذية.

4- الوظيفة التمويلية: وتعد الوسيلة المسؤولة عن تلبية الاحتياجات المؤسسة بكافة المستلزمات وتشمل نشاط الشراء وتسيير المخزونات وتمثل مهام التمويل في:

- اختيار المورد أو الموردين المناسبين.
- تحديد طريقة الشراء أو التوريد المناسب.
- تقديم الطلبات للموردين ومتابعتها.
- ترتيب وحفظ المواد والسلع.

1 أمينة مخلفي، اقتصاد وتسيير المؤسسة، الثانية LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ص 11.

2 غول فرحات، مرجع سابق، ص 117، 118.

3 فوزي محيريق، مرجع سابق، ص 43

- وضع رموز لقائمة مختلف المخزونات.
- متابعة حركة المخزونات.
- تقديم اشهار الى قسم الشراء لانطلاق الشراكة.
- القيام بعملية الجرد.¹

5-الوظيفة الإدارية: وهي العمود الفقري للمؤسسات في نجاح وفشل البرامج والخطط وتقوم بالرقابة والإشراف والقيادة والتنسيق فيما بين الأقسام والاتصال الأفقي والعمودي².

6- وظيفة إدارة الموارد البشرية: تعد وظيفة الموارد البشرية من الوظائف الفاعلة في أي مؤسسة بالأخص في الوقت الراهن بعدما كانت تتركز مهامها في التوظيف فقط، من اجل رفعه عملية الإنتاج وسد حاجات المؤسسة من اليد العاملة فإن التطورات³ التكنولوجية والقانونية والاقتصادية... جعلت من مهامها تزداد وتنمو الى ان أصبح تسيير الموارد البشرية في المؤسسة المحدد الرئيسي للمؤسسة. خاصة في ظل المنافسة الشرسة بين المؤسسات والاقتصاديات، ولعل الوقت قد حان ليفهم الجميع بأن المصدر أو القيمة الاعلى في المؤسسة ومن في المجتمع هي الرجل وفقا لمقولة Jean Boudin "ليس هناك ثروة إلا بالرجال" وذلك بفعل قدرته على الإبداع، التصور، التفكير، التسيير.

7-الوظيفة التجارية: معرفة السوق وجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالمستهلكين الموزعين والمنتجين فضلا عن معرفة البيئة الطبيعية للسكان، الاقتصاد، السياسة، القانون، الثقافة، التكنولوجيا....

الدور التقليدي للوظيفة التجارية هو البحث عن الزبون هو البحث عن الزبون

إدارة المبيعات توزيع المنتجات.⁴

8- وظيفة البحث والتطوير: ويتضمن كل الأنشطة التي تساعد على الاستفادة من الدراسات في الارتقاء بجودة ما تقدمه المؤسسة سلع وخدمات وتهدف هذه الوظيفة في:

1 صبرينة بزار، دور الوسائل الاتصالية في التسويق لخدمة الجيل الرابع في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية. تخصص اتصال وعلاقات عامة، 2016-2017، جامعة العربي بن مهي، أم البواقي، ص26

2 بودالي مراد، مرجع سابق، ص11.

3 غول فرحات، مرجع سابق، ص145.

4 بلقاسم سلاطونية، إسماعيل قبزة، التنظيم الحديث للمؤسسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، بسكرة، الجزائر، 2008، ص35.

- دراسة احتياجات السوق للمنتج
- تقدير سعر البيع للمنتج في حالة التطوير
- البحث عن مختلف الأدوات والآلات اللازمة لعملية الإنتاج
- وضع المخططات
- دراسة السوق بالتنسيق مع الوظيفة التسويقية من حيث المنافسة، براءات الاختراع، القوانين والتشريعات الصادرة من طرف الدولة.
- تحديث التكنولوجيا المستعملة من طرف المؤسسة.¹

المطلب الثاني: تصنيف المؤسسات الاقتصادية

تختلف المؤسسات حسب اختلاف الوضعية الاقتصادية في كل بلد، حيث أن هذه الأخيرة تعرض نوع من التصنيف وتصنف المؤسسات حسب عدة معايير تتمثل في مايلي:²

أولاً: تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية:

وينتج عن هذا التصنيف مايلي:

1-المؤسسات الخاصة: وهي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد لشركات الأموال أو الأشخاص أو الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

2-المؤسسات المختلطة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع الخاص والقطاع العام.

3-المؤسسات العمومية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يبق للمسؤولين عنها التصرف بما كما يشاؤون ولا يحق لهم بيعها أو اغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك.³

ثانياً: تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني:

طبقاً لهذا المعيار فإنه يمكن توزيع المؤسسات إلى قسمين:

1-المؤسسات الخاصة: تتخذ المؤسسات الخاصة لدورها أشكالاً متعددة ويمكن ضمها تحت نوعين أساسيين:

1 أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 11، 12.

2 أحلام محبي، مرجع سابق، ص 14.

3 بابة وقنوني، محاضرات في مقياس اقتصاد المؤسسة، جامعة أعلي محمد أولحاج، البويرة، 2019-2020، ص 15.

أ- **المؤسسات الفردية:** وهي تلك المؤسسات التي يملكها شخص واحد تتميز بسهولة في التنظيم، كما أن صاحبها المسؤول الأول والأخير على نتائج أعمال هذه المؤسسة وتشمل عادة الوحدات الحرفية، المحلات التجارية، الفنادق... إلخ¹

ب- **مؤسسات الشركات:** في هذا النوع من المؤسسات يتوزع فيها التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخص وقد ظهرت بذور بعضها منذ العصر البابلي، ويجب الإشارة هنا إلى أن هذه الشركات لا يمكن قيامها إلا بتوفير بعض الشروط طبقا للقانون التجاري مثل توافر الرضا بين الشركاء كما يشترط وجود مدخل لنشاط الشركة أو الموضوع لهذه الشركة إذ يجب أن يكون مشروعاً وغير مخالف للنظام والآداب العامة بالإضافة إلى وجود السبب وهو رغبة الشركاء في تحقيق الأرباح من وراء القيام بإنشاء المؤسسة.²

2- **المؤسسات العمومية:** بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات يكون الرأسمال مملوكاً لمجموعة عمومية متمثلة في الدولة أو الجماعات المحلية، كما أن سلطة القرار ترجع إليها.

كما أن الدولة أو الجماعات المحلية تستطيع أن تمتلك كل رأسمال (100%) كما تستطيع أن تشترك مع مساهمين خواص في إطار الاقتصاد المختلط.

ثالثاً: **تصنيف المؤسسات حسب المعيار الاقتصادي:** يمكن أن نعلم لتصنيف المؤسسات وفق المعيار الاقتصادي معيارين فرعيين هما :

1- تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط:

- أ- **المؤسسات الصناعية:** وهي العاملة في مجال الصناعة ويمكن أن نجد لها تقسيماً فرعياً مثل مؤسسات الصناعة الثقيلة أو الاستراتيجية (مؤسسات الحديد والصلب مثلاً). مؤسسات الصناعة التحويلية أو الخفيفة (مؤسسات النسيج مثلاً)
- ب- **المؤسسات الفلاحية:** وهي التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استغلالها وهي تهتم بثلاثة أنواع من الأنشطة: الانتاج الحيواني و النباتي و السمكي.
- ج- **المؤسسات الخدمية:** وهي التي تهتم بأنشطة الخدمات المختلفة كالتجارة و الاعلام الآلي....³

1 السعيد بلوم، مرجع سابق، ص76

2 تاجوري جلييلة، الرقابة الإدارية ودورها في تحسين الأداء الوظيفي لدى العمال، دراسة ميدانية بمؤسسة وحدة بريد الجزائر، أم البواقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص73

3 أمينة مخلف، مرجعي مرجع سابق، ص5.

رابعاً: تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم:

هناك عدة معايير لتصنيف المؤسسات حسب الحجم اما معيار المستعمل عادة لتصنيف المؤسسات حسب الحجم فهو عدد العمال وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار الى:

أ- **المؤسسات الصغيرة**: تعرف بانها مؤسسة تشغل ما بين واحد الى 9 عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.¹

ب- **المؤسسات الصغيرة**: تسمى بمؤسسات صغيرة لان عدد العمال فيها يتراوح ما بين عامل واحد الى عشرة عمال وتقود ملكيتها في بعض الاحيان لعائلة واحدة، صاحب المؤسسة المسؤول الاول عنها.²

ج- **المؤسسات المتوسطة**: تعرف بانها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عاملاً، ويكون رقم أعمالها محصور ما بين 200 مليون دينار، و مليار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.³

د- **المؤسسات الكبيرة**: وهي مؤسسات ذات استعمال لليد العاملة أكثر من 250 شخص، وتعتبر ذات دور مهم في اقتصاديات الدول من خلال ما تقدمه على المستوى الوطني الدولي، و يشمل هذا النوع من المؤسسات الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة القارات و التي تنشط في أكثر من دولة وحيث تعمل هذه المؤسسات على نقل التكنولوجيا للدول المستضيفة سواء فيما يتعلق بطرق الانتاج، التسيير، التسويق..... الخ و تساهم في خلق فرص عمل و اعادة التوازن للتجارة الخارجية.⁴

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية:

الهيكل التنظيمي للمؤسسة يكون نتيجة ترتيبات وقرارات ادارية تتخذها المؤسسة حيث يأتي بعد جهود وظيفة التنظيم، يستند الهيكل التنظيمي الى العلاقات القائمة بين السلطات، والتدرج في اتخاذ القرارات وذلك عن طريق ادارة عليا

1 غولة لطيفة، الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية تناولت مؤسسات اقتصادية بورقة، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2011-2012، ص 27

2 بودة نبيل، إجيس سليم، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لتبيل شهادة الماستر في القانون، شعبة القانون الاقتصادي وقانون الاعمال، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2014-2015، ص 11.

3 قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 04 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل: 2011/12/12، الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ 2001/12/15، ص 5، 6.

4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 5، 8، 9، 10 القانون رقم 17 المؤرخ في 2017/01/11، ص 05، 06.

تملك حرية واسعة و ادارة وسطى و ادارة اشرافية ذات سلطات محدودة في اتخاذ القرارات و عكس ذلك الخريطة التنظيمية التي تعين العلاقات بين الدوائر و الاقسام وتحدد اليات التنسيق وأنماط الفاعلات التي ينبغي اتباعها.¹

أولاً: مفهوم الهيكل التنظيمي:

هو ترجمة للكيفيات التي وزعت بها المهام ووكلت بها المسؤوليات وقسمت بها الوظائف والانشطة، كما يظهر طبيعة العلاقات بين مختلف المسؤولين.²

هو نظام يوضح مهام المنظمة والتفاعلات والعلاقات بين وحداتها من جهة، والاطراف ذات المصلحة من جهة اخرى يشرف الهيكل التنظيمي كيف يجب تقسيم المهام، و من الذي يكون مسؤولاً امام المدير.³

ثانياً: أبعاد الهيكل التنظيمي:

يمكن دراسة الهيكل التنظيمي من خلال تحليل ابعاده الى محور افقي يبين كيفية توزيع المهام وآخر عمودي يبين كيفية ممارسة السلطة، حيث تجله يأخذ الشكل الذي هو عليه من تقسيم المهام واتصال بين الوحدات التنظيمية وفي مختلف المستويات وطريقة التفاعل بين مكوناته. فهناك آراء مختلفة حول ابعاد الهيكل التنظيمي إلا أن ابعاد الثلاثة المتمثلة في التعقيد، الرسمية والمركزية، تعد هو الهيكل التنظيمي تعض بقبول معظم الباحثين كأبعاد أساسية يعتمد عليها عند إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسة.⁴

أ- التعقيد: نعي بالتعقيد درجة الاختلاف أو التمايز الموجودة في المنظمة، يعتبر مبدأ تقسيم العمل والتخصص أساساً مهماً في عملية التنظيم، ويتضمن تقسيم المنظمة الى عدد من الوحدات وفق أسس معينة، و يتم ترتيب هذه الوحدات عمودياً، يشرف كل منها على عدد من الأقسام و الفروع، مما يضمن الاشراف الدقيق و المساءلة، و التعقيد التنظيمي، محصلة أسباب كثيرة اهمها تنوع الوحدات الإدارية أفقياً و عمودياً و جغرافياً.⁵

1 مطبوعة الدعم البيداغوجي في المؤسسة والخيوط، السنة الثانية ماستر، تخصص اتصال وتسويق، قسم علوم الاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لامين ربايعين، سطيف2، 2016-2017، ص20.

2 قوراية بلبشير، نماذج التشخيص التنظيمي ودورها في إعداد استراتيجية المؤسسة، دراسة حالة نموذجي SAVOIE.A & MORIN.E بالمؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية- نفضال- مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة أكلي محمد أولحاج- البويرة- 2013-2014، ص59

3 ياسف حسيبة، أثر نمط الهيكل التنظيمي في فاعلية المؤسسة، ص2.

4 قوراية بلبشير، نفس المرجع، ص61.

5 ياسف حسيبة، نفس المرجع، ص3.

ب- الرسمية: تسمى الرسمية من حيث المفهوم الى مستوى القواعد والسياسات والاجراءات الموضوعية للأعمال واستخدامها في عملياتها، وتظهر الرسمية بوضوح عندما توجد اجراءات رسمية كبيرة وأساليب عمل الوظائف تكون محددة بدقة، كما ربط الرسمية بحجم الوثائق المكتوبة في المنظمة.¹

ج- المركزية: تشير المركزية الى مستوى التنظيمي الذي له الحق في اتخاذ القرار، فبعض المؤسسات لديها مركزية عالية فتكون معظم القرارات من الادارة العليا والبعض الاخر يكون هناك تفويض في اتخاذ القرار للمستويات الدنيا فهذا ان النمطين لها دور كبير في تحديد نوع الهيكل التنظيمي.²

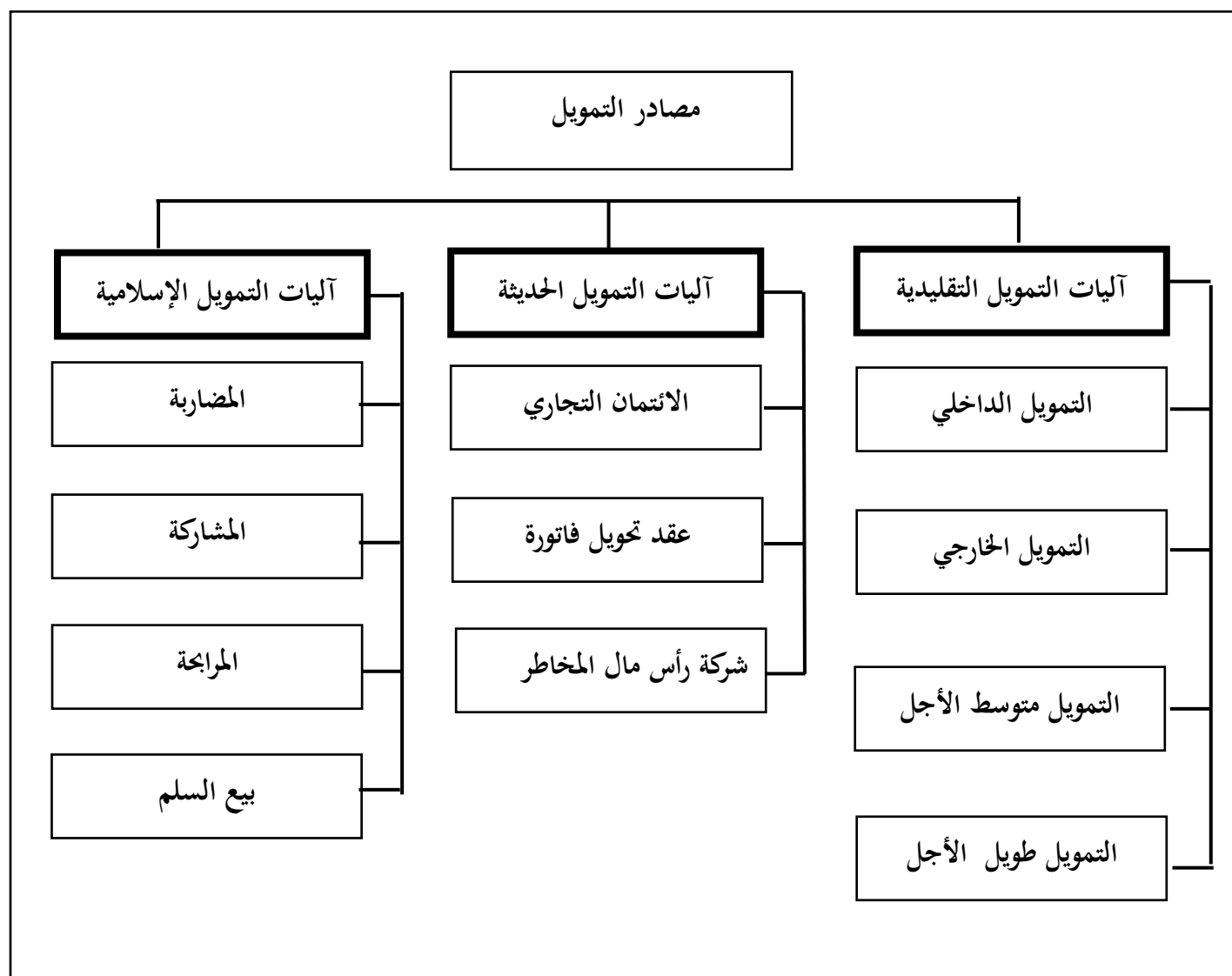
1 هادي عبدالرحمان لابر، وسام بدر كاظم، دور الهيكل التنظيمي كمتغير وسيط في العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وكل من صنع القرار والاتصالات التنظيمية، ص81.

2 زواغي محمد، محاضرات في تسيير المؤسسة، السنة الثانية علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية علوم التسيير، جامعة أوغلي محمد الحاج، البويرة، 2017-2018، ص43

المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسات الاقتصادية.

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على الاموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية وتعتبر عملية أو طريقة حصول المؤسسة على ما يحتاج اليه من اموال لتلبية احتياجاتها من أكبر انشغالاتها، وهذا راجع لما تكسبه من تأثير على مشاريعها الاستثمارية.¹

شكل رقم (2-5): يبين مصادر التمويل



المصدر: من إعداد الطالبين

1 رائدة فراح، مصادر التمويل الحديثة وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة، العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2013-2014، ص9.

المطلب الاول: آليات التمويل التقليدية

يقصد بمصادر التمويل التقليدية صيغ التمويل المعروفة والمتاحة امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن الحصول عليها من جهات غير متخصصة في تمويل محدد.¹

أولاً: التمويل الداخلي

يقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء الى الخارج اي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة

1- **التمويل الذاتي:** يعرف على انه وسيلة تمويلية جد هامة وهي الاكثر استعمالا بحيث تسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها الاستغلالي بنفسها دون اللجوء الى اي مصدر اخر، أي أنه وسيلة تمويلية داخلية ويتمثل في النتيجة الصافية بعد الضريبة و الاستهلاك والمؤونات.²

2- **مكونات التمويل الذاتي:** يتكون التمويل الذاتي أساسا من:

أ- **الأرباح المحتجزة:** إن الهدف الأساسي من نشاط المؤسسة هو تحقيق الربح وتحديد الجمعية العامة للمؤسسة مصير الأرباح المحققة من خلال سياسة التوزيع التي تبين ان كانت الأرباح ستوزع كلياً أو سيحتفظ بجزء منها و يوزع الباقي على المساهمين ، أم أن احتياجات المؤسسة تقتضي بان يتم الاحتفاظ بالأرباح لتغطية احتياجات المؤسسة الكبيرة و المختلفة. فالأرباح التي تحقّقها تعتبر مصدراً هاماً من مصادر تمويلها.³

ب- **حصة الامتلاك:** ويمكن تعريف أقساط الامتلاك بأنها عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل الاجل على عمره الانتاجي المتوقع، فالامتلاك عبارة عن طريقة تهدف الى توزيع تكلفة الاصول الثابتة على الحياة الانتاجية أو على اساس الطاقة الانتاجية وتخصيص الامتلاك لا يسمح بإعادة تمويل استثمارات المؤسسات لأنه يعتبر مورداً مالياً.⁴

1 طالب خالدي، دور القرض التجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات النقدية والمالية، جامعة منتوري - قسنطينة، 2010-2011، ص23.

2 فادية بلقاسم، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل لشهادة الماستر، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013-2014، ص31.

3 مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص63

4 عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد رقم 05، 2006، ص63.

ج- المؤونات: تعرف المؤونات بأنها مكون مال من اموال المنشأة يحتجز لفرض مواجهة خسائر محتملة أو اعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المنشأة حين تحقق الخطر أو العيب الذي كونت من اجله هذه المؤونات أو زوال الخطر المحتمل.¹

د- الاحتياطات: هي الحد الادنى الاحتياطي الذي لا بد من الشركة من تكوينه، وحدده القانون بـ 5% من صافي الارباح على أن لا يتعدى 10% من رأس مال الشركة و يستخدم في تغطية خسائر الشركة و في زيادة راس المال.²

ثانيا: التمويل الداخلي :

تسعى منظمات الاعمال الى الحصول على الاموال من الخارج عندما لا تكفي الموارد الذاتية أو عندما تكون كلفة الاموال الخارجية اقل من تكلفة الاموال المملوكة والغالب فان منظمات في تعاملاتها الاقتصادية أو توسيع استثماراتها فإنها تتعامل مع مصادر التمويل الخارجي على اختلاف انواعه سواء كان القصد منه التمويل ام بدون قصد³ وتنقسم المصادر الخارجية للتمويل كما يلي:

1- الائتمان التجاري: يقصد به الائتمان الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية الى المتعاملين بعمليات التسويق و التبادل التجاري المحلي و الخارجي سواء كانوا افراد أو هيئات حكومية

كما يقدم هذا النوع من الائتمانات الى المشروعات الصناعية لفرض تمويل احتياجاتها الجارية مثل: شراء مواد الخام والوقود و رفع الاجور و غيرها من النفقات التجارية.

و بجانب هذه المشروعات يستخدمه كذلك الافراد من التجارة لتمويل عمليات تعريف المنتجات التي يتاجرون فيها.

إذا فان الائتمان التجاري هو تمويل قصير الاجل لان فترته الزمنية تكون لسنة فاقل في صورة قروض وسلف وتسهيلات تمنحها المصارف التجارية الى عملائها.⁴

1 جيهان نسين، برقوق هند، آليات تمويل المنشآت الاقتصادية، تخصص قانون عام اقتصادي، مذكرة ماستر أكاديمي في الحقوق، جامعة قاصدي مراح، 2018-2019، ص15.

2 يعقوب عطالله، مستقبل تطبيق أنماط التمويل الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة أم البواقي، 2013-2014، ص10

3 قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، ماهر علي حسين الشامام، استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بحث مقدم للملتقى الوطني العيم، ص10

4 بديعة مدفوني، الرقابة البنكية كأداة لمواجهة المخاطر البنكية في ظل اتفاقية بازل، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ص80.

2- الائتمان المصرفي: حظى الائتمان المصرفي باهتمام السلطات النقدية لماله من دورهم في تمويل و تنمية الاقتصاد الوطني حيث وضعت للمصارف قواعد و اسس لاتباعها في منح الائتمان، لما له من آثار على الاستقرار النقدي و الاقتصادي فالائتمان له دور بارز في تمويل الحاجات المختلفة للمستهلكين والمستثمرين و الدول.

ويعتبر احد اساليب التمويل و هو كافة من الاعمال الادارية التي يترتب عليها الحصول على النقدية من الجهات المختلفة و استثمارها في عمليات تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا.¹

ثالثا: التمويل متوسط الاجل

يستخدم لتمويل حاجات دائمة للمشروع المفترض كان يكون لتغطية اصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنين لذا فإن المتفق عله هو اعتماد فترة التمويل من سنة الى 5 سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة القرض من خلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين ويتمثل التمويل المتوسط الاجل في:²

أ- القروض متوسطة الأجل: هي عبارة عن عقود رسمية مكتوبة بين المؤسسة الاقتصادية والبنك أو المؤسسة المالية يتم بموجبها الانفاق على منح مبلغ من المال لقاء فائدة معينة تتراوح مدتها بين سنة وسبع سنوات و يتم سدادها في اغلب على الاقساط دورية متساوية.³

رابعا: التمويل طويل الاجل :

وينشأ من الطلب على الاموال اللازمة لحيازة التجهيزات الانتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه ايضا الى مشاريع انتاجية تفوق مدتها خمس سنوات ينشأ من طلب على الاموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صيغة الاستثمار كاستصلاح الاراضي و بناء أو إنشاء مؤسسات صناعية و غيرها من العمليات التي تؤدي الى زيادة انتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد و التي تزيد فترة احتياجها التمويلية عن خمس سنوات فما فوق.⁴

1 سليم موساوي، أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال (1990-2013)، ص2.

2 رائدة فراح، مرجع سابق، ص24.

3 بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجل 04، العدد 01، 2019، ص59.

4 بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديثات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلاي ليايس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص96

المطلب الثاني: آليات التمويل الحديثة

ظهرت مع تطور الزمن والتطور التكنولوجي الحاجة الى مصادر تمويلية بصيغ جديدة.¹

اولا: الائتمان الاجاري

يعرف التمويل بالاستئجار بأنه التزام تعاقدى بتأجير ادوات انتاجية من مؤسسة مالكة الى مؤسسة انتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة.²

ثانيا: تمويل عقد تحويل الفاتورة:

- 1- تعريفه: عقد تحويل الفاتورة هو عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة تسمى "وسيط" محل زبونها المسمى المنتمي، عندما تسدد فوراً لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد تابع عن عقد وتتكفل بتبعه عدم التسديد و ذلك مقابل أجر.³
- 2- كيفية سير عقد تحويل الفاتورة:

يمكن عقد تحويل الفاتورة من تمويل الفواتير المحررة على الزبائن خلال 48 ساعة حيث يتم تمويل الحقوق لدى المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة، وهو شكل أكثر سهولة من ذلك المستعملة من الخصم. إن استعمال التمويل أو الضمان في عقد تحويل الفاتورة سوف يضع ثلاثة عناصر في العلاقة بينهما، هم: الزبون، المورد، المؤسسة المتخصصة في عقد تحويل الفاتورة. يتقدم الزبون بطبيعته للمورد الذي يقوم بتسليم السلع له أو تقديم له خدمة على ان يحرق بذلك فاتورة تحول هذه الفاتورة الى شركة متخصصة في عقد تحويل الفاتورة التي تعطي له تسبيق من المال بتمويل من 80% الى 90% من مبالغ الحق بما فيها الرسوم.

يخضع الحق لدراسة ضمان لتحديد المبلغ الأقصى الواجب تمويله يتم اخطار أو الاعلام الزبون بانه سوف يسدد الفاتورة لدى شركة متخصصة في عقد تحويل الفاتورة لدى شركة متخصصة في عقد تحويل الفاتورة التي تقوم برد وتقديم المبلغ المتبقي الى زبونها من 10% الى 20% الذي لم يعمل بعد.⁴

1 معروف هشام، المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة، دراسة سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2012-2013، ص55

2 مهدي عطية موسى الجبوري، مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، 2002، ص385.

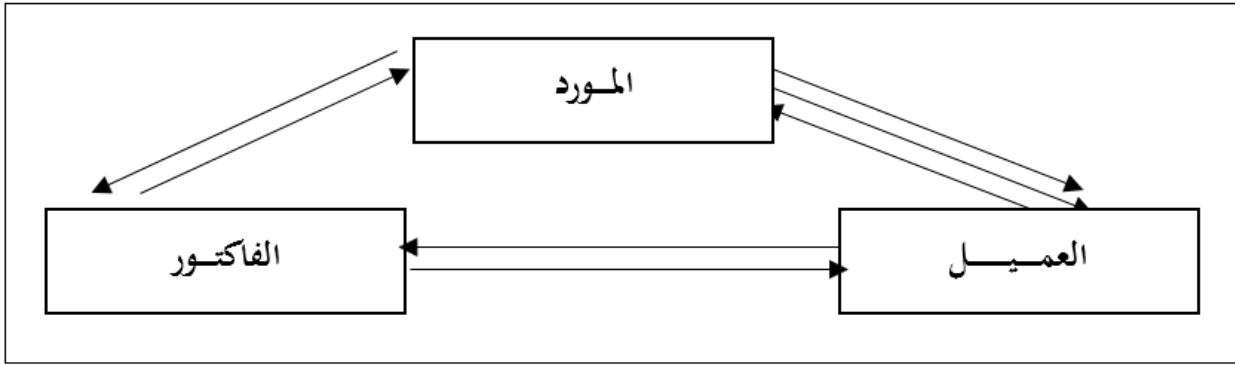
3 حوت فيروز، عقد تحويل الفاتورة في القانون الجزائري، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، العدد02، جوان 2018، بلعباس، ص262.

4 بن طلحة صليحة، معوش بوعلام، دور عقد تحويل الفاتورة في تمويل وتحصيل الحقوق، ورقة بحثية مقدمة ضمن ملتقى ومؤتمرات بعنوان: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية، 21-22 نوفمبر 2006، المدية، ص6.

3- أطراف عقد تحويل الفاتورة:

الشكل رقم (2-6): أطراف عقد تحويل الفاتورة

ويمكن توضيح العلاقة من خلال المخطط:¹



المصدر: من إعداد الطالبين

الطرف الأول: ويمثل صاحب السلعة اما يكون التاجر أو المنتج أو الموزع للسلعة الذي تكون بحوزته حسابات المدينين حيث يقدمها للمؤسسة factoring، على أساس بيعها.

الطرف الثاني: ويتمثل في الزبون المدين للطرف الأول الذي اشترى السلعة من الطرف الاول دون تسديد ثمنها فورا.

الطرف الثالث: ويتمثل في الشركة المالية المخصصة وهي شركة factor

المطلب الثالث: تمويل مؤسسات رأس مال المخاطر:

أولاً: مفهوم شركات راس المال المخاطر

تعتبر شركات راس المال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من اهم وسائل التدعيم المالي والفني للمشروعات الجديدة الناشئة، وهذا لما تتميز به من قدرات وكفاءات عالية في التعامل مع المخاطر التي يمكن ان تواجهها هذه المؤسسات وذلك بأسلوب سليم وسريع.²

1 نسيبة حسين، رأس المال المخاطر كبديل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير الأكاديمي في علوم التسيير، تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013، ص43.

2 عبيدش سامية، شركات رأس المال والمخاطر ودورها في خلق وتمويل المشاريع الناشئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع التنظيم الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 203-2014، ص8.

1- ماهية رأس المال المخاطر:

عرفته الجمعية الوطنية الأمريكية لرأس المال المخاطر (NVCA) بأنه " الاموال التي يمنحها اشخاص متخصصون للمؤسسات الناشئة ذات القدرة العالية على الابتكار وقادرة على النمو بسرعة.¹

هو عبارة عن علاقة مالية في عالم الاعمال بين مستثمر (صاحب راس المال) و بين مقاول أو مستثمر يريد انشاء مؤسسة أو مشروع جديد مبتكر عادة ما يكون اختراعا في عالم التكنولوجيا أو مشروعا جديدا في السوق.²

ثانيا: آلية عمل الشركات راس مال المخاطر:

تتدخل شركات رأس مال المخاطر عند كافة مراحل تطور المؤسسة و يمكن تقسيم تلك إلى ثلاثة مراحل:

1- مرحلة ما قبل الانشاء

تتولى شركة رأسمال المخاطر في مدة المرحلة تمويل نفقات البحث والتنمية ونفقات إجراء التجارب بما في ذلك بعث سلعة أو منتج جديد في السوق.³

2- مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم تمويل و تطوير المؤسسات القائمة والتي تحتاج الى متطلبات تمويلية خاصة وتقدم افاق نمو جذابة، ويتضمن ذلك توفير التمويل للأغراض التوسع والنمو بهدف المساعدة على الدخول في أسواق جديدة.⁴

3- مرحلة التوسع: في هذه المرحلة يمول احتياجات خاصة لمؤسسات نافعة ويتضمن ذلك تمويل شراء حصص الملكية والسيطرة على شركات قائمة اضافة الى تمويل المؤسسات ذات الاداء الضعيف وتتوافر على فرص واضحة للتحسين والتطور.

1 بلعايد سيف الإسلام النوري، قدي عبد المجيد، مساهمة شركات رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة (1980-2015)، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 47، جوان 2017، الجزائر، ص269

2 أحمد أمين سعد الله، شركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار الخاص ودورها التمويلي، مع دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، ص43.

3 دراجي كريم، شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات، دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، مجلة علمية دولية سداسية، العدد 09، سبتمبر 2013، صادرة عن مخبر الاقتصاد، الجزائر، ص346.

4 محمد ميثي، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة، دراسة حالة المالية الجزائرية الأولى للمساهمة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص69-82.

المطلب الثالث: آليات التمويل الإسلامية:

لقد نشأت البنوك الإسلامية وانتشرت في العالم الإسلامي استجابة لتطلعات الافراد التي رأت في توظيف الأموال وفق الشريعة الإسلامية كأحد المطالب التي تنسجم مع عقيدتنا الإسلامية وتخدم أهدافها.¹

أولاً: مفهوم التمويل الإسلامي

يعرف التمويل الإسلامي على أنه تقديم المال نقداً أو عيناً من مالكة إلى آخر ليدبره ويتعرف فيه طلب الربح مقابل عائد يتفقان عليه ويبينه الشرع الحنيف.

التمويل الإسلامي هو النهج الذي يحقق هذا التوازن الحرج، صيغ التمويل الإسلامي تسمح بإنشاء التزامات مالية وديون ربحية ولكن ضمن عملية تبادل حقيقية تسهم في توليد الثروة وتعزيز عجلة النمو الاقتصادي.²

ثانياً: صيغ التمويل الإسلامي

إن تمويل المؤسسات وفق الصيغ الإسلامية يكون كما يلي:

1- التمويل عن طريق المضاربة: المضاربة هي عقد بين الطرفين يدفع فيه الأول مالا إلى الطرف الآخر ليتجر فيه عليه من نسبة.³

2- شروط المضاربة: للمضاربة شروط منها.

- أهلية العاقدین: لأنها من المعاضات

- التراضي

- أن يكون رأس المال نقداً فلا تصبح المضاربة بالعروض لما في ذلك من جهالة الربح وقت القسمة.

- أن يكون رأس المال معلوماً.

- ألا يكون رأس المال ديناً فلا تصح المضاربة على دين أو مال غائب.

- أن تكون حصة كل منهما جزءاً مشاعاً.

1 حيدوشي أحمد، زمار عامر، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة عين بسام) مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2017-2018، ص92.

2 بطاهر بختة، بوطلاحة محمد، إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية، دراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد2، الوادي، ص141.

3 محمد أحمد حسين، المضاربة في المصارف الإسلامية، فلسطين، 2014، ص3.

ب- أنواع المضاربة: تنقسم المضاربة الى نوعين هما: ¹

المضاربة المطلقة: في هذا النوع من المضاربة يترك للمضارب حرية التعرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والعرف التجاري وما يؤدي الى الهدف منها هو تحقيق الأرباح فيدفع رب المال الى المضارب قدرا من المال يعمل فيه من غير تعيين نوع العمل والمكان والزمان و لتحديد صفة من يعاملهم.

المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع أولا يتم البيع أو الشراء الا من شخص معين أو أي شرط يضعه رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع وتعتبر المضاربة المقيدة هي السائدة لأنها الأكثر انضباطا من المضاربة المطلقة ويتيح للبنوك متابعة أموالها بالوجه السليم. ²

2- التمويل عن طريق المشاركة: تعني تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من اجل انشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الأرباح وتقسيم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال ولا يصح اشتراط خلاف ذلك. ³

أ- اشكال التمويل بالمشاركة: يقسم التمويل بالمشاركة حسب طبيعة الشيء الممول الى قسمين رئيسيين:

- **المشاركة الدائمة (المستمرة):** وهي المشاركة التي يرتبط أجلها بأجل المشروع الممول نفسه، فالمشاركة قائمة طالما بقي والمشروع قائما، و لا يمنع هذا بطبيعة الحال أي من الشركاء من بيع حصتهم أو التصرف فيها بشكل ينهي مشاركته في المشروع كما يمكن للبنك المشاركة مع احد العملاء في صفقة معينة كعملية استيراد أو تصدير كمية من السلع و يقتسم البنك مع شريكه في الصفقة، الأرباح و الخسائر حسب النسب المتفق عليها و تنتهي المشاركة بمجرد انتهاء الصفقة. ⁴

- **المشاركة المتناقصة:** تقوم المشاركة بين الطرفين أحدهما المصرف وأي طرف اخر سواء كان فردا أم شركة يكون فيها الحق للشريك ان يحل محل المصرف في ملكية المشروع المشترك بينهما وذلك أما دفعة واحدة أم على دفعات

1 محمد دباغ، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، جامعة أدرار، ص21.

2 زهير عباسي، سيمرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الثالث، الجزائر، جوان 2016، ص122.

3 نوال بن عمارة، العربي عطية، التمويل بالمشاركة ودوره في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي، رؤى اقتصادية، العدد الخامس، ورقة، ديسمبر 2013، ص98.

4 شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010-2011، ص28.

على ان لا يتم دفع نصيب الفرد أو الشركة من الأرباح المحققة كجزء من استيراد قيمة حصة المصرف أي أن الشريك في النهاية سيتمكن من تملك المشروع بعد أن تمكن من رد التمويل الى المصرف.¹

3- التمويل عن طريق المراجعة: هي ان يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج اليها السوق بناء على دراسته لأحواله، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم به أحد عملائه فاذا اقتنع البنك بحاجة السوق لهذه السلعة و قام بشرائها فله ان يبيعها لطالب الشراء الأول أو غيره مراجعة وهو ان يعين البنك قيمة الشراء ومضافا اليها ما تكلفه البنك من مصروفات بشائها و يطلب مبلغا معين من الربح لمن يرغب فيها زيادة عن قيمتها.²

أ- أنواع التمويل بالمراجعة: تمارس المصارف الإسلامية التمويل بالمراجعة بطريقتين:

- المراجعة العادية: وهي ان يقوم البنك بشراء السلع التي يحتاج اليها السوق، بناء على دراسة لأحوال السوق فهو يتمهن التجارة، فالبنك الإسلامي يقوم هنا بشراء السلع والقيام ببيعها مراجعة للمؤسسات بثمن الشراء، مضافا اليه المصاريف التي تكبدها البنك، وربح معلوم للطرفين لكن التمويل بهذه الصيغة يكاد يكون منعدما في التمويلات البنكية الإسلامية لعدم ملائمتها لطبيعة العمل البنكي الإسلامي.³

- المراجعة للأمر بالشراء: و هي من صور المراجعة المنتشرة في واقعنا المعاصر التي يشتري فيها البنك السلعة بناء على طلب المشتري و ذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مراجعة و بيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة و سداد الثمن على أقساط معينة، وعلى ذلك يتكون عقد المراجعة للأمر بالشراء من وعد بالشراء صادر من الطالب لشراء السلعة بالمراجعة من البائع الأول اذا تحققت الاوصاف المتفق عليها و الثمن و الربح و عقد الشراء بين البائع الأول و البنك الإسلامي و عقد الشراء و الواعد بالشراء و البائع الأول بالمراجعة.⁴

4- التمويل الإسلامي بواسطة بيع السلم:

يتمثل السلم في البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة الى وقت محدد في المستقبل و من شروطه ان تكون السلعة من الأموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر و ان تكون من

1 - سالم أحمد الكوشلي، استراتيجية المصرف في تفعيل تداول الصكوك الإسلامية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، 2015-2016، ص49

2 الصادق محمد آدم علي، تطبيق معيار المراجعة والمراجعة بالأمر بالشراء في المصارف، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 2، السودان، 2017، ص6.

3 حدادي عبد اللطيف، مالكي عبد الكريم، أثر التمويل المصرفي بالمراجعة على التضخم في السودان، مجلة آفاق علمية، العدد 05، السودان، 2020، ص704.

4 شوقي بورقبة، مرجع سابق، ص19.

النوع الذي يكون موجودا في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم و أن يتم وصف المبيع بدقة من حيث النوع و الصفة و المقدار و وقت و مكان التسليم و أن يكون دفع الثمن في مجلس العقد.¹

5- التمويل بالإجارة:

تعرف الاجارة على انها عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبدل والاباحة لمدة معلومة بعوض معلوم وهي صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الاجارة وفي إطار صفة تمويلية تسمح بالتسيير على الراغب في اقتناء أصل رأس مالي ولا يملك مجمل الثمن فورا وتستخدم التجارة كوسيلة تمويلية وتكون على شكل موجودات ثابتة توضع في تصرف المستأجر وهي لا تختلف كثيرا على الائتمان التجاري الذي تقدمه البنوك الأخرى والمؤسسات المالية.²

ثالثا: العلاقة بين مخاطر القروض البنكية والمؤسسات الاقتصادية

إن التمويل عملية هامة بالنسبة للبنك والمؤسسة الاقتصادية، فبالنسبة للبنك فهو من صميم وظائفه، إذ تقوم بتمويل المؤسسات الاقتصادية وذلك عن طريق منحها للقروض الذي به تسيير عملية الإنتاج لكن ذلك لا يخلو من المخاطر أبرزها خطر عدم التسديد وخطر سعر الفائدة وسعر الصرف وخطر السيولة. لذلك جرت العادة أن البنك من قام بعملية تمويل المؤسسات الاقتصادية فإنه يطلب ضمانات تقليدية و ضمانات شخصية و ضمانات حقيقة وهي كل آلية يمكن للبنك استعمالها لحماية ائتمانه من المخاطر المحتملة لتمويله للمؤسسات الاقتصادية.

1 هالة سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص98.

2 بلقاسم ماضي، التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الفقيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، الملتقى الدولي، الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهونات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص03.

خلاصة الفصل الثاني

لقد تناولنا في هذا الفصل مفهوم المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة والأهداف التي تقوم بها بالإضافة الى مختلف التصنيفات التي تتخذها المؤسسة الاقتصادية وقد رأينا عدة أنواع من المؤسسات التي صنفت على أساسها هاته المؤسسات الاقتصادية

إذ يعتبر التمويل حجر الأساس في بنية المؤسسات لما له من تأثير فعال وفاعل على جميع الوظائف الأخرى داخلها، فلا يمكن للمؤسسة الاقتصادية تحقيق أهدافها وتحقيق برامجها دون هذا العنصر الحيوي، والتمويل هو الحصول على الأموال من مصادر مختلفة وكذلك حسن استخدامها إذ أن اعتماد المؤسسات الاقتصادية على أموالها الخاصة والذاتية كمصدر تمويل داخلي غالبا ما تكون غير كافية لتغطية مختلف احتياجاتها عبر مراحل نشاطها.

ومن خلال ما سبق ذكره وما تم التطرق اليه فانه يتضح لنا جليا أهمية المؤسسة الاقتصادية ودورها في استمرارية الحياة المهنية.

لهنا سوف نتطرق في الفصل الموالي الى معيار من معايير هذه المؤسسة من خلال دراسة تطبيقية من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصل الثالث :

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _

BADR _ وكالة بوحجار

تمهيد الفصل:

تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من اخطر المشاكل التي تهدد استقرار الجهاز المصرفي ، وتحد من امكانية البنوك في منح القروض ، في اطار تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية ، خاصة مع تفاقم حجمها خلال السنوات الاخيرة ، لهذا ازداد الاهتمام بمعرفة واقع القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية وتأثيرها على الاداء المالي للبنوك .

حرصت الدولة الجزائرية من خلال العديد من التنظيمات و القوانين على حماية النشاط المصرفي وضمان الاستمرارية له ، من خلال اعطاء الامتياز للبنوك على كل موجودات المقرض المتعثر ، وكذا بإنشاء صناديق ضمان ومخصصات للقروض المتعثرة ، ومؤسسات تتولى مهمة اعادة تمويل البنك في حالة تعثر قروضه المصرفية

من اجل اثراء الجانب النظري الذي تم من خلاله الوقوف على مختلف المعالم النظرية للقروض المتعثرة وتقييم الاداء المالي للبنوك ، تطرقنا الى الجانب التطبيقي الذي يكون بدوره مكملا للفصول السابقة ، امام استحالة الدراسة الميدانية ، على كل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية التابعة له . لما يتطلب من جهد ووقت كبير لقد اقتصرنا هذه الدراسة على الوكالة الجهوية بوحجار التابعة له . سنحاول في هذا الفصل التطرق الى واقع تطور مخاطر القروض المصرفية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار ، وذلك بدراسة حالة واقعية لقرض متعثر مقدم من طرف وكالة بوحجار وكذا ابراز دور كل من صناديق الضمان واساليب التحصيل في مواجهة هذه المشكلة .

وتم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية للأسباب التالية :

- _ يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية المركز الاول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية
- _ استحدثته لخدمات جديدة باستمرار وتنوع منتجاته ، وتنوع تشكيلة خدماته ، والسعي الدائم للاستجابة لرغبات العملاء والتغيرات البيئية والاقتصادية المحيطة .
- _ السمعة الحسنة التي يتمتع بها واقبال العملاء على مختلف فروع ووكالاته
- _ يعتبر من انشط البنوك التي يتمتع بها واقبال العملاء على مختلف فروع ووكالاته
- _ يعتبر من انشط البنوك وأكثرها استعمالا للقروض المصرفية خاصة الفلاحية والزراعية .

قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث : المبحث الاول بعنوان نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل عام تناولنا فيه نشأة وتعريف البنك ، بالإضافة الى اهدافه ومهامه ، اما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى تقديم وكالة بوحجار وكذا تطور عدد القروض خلال سنوات 2016 الى 2020 اما الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه الى دراسة حالة واقعية ملف قرض متعثر على مستوى الوكالة وتناولنا فيه دراسة ملف القرض والاجراءات المتخذة من قبل الوكالة لتسديد ذلك القرض.

المبحث الاول : نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنستعرض في هذا المبحث لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث سنتطرق الى ثلاثة مطالب يتناول اولهما نشأة البنك وتعريفه واما المطلب الثاني يتناول مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي المطلب الثالث نتناول اهداف البنك .

المطلب الاول : نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من اهم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على المستوى الوطني من خلال دوره في دفع عجلة التنمية .

أولا : النشأة¹

تم انشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب مرسوم رقم 82- 106 المؤرخ في 13 مارس 1982م ، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، حيث نشر القرار الجريدة رقم 11 في 16 مارس 1982م وحدد قانونه الاساسي .وبالتالي تحقيق الامن الغذائي للبلاد ،

وقد ظهر هذا البنك في تلك الفترة لأسباب منها :

__ المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترتيبه وزيادة مردوديته وبالتالي تحقيق الامن الغذائي للبلاد ، ورفع مستوى معيشة سكان الارياف .

__ دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية وتمويل المؤسسات الفلاحية واحتياجات القطاع الفلاحي من بناء السدود وحفر الابار ، واستصلاح الاراضي ، اضافة الى قطاع الصيد البحري والغابات .

ثانيا: التعريف

وهو هيئة تنتمي الى القطاع العمومي ، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال في التسيير ، يرمي الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي ، وبما ان البنك اصبح تجاريا بعد صدور قانون النقد والقرض في 14 افريل 1990 م الذي الغي من خلاله نظام التخصص ، اصبح يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ، كما يعتبر البنك صاحب اكبر شبكة بنكية في الجزائر ، وهو شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 3.300.000.000.00 دج وبميزانية قدرت

1 بن واضح هاشمي ، لعدور صورية / القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ص 3

اواخر سنة 1999 ب 426 مليار دج ، حيث بلغت ودائع البنك 165 مليار دينار (80 مليار دينار كودائع قصيرة الاجل) ، و 85 مليار دينار كودائع طويلة الاجل) ، اما القروض المقدمة من طرف البنك فتقدر ب 306 مليار دينار (200 مليار دينار موجهة للمؤسسات العمومية ، منها 100 مليار دينار موجهة للمؤسسات التي هي في حالة تصفية ، و 30 مليار موجهة لقطاع الفلاحة) . وبلغ تعداد هياكل البنك 300 وكالة و 36 فرعا و 6 وكالات رئيسية ، الكائن مقره الرئيسي ب 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة ، حيث يتمتع بالاستقلال المالي ويعد تاجرا مع الغير ، يتكون حاليا من 288 وكالة وحوالي 36 فرع منتشرة عبر انحاء الوطن .

وهو هيئة اقتصادية تقدم مختلف الخدمات ، فبعد الاصلاحات والتوجه نحو اقتصاد السوق لصبح بنك بدر ، بنك تجاري شامل أي يمول مختلف القطاعات الاقتصادية ، وفق شروط معينة بهدف تحقيق الارباح . فهو يعتبر من اهم البنوك في الجزائر ، باعتبار يمتلك اكبر شبكة كما يشغل ما يفوق 700 عامل حسب احصائيات 2001 ، هذا ما جعله في المرتبة 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك .

المطلب الثاني: مهام وانواع قروض بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹

اولا : المهام

حسب قانون تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل انواعه ويعطي امتياز للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض اسهل ومن الوظائف الاساسية نذكر :

- ✓ معالجة البيانات التي يقوم بها أي بنك تجاري (قرض، صرف، وخزينة)
- ✓ تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- ✓ فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا.
- ✓ المشاركة في جميع مجالات التوفير والايداء والاحتياط .
- ✓ المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الاخرى
- ✓ تطوير الموارد والتعاملات المصرفية، والعمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات والخدمات المقدمة
- ✓ الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي ;
- ✓ تقسيم السوق المصرفية والتقرب اكثر من ذوي المهن الحرة ، التجار والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ;

1 بن واضح هاشمي ، لعدور صبرينة مرجع سابق ص 4

- ✓ تمويل هياكل وانشطة الانتاج الفلاحي وكل الانشطة المتعلقة لهذا القطاع
- ✓ تنفيذ جميع العمليات البنكية والاعتمادات المالية على اختلاف اشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها
- ✓ تسيير الموارد النقدية بالدينار والعمللة الصعبة بطرق ملائمة
- ✓ معالجة كل عمليات الائتمان النقد الاجنبي والخزينة
- ✓ المساهمة في التنمية الزراعية وتطوير القطاع الفلاحي
- ✓ المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات
- ✓ السهر على رفع مردودية الخزينة

ثانيا : انواع القروض البنكية¹

1-قرض الرفيق هو عبارة عن قرض استثماري مدعوم بشكل كلي من طرف الدولة ، وموجه لتمويل الفلاحين ومربي المواشي الذين يمارسون نشاطاتهم على شكل فردي ، منظمين على شكل تعاونيات او مجتمعات اقتصادية .
وشروطه تتمثل في:

__ معدل فائدة 0 %

__ المساهمة الشخصية 0 دج

__ مبلغ القرض حسب حجم النشاط المطور

__ فترة السداد تتراوح بين 06 و 24 شهرا (أنظر الملحق رقم 01)

2-قرض التحدي : هو قرض استثماري مطور ، يقدم من قبل مصرف بدر (في اطار تأسيس مستثمرات اخرى للفلاحة وتربية الحيوانات في الاراضي الزراعية التي لم يتم استغلالها تابعة للزبائن الخواص او الملكية الخاصة للدولة)
يتم تسديد الفوائد المقيدة من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.
امتيازات الحصول على قرض التحدي :

__ اذا كانت فترة تسديد الدين يبلغ خمس سنوات او اقل ، فان الوزارة تتكفل بدفع الفائدة عن المدين ،

لكن على المستفيد ان يتكفل بدفع ما قيمته 1 % من القرض كفائدة عند السداد ، وذلك خلال السنة السادسة والسابعة

__ كما يتوجب على المقترض دفع فائدة 3 % اثناء تسديد الدين ابتداء من السنة الثامنة والسنة التاسعة

_ اذا طال المشروع ازيد من عشر سنوات ، يتكفل المستفيد بتكاليف الفوائد كلها . (أنظر الملحق رقم 02)

3-الإيجار المالي (الليزنج)

يعتبر الإيجار المالي (او الليزنج) عبارة عن قرض بيع بالإيجار من أجل استئجار الآلات الزراعية و معدات السقي، المصنّعة محليا، و التي تدخل بشكل مباشر في مشاريع الاستثمار. كما يعتبر البيع بالإيجار بمثابة قرض مدعوم جزئيا من طرف الدولة، و مبلغ القرض يمكن أن يصل القرض إلى 100% من تكلفة المعدات المراد اقتناؤها. أما مدة الإيجار فهي 10 سنوات بالنسبة لآلات الحصاد و الدرس و 05 سنوات بالنسبة لباقى المعدات وبخصوص معدل الفائدة فإنه يبلغ المعدل المطبق 9.7 باحتساب كامل الرسوم في السنة (5.7 على عاتق الزبون + 04% دعم).

4- ANGEM: هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 الى 60 شهرا (من سنة الى خمس سنوات) موجه

للمشاريع الانتاجية والخدماتية او النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج ، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد اولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الاولية لممارسة نشاط وتغطية المصاريف الاولية لممارسة نشاط او مهنة ما.

5- ANSEJ : هي مؤسسة عمومية وطنية ، تهتم بتشغيل الشباب العاطلين عن العمل ، بإعطائهم فرصة المبادرة في

خلق مناصب شغلهم ، بدعمهم ماليا ، من اجل انشاء مشروع والاستثمار فيه ، متمثل في مؤسسة مصغرة ، وفق المرسوم الرئاسي رقم 69_234 المؤرخ في 02 جويلية 1996.

6- CNAC: ان جهاز تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، عبارة عن قرض طويل المدى موجه لتمويل

الى غاية 70 % انشاء الشركات المصغرة او توسيعها.

من شروط الاستفادة منه ما يلي:

- معدل الفائدة 0 %
- المساهمة الشخصية تتراوح بين 01 % الى 02 % من تكلفة المشروع .
- مبلغ القرض قد يبلغ 10.000.000 دج
- فترة السداد قد تصل الى غاية 08 سنوات
- تأجيل السداد لمدة 03 سنوات (أنظر الملحق رقم 03)

المطلب الثالث : اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

جاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل كل البنوك الاخرى الى القيام بأعمال ونشاطات عديدة للوصول الى

استراتيجية تجعل مؤسسة بنكية كبيرة وهذا بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط البنكي ، ويكون تلخيص اهداف البنك الى ما يلي :

- ✓ مساهمة البنك في سياسة التنمية وتحديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه والاستثمار في النشاط الأكثر مردودية
- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات
- ✓ توسيع واعادة تطوير شبكته أي زيادة فروعه ونشر شبكاته والتقرب أكثر من العملاء
- ✓ التنمية التجارية من خلال ادخال تقنيات ادارية جديدة مثل التسويق وادراج منتجات جديدة
- ✓ المساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني
- ✓ ايجاد سياسة أكثر فعالية في جميع الموارد
- ✓ تحسين وتطوير العلاقات مع العملاء
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق
- ✓ تحسين الاوضاع الاقتصادية للمؤسسات خاصة البنكية
- ✓ التسيير الجيد لخزينة البنك في ما يخص العملة المحلية والعملية الصعبة
- ✓ توسيع حجم القروض الممنوحة باتباع سياسة المنافسة السعرية القائمة على تخفيض معدل الفائدة
- ✓ رفع مستوى الفلاحة في الانتاج الوطني

المبحث الثاني : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

تعتبر الوكالة الخلية الأساسية للمؤسسة البنكية ، والبنية القاعدية لها ، وهي جزء من شبكة الاستغلال ، حيث يتم على مستواها معالجة جميع العمليات البنكية مع الزبائن ، يسيروها مدير وكالة مرتبط أساسا بالمديرية الجهوية .

المطلب الاول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار .

هي وكالة صغيرة نشأت في 02 جانفي 1984 تقع في مركز مدينة بوحجار حيث تعتبر هذه الاخيرة منطقة ذات طابع فلاحي ، وتتبع الوكالة اداريا للمديرية الفرعية عنابة ، عدد العمال هو 8 عمال وهو ايضا يمول القطاع الفلاحي بالإضافة الى العمليات الاخرى من دفع وسحب للأموال بالعملة الصعبة ، كذلك دعم النشاطات والصناعات التقليدية والحرفية كما انه لا تتعامل بالقطاع الفلاحي فقط بل هو بنك يمول مختلف القطاعات الاقتصادية بشروط معينة ويمكنها جمع الودائع سواء كانت جارية او لأجل من أي شخص مادي او معنوي ، وتقرض الاموال بأجال مختلفة كما انها تمنح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل وتعطي امتيازات للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروض بسعر فائدة اقل وضمانات اخف مما تفعله مع الغير .

المطلب الثاني : انواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة بوحجار _

يمول بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض في مجال الفلاحة ، هدفها هو تطوير الفلاحة اهمها :

- قرض الرفيق
- قرض التحدي
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "اونساج"
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

الجدول رقم (3-1) : المشاريع الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بوحجار للفترة

2020 - 2016

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الملفات المؤهلة	50	23	28	43	33
مبلغ القروض الممنوحة	81432988.06	78590245.16	84167698.22	132974.257.22	133.062.879.03

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مدير الوكالة .

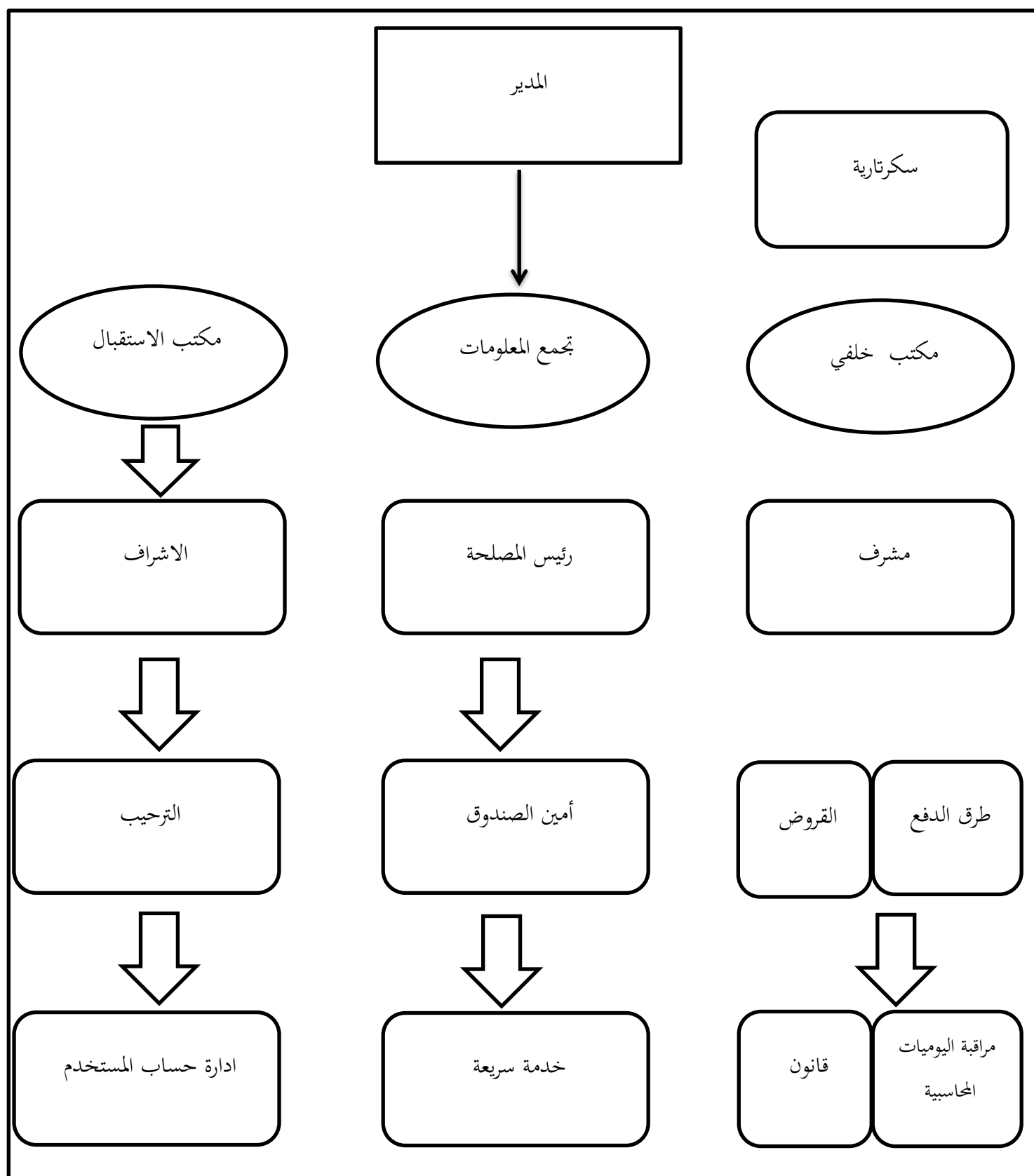
من خلال معطيات الجدول رقم (01) الذي يمثل مبالغ القروض الممنوحة من طرف وكالة الفلاحة والتنمية الريفية ببوحجار بالمشاركة مع الهيئات المخصصة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نلاحظ انه كان هناك تراجع في قيمة القروض الممنوحة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 الى انخفاض عدد الطلبات على القروض الممنوحة ونلاحظ من الجدول حجم القروض ارتفعت اكثر من سنة 2018 الى غاية 2020 بانتقال قيمة المبلغ من 8416769822 دج سنة 2018 الى مبلغ 1330628790 دج سنة 2020 ويعرف ذلك ان وكالة الفلاحة والتنمية الريفية يعزز اهتمامه بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وذلك في دعم انشاء مؤسسات جديدة ومساهمة في تمويلها لضمان استمراريته وتطويرها وبالتالي تفسر الزيادة في قيم المبالغ راجع الى محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم اصحاب المبادرات الفردية بتمويل قروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة للإنجاح المشاريع المجسدة ، والدعم الموجه لفئة البطالين الذين لديهم عمل غير دائم .¹

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

ان نشاط ويسر عمل أي بنك يتمثل في تشكيلية الهيكل التنظيمي له ، وهذا ما سنلاحظه من الشكل الموالي الذي يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث يمثل قوة في التنظيم وحسن في الاداء من خلال اعماله المنظمة ويسر عملياته المصرفية .

1 معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

الشكل رقم (3-7) يمثل الهيكل التنظيمي للوكالة



المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيان من طرف مصلحة المستخدمين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

لوكالة بوحجار (أنظر الملحق رقم 04)

مدير الوكالة¹ : مدير تنفيذي مسؤول عن تطبيق الاستراتيجية الخاصة بتطوير البنك والقيام بشكل مناسب وفعال بمهام البنك التي تحددها له الادارة العامة ، ويتراس لجنة قروض الوكالة ، كما يقوم بالمراقبة والمصادقة على مختلف الملفات المتداولة على مستوى البنك .

السكرتارية : مهمتها مساعدة مدير الوكالة على اداء مهامه كما تعمل على استقبال بريد العملاء واستقبال المكالمات الهاتفية .

المكتب الخلفي : يقوم بتنفيذ مختلف العمليات البنكية ويتكون من :

أ_ المشرف : مكلف بالإشراف ومراقبة نشاطات المكتب الخلفي ، وضمان التنسيق بين مختلف مناصب العمل فيه وتوزيع العمل داخل المكتب ، يعمل على توجيه الموظفين ، فيما يخص انجاز مهامهم

ب _ المكلف بالقروض : يهتم بدراسة ومراقبة ملفات القروض المقدمة للعملاء في ضوء المعايير الاقتصادية والمالية اضافة الى معايير اخرى يحددها البنك كما يقوم المكلف بالقروض بمتابعة سداد القرض

المكلف القانوني : وظيفته المصادقة على وثائق فتح الحسابات البنكية والدفاع عن مصالح البنك ومتابعة القضايا والتأكد من الضمانات المقدمة في مجال القروض وتطبيق الشروط المنصوص عليها ، اضافة الى مراقبة ملفات الميراث التي يقدمها الورثة للمكلفين بالزبائن ، كما يعمل على تشكيل ملفات النزاعات لاسترداد ديون بكل الوسائل القانونية.

المكلف بالمحاسبة والمراقبة : وهو الذي يهتم بأمن الارشيف والمراقبة الداخلية ، ومختلف المهام المحاسبة الخاصة بالوكالة ان نشاط ويسر عمل أي بنك يتمثل في تشكيلية الهيكل التنظيمي له ، وهذا ما نلاحظه من الشكل رقم (01) الذي يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث يمثل قوة في التنظيم وحسن في الاداء من خلال اعماله المنظمة ويسر عملياته المصرفية .

1 معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

المبحث الثالث: دراسة حالة ملف القرض

تعد القروض اهم استخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ BADR _ على الاطلاق ، الا ان الاهمية معطاة لها تنصب اساسا على عملية منحها وبالتالي الاجراءات المتبعة لتحويل البنك الى دائن وعميله الى مدين ومن اجل هذا خصصنا هذا المبحث من اجل دراسة تحليلية لإجراءات منح القرض ميدانيا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية _BADR_ وكالة بوحجار متبوع بدراسة حالة فعلية قرض مقدم من طرف الوكالة لاحد العملاء .

المطلب الاول : اجراءات منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ وكالة بوحجار _

سنركز في معالجتنا هذه على اهم الخطوات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ BADR _ وكالة بوحجار للوصول الى قرار منح القروض .

أولا : عوامل منح القروض في الوكالة محل الدراسة

تخضع عملية منح القروض في البنوك بصفة عامة وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة الى مجموعة من العوامل ، كما تخضع القروض الممنوحة للعملاء من قبل وكالة بوحجار التابعة لنفس البنك الى عوامل نلخصها فيما يلي :

1- الثقة .

هي عامل اساسي لمنح القرض وتوثيق العلاقة بين العميل والمقرض والبنك . خاصة في تحليل المعطيات تتمثل في :

أ- الثقة بالنسبة للبنك تجاه العميل المقرض:

- ✓ الثقة في ملائمة العميل
- ✓ الثقة في قدرة البنك على احترام الالتزامات المحددة . الثقة في قدرات البنك المالية والمهنية .
- ✓ الثقة في قدرة البنك على تمويل مختلف المشاريع .

ب- الثقة بالنسبة للعميل تجاه البنك المقرض :

- ✓ الثقة في قدرة العميل في وفاء بالتزاماته المالية تجاه البنك
- ✓ الثقة في قدرة التحليلية للعميل
- ✓ الثقة في قدرة العميل على تمويل مشاريعه المختلفة

ثانيا : دراسات السوق

يقوم البنك بدراسة السوق او المجال الذي ينشط فيه المشروع الممول قبل الموافقة بمنح القرض . وتقدير المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المشروع الممول ، والتي تؤدي الى امكانية تعثر القرض وعدم استرجاع قيمته ، فيسعى البنك الى دراسة معلومات حول حالة السوق والانتاج ، بالإضافة الى حالة النمو والانكماش الاقتصادي خلال الفترة الزمنية التي يمنح فيها القرض

ثالثا : الزيارات الميدانية

بغرض التأكد من صحة المعلومات المقدمة من طرف العميل ، يتم ذلك من طرف عمال مصلحة القروض في البنك وكتابة تقرير حول الزيارة الميدانية ومدى صحة المعلومات والوثائق المقدمة .

الفرع الثاني : الشروط والوثائق الواجب توفرها في العميل المقترض

اولا : الشروط الواجب توفرها في العميل المقترض

- المشاريع التي يمكن تمويلها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية يجب ان تتوفر فيها الشروط التالية :
- ✓ عدم تقديم لصالح الدائنين الاخرين اي ضمان ، اي تعهد لامتياز دائن عن اخر على الاموال الموجودة حاليا و المستقبلية حتى يتم التسديد الفعلي للقرض
- ✓ السمعة الجيدة والاهلية القانونية ، يجب ان يكون العميل محل ثقة كما ذكرنا سابقا ويملك الجنسية الجزائرية وبالغ راشد للسن القانوني 19 سنة
- ✓ ان يكون النشاط الممول يساهم في التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الاقتصادي ، وان تكون المنتجات موجهة للتصدير .
- ✓ ان يكون النشاط فعالا ذات قيمة مضافة عالية ، ويقوم بخلق فرض عمل جديدة للشباب
- ✓ ان لا يكون النشاط الممول مخلا بالعادات وتقاليد المجتمع .
- ✓ تامين المعدات المنقولة والعقارات والوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التامين
- ✓ تقديم البنك رقم اعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الانتاج والخدمات .
- ✓ على طالب القرض ان يكون حائزا على شهادة تأهيل تؤهله لممارسة النشاط الذي يريد الحصول على قرض من اجل مزاولته .

✓ اما بالنسبة للحالة قيد الدراسة فانه متحصل على شهادة تأهيل في الزراعة متحصل عليها من المعهد المتخصص للتمهين

✓ **الدراسات المالية :** اي دراسة المشروع الممول من جميع النواحي عن طريق النسب والقوائم المالية وكذا الميزانية التقديرية .

ثانيا : الوثائق اللازمة لمنح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

يمكن ان تشكل احد الوثائق التي يتكون منها طلب القرض احدى مسببات تعثر القروض المصرفية في الوكالة .
مما يستلزم تحليل هذه الوثائق والوقوف على مدى فعاليتها ، على العموم يشترط بنك الفلاحة والتنمية الريفية تكوين ملف حسب نوعية القرض الممنوح ، لكن في اغلب الاحيان يتكون الملف من الوثائق التالية :

1- الوثائق القانونية والادارية :

✓ طلب خطي للحصول على القرض ويجب ان يكون موقعا ومصادقا عليه
✓ نسخة من السجل التجاري مصادق عليه
✓ نسخة لملكية المحل او عقد الایجار
✓ الضمانات المتمثلة في سند لأمر ، بطاقة فلاح ، اتفاقية القرض ، تعهد والتزام تجاه تعاونية الفلاح ، عقد تامين الحصول وذلك لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد ، المصاريف والعمولات بالقرض موضوع الاتفاقية ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة وتكون مصاريف التسجيل والمصاريف المتعلقة بالضمانات على عاتق المقترض

2- الوثائق المحاسبية والمالية :

✓ ثلاثة ميزانيات تقديرية لسنوات الثلاثة الاخيرة
✓ شهادة تثبت الوضعية ازاء الصندوق الوطني للتأمينات
✓ وثيقة اسعار المعدات والفواتير
✓ وثائق الحسابات والملحقات وكذا تقارير محافظ الحساب
✓ الحالة المحاسبية والمالية ومخطط التمويل

3- الوثائق الضريبية والشبه الضريبية:

✓ شهادة الاعفاء من الضرائب

✓ وثيقة اداء المستحقات للضريبة والشبه ضريبة¹

طلب القرض : يقوم الشخص بالتوجه الى الوكالة الوطنية لدعم المقاولات ANADE اونساج سابقا ويقوم بتقديم طلب من اجل الحصول على قرض تمويلي لممارسة نشاطه او المؤسسة التي يريد انشاءها .

المطلب الثاني : دراسة قرض في اطار اونساج

اولا : بطاقة فنية للشركة محل الدراسة .

المستفيد : شاب بطل (بوحجار)

المهنة : فلاح

نوع النشاط : شركة الاشغال الزراعية

الشكل القانوني : شركة ذات مسؤولية محدودة

نشاط الشركة : فلاح

رأسمال الشركة : 1.64539131 دج

تاريخ الانشاء : 2012

مدة القرض : 96 شهرا

النسبة : نسبة الفائدة متغيرة

العنوان : بلدية بوحجار ، ولاية الطارف

مانح القرض : بنك الفلاحة والتنمية الريفية

1 معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

طبيعة القرض : قرض متوسط الاجل في اطار تشغيل الشباب

تاريخ قبول القرض : 11 / 04 / 2012

بداية استعمال القرض : 25 / 12 / 2012

دراسة ملف القرض :

يتم دراسة وتحليل ملف القرض المقدم من طرف العميل اذا كان ملفه كاملا ، حيث يقوم البنك بدراسته للملف في مدة لا تتعدى ثلاثة اشهر حيث يقوم بإعطاء تعهد للعميل ، هذا الاخير يتم وضعه ضمن موقع الالكتروني للبنك . حيث ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتواجد في الجزائر العاصمة وكالة عميروش تقوم بتحديد عدد معين لكل وكالة من القروض التي يستوجب عليه منحها ، فالوكالة عند دراسة الملفات تقوم بإمضاء تعهد مع العميل يدخل حيز التنفيذ في حالة القبول ويوضع في قوائم القروض التي ستمنح . فاذا كان البنك قد تعدى النسبة المسموح بها فلا يستطيع منح هذا القرض عموما تتم دراسة ملف القرض حول محورين اساسيين :

✓ دراسة اقتصادية مالية

✓ دراسة الضمانات المقدمة : لضمان الوفاء بأصل القرض ، الفوائد المصاريف والعمولات بالقرض موضوع الاتفاق ، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة اعلاه على عاتق المقترض .

ان اي تبديد او بيع جزئي او كلي للأموال المادية والمعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية الى متابعة قضائية ، بالإضافة الى الغاء القرض لفائدة البنك . فاستعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات .

يتم منح القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي :

✓ تقديم المقترض للملف المذكور اعلاه .

✓ اتصالات بين المقترض والبنك للتفاوض على الشروط .

✓ قيام البنك بالدراسة التحليلية باستعمال النسب المالية من اجل تحليل وضعية المالية للعميل المقترض .

✓ الزيارة الميدانية والتي تعتبر من احد اهم العوامل التي يبنى على اساسها منح القرض في الوكالة . وذلك من طرف موظفي مصلحة القروض بالبنك .

✓ عرض الملف على لجنة القرض لاتخاذ القرار بالقبول او الرفض في مدة لا تتعدى 3 اشهر من ايداع الطلب ، في حالة الموافقة يتم اعطاء تعهد بمنح القرض كما ذكرنا سابقا .

2 - حالة قبول الملف:

تم استدعاء العميل "م" طالب القرض من اجل فتح حساب جاري لدى البنك الخاص بمساهمته الشخصية¹.

لطلب الحصول على تمويل لإنشاء مشروع صغير في اطار جهاز ANSEJ التدريبية تم الموافقة على منح الائتمان بحيث ان تمويل البنك يمثل 70 % على ان يكون تمويل الوكالة الوطنية لدعم القاولتية بنسبة 28 % او 29 % ، بينما تكون المساهمة الشخصية لطالب القرض بنسبة 1 % او 2 % يقوم العميل بالإمضاء على كافة الوثائق اللازمة بالمقابل يحجر البنك شيك لصالح المورد الذي تعامل معه العميل (الفواتير المستعملة) ويتم وضع جدول اهتلاك القرض للعميل "م" وتحديد الفوائد وموعد الاستحقاق ، ويتضمن موافقة البنك على تمويل القرض تكوين ملف يتكون من ضمانات الحاصرة للقرض حيث ان الحالة قيد الدراسة يتضمن الملف التالي :

__ التزام برهن العتاد لصالح البنك مع الالتزام بتأمين شامل مع تعهد بتعويض البنك في حالة وقوع ضرر للعتاد

__ ايداع المساهمة الشخصية التي تمثل نسبة 2 % من حصة القرض .

__ ايداع مساهمة الوكالة المقدرة ب 28 % من قيمة القرض .

__ عقد ايجار او ملكية ارض فلاحية .

__ بطاقة فلاح سقوط أجال استحقاق الدين في حالة عدم احترام جدول التسديد

__ اتفاقية القرض

__ سندات الامر

__ شهادة سلبية من المركز الوطني للأخطار للتأكد من عدم مديونية طالب القرض لدى اي مؤسسة مالية بالجزائر .(انظر

الملحق رقم 05)²

1 معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

2 معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار.

_ طرق تسديد القرض :

- بعد ان تم المعني بالأمر جميع مراحل تسير القرض وحصوله على جدول لتسديد القرض فان عملية التسديد تكون على مدار 8 سنوات وبعدهم مرور 36 شهرا الخاصة بالتسديد يبدأ المقترض بتسديد الاقساط كما هو متفق عليه . في اتفاقية القرض وكذلك في الضمانات المقدمة والمتمثلة في الرهن الحيازي الواقع على العتاد .

(انظر الى الملحق رقم 06)

بعد اتمام جميع مراحل تسير القرض وحصول المقترض على جدول التقسيط ، يبدأ المقترض بتسديد اقساط القرض على مدار 8 سنوات ، مقسمة على 10 ويتم الدفع كل سداسي اقساط كما هو متفق عليه في اتفاقية القرض .

ونلاحظ من خلال جدول السداد الخاص بالحالة قيد الدراسة ما يلي :

- ان المعدل المطبق هو : 5.50 %
- مدة سداد القرض 3 سنوات الاولى سماح و 5 سنوات المتبقية يرجع فيها الدين .
- الحالة قيد الدراسة قام بتسديد المبلغ التالي : 774692.55 دج
- وتمثلت فترة السداد ب 60 شهرا (انظر الى الملحق رقم 07)¹

المطلب الثالث: تعثر العميل والمعالجة القانونية

ان ضمان فعالية نشاط البنك يستوجب القيام بمراقبة مستمرة لهذا النشاط تفاديا لتعثره ، وحماية لمصالح المودعين والمستثمرين المستخدمة في تمويل مختلف المشاريع الاستثمارية عن طريق منح قروض تمويلية لها

فالقروض المتعثرة تشكل هاجسا امام البنوك . تختلف اساليب معالجة وتحصيل القروض المتعثرة باختلاف نوع القرض المتعثر وقيمته وذاك طبقا لظروف الخاصة بكل عميل والاساليب التي ادت الى تعثره .

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الاجراءات المتخذة قبل وبعد تعثر القروض اضافة الى سياسة و طرق تحصيل حالة القرض المتعثر ودرجة تعثره ، ودراسة تطور القروض المتعثرة على الاداء المالي للبنك محل الدراسة ، من خلال تحديد حالة القرض المتعثر وقيمته وذلك طبقا للظروف الخاصة بكل عميل والاسباب التي ادت الى تعثره .

1 معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

اولا : الاجراءات المتخذة قبل تعثر القرض (قبل انعدام العميل عن السداد)

- ✓ المراقبة الدورية لجدول اهتلاك القرض الخاص بالعميل عن طريق استخدام النظام الالي للبنك
- ✓ تحرير جدول يبين فيه استحقاقاته القادمة الخاصة بالشهر والقسط ، و اخر اجل للاستحقاق وقبل الدخول في التعثر
- ✓ بعد منح القرض للعميل تعمل الوكالة على وضع رزنامة لتحديد اول اجل و اخر اجل لدفع القسط
- ✓ عند وصول القسط الاول للسداد يتم اعلام العميل بالقسط المستحق قبل 8 ايام من وصول تاريخ الاستحقاق .
- والمدة المتبقية لاستحقاق القسط
- ✓ في حالة عدم قدرة العميل على الوفاء بالقسط المترتب عليه يتقدم للبنك بطلب اعفاء مؤقت من سداد القسط مع توضيح الاسباب لكي لا يقع في حالة عدم السداد والتعثر .
- ✓ في حالة عدم استجابة العميل للإشعار وعدم سداد القسط في موعد الاستحقاق يتم بعد 3 ايام بإرسال انذار ثاني ، فيلتزم العميل بسداد قيمة (القسط الاول + عمولة التأخير) مع تقديم اسباب تأخره وعدم السداد في الوقت .
- لكن تأكد بنك الفلاحة والتنمية الريفية _ BADR _ وكالة بوحجار ان الحالة قيد الدراسة اصبح مطالبا بالتسديد حيث بلغ المبلغ الغير مسدد : 774.258,51 دج. (انظر الى الملحق رقم 08) .

فاتخذت الاجراءات التالية بعد تعثره:

- .تم ارسال انذار للعميل بعد 3 ايام من عدم دفع القسط الاول يتضمن تاريخ استحقاق القسط المستحق عليه و المهلة المحددة لسداد مستحقاته . (الملحق رقم 09)
- _ الحالة قيد الدراسة لم يستجب للاستدعاء فقام البنك بإرسال اعدار قبل المتابعة القضائية بحيث مطالب بتسديد قيمة الدين وفوائد التأخير اذ بلغ قيمة المبلغ 801203,28 دج والمتعلق بالأقساط حال الاداء وهو مطالب بالتسديد هذا المبلغ في اجل 15 يوم . (انظر الملحق 10) .

هنا العميل لم يقم بالسداد بعد ارسال المحضر القضائي فقام البنك بإرسال بالحجز على الضمانات المقدمة اليه وقد قام العميل "م" بتأخر عن السداد 5 دفعات متتالية اصبح القرض بأكمله متعثرا فاصبح العميل مطالبا بتسديد القيمة الإجمالية للقرض والفوائد المترتبة على القرض ويتم اعلامه بذلك .

ثانيا: اجراءات تحصيل القرض المتعثر في الوكالة محل الدراسة :

قام البنك بتحويل ملف العميل الى اللجنة الجهوية للوكالة المختصة في معالجة وتحصيل القروض المتعثرة ، بحيث تتم فيها دراسة كل المعلومات المتعلقة بالمقترض قيد الدراسة ، والمشروع الممول وبما ان العميل يسدد الدفعة التالية فانه من المستحيل ان يقوم بسداد 5 دفعات او قيمة القرض كاملة ¹.

الحقوق التي على العميل تعتبر غير مدفوعة لما لا يستطيع بذلك ، يقوم المكلف بتسيير هذه القروض بتحصيلها ومباشرة تغطية الخسارة اللاحقة به ، بالتالي يقوم مسؤول تحصيل القروض المتعثرة بالوكالة بفتح حساب خاص ليسجل فيه حالة عدم الدفع بالنسبة للقرض المتعثر وتعود مسؤولية تسيير هذا الحساب الى الوكالة حيث يعمل صندوق ضمان القروض على تعويض البنك بنسبة 70 % من مبلغ القرض الذي استفاد منه العميل المتعثر . الا ان يسترجع البنك قيمة القرض وذلك من اجل عدم تأثر الاداء المالي للبنك ونشاطه .

يقوم البنك بإشعار صندوق الضمان بعدم استحقاق قيمة الدين ، ذلك بتقديم الملف القانوني للعميل لصندوق الضمان ، يحتوي على الانذارات الثلاثة ، تقرير المتابعة الميدانية ، اتفاقية القرض ووثيقة تثبت اخلال العميل بشروط الاتفاقية وعدم السداد .

في هذه الحالة تم فتح حساب لدى البنك وقام صندوق الضمان بتعويض البنك في ذلك الحساب من مخصصات القروض المتعثرة لدى البنك بنسبة 70 % والنسبة المتبقية 30 % تبقى على عاتق العميل ، حيث ان البنك لا يتوقف عن مطالبة العميل بتسديد مبلغ القرض فيلتزم العميل بسداد النسبة المعوضة من طرف صندوق الضمان 70% حيث يسترجع صندوق ضمان القرض امواله في حال تم تحصيله من العميل .

لا يمثل فتح هذا الحساب نهاية الاجراءات الواجب ان يتخذها البنك ، بل يقوم بمطالبة العميل بسداد قيمة القرض بمختلف الوسائل الودية لمعالجة القرض ، اما بالتحصيل الودي عن طريق تحديد اجال جديدة للدفع او اعادة الجدولة ، حيث يقوم البنك في حالة تعثر العميل وعدم قدرته على السداد بتسيير القرض وادارته لإخراجه من التعثر ، وذلك بتحديد تاريخ دفع لاحق ، اي تمديد فترات الدفع ، وذلك من خلال التعرف على مرحلة ما قبل التوقف عن الدفع اذا كان العميل المتعثر قد اوفى بالأقساط السابقة ام لا ، واسباب عدم قدرة العميل على السداد ومراجعة الفواتير الغير مسددة على مستوى الوكالة وعلى المستوى المركزي بالإضافة الى زيارة ميدانية للعميل للتأكد من انه يزاوّل نشاطه وكتابة تقرير بذلك .

1 معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار

كما يتم كذلك المعالجة الودية لهذا القرض المتعثر عن طرق اعادة الجدولة وذلك من خلال تقديم طلب من العميل "م" يتمثل في اعادة جدولة ديونه حيث قدم الملف واعادة التوجيه ومراجعة العمل المستمر

خلاصة الفصل:

رغم اتخاذ البنك مبدا الحيطة والحذر من خلال قيامه بالدراسات الائتمانية قبل منحه القروض وكذا الدراسة الشاملة عن العملاء ووضعياتهم المالية بالإضافة الى حجم الضمانات المقدمة من طرف العميل المقترض الا ان خطر الوقوع في التعثر يبقى موجودا .

لا يمكن ضبط الحجم الحقيقي للقروض المصرفية المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة بوحجار " فأسباب تعثر القروض المصرفية متعددة منها ما يرجع الى العميل المقترض بدرجة كبيرة سواء بسبب فشل المشروع او افلاسه. اذا كان السبب فشل المشاريع ومردوديتها اوجب علينا الاعتراف بضعف مستوى المستثمرين ونقص خبرتهم او الامتناع عن سداد مستحققاته خاصة فيما يتعلق الامر باطار قروض التمويل الثلاثي الاطراف لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ CNAC ANGEM) المدعمة من طرف الدولة ، فالبنك في دراسته الائتمانية لهذا النوع من القروض لا يراعي المعلومات الدقيقة للملف والضمانات المقدمة ، وعدم تأكده من مصداقية واهلية العميل المقترض ، مما يؤدي الى تعثر جانب كبير من هذه القروض وهي تشكل اكبر عدد لتعثر القروض المصرفية في الوكالة محل الدراسة

من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار حاولنا الربط بين الفصلين الاول والثاني ، نستنتج ان اسلوب البنك في تحصيل ومعالجة القروض المتعثرة يعتمد بالدرجة الاولى على الاسباب التي ادت الى تعثر القروض المصرفية

في غالب الاحيان ما يلجا البنك الى القضاء لتحصيل قروضه ، فهو يعتمد في معالجة قروضه المتعثرة على الطرق الودية للمحافظة على عملائه وسمعته بين البنوك من اجل البقاء والمنافسة .

خاتمة

من خلال عرض مختلف فصول البحث الذي يدور حول الاشكالية المطروحة والمتمثلة في فعالية وقدرة المؤسسات المصرفية على ادارة مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسة الاقتصادية فقد عالجنا الموضوع وفق ثلاث فصول كاملة، حيث تناولنا الجانب النظري في فصلين ، والجانب التطبيقي في الفصل الثالث في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث تناولنا في الفصل الاول نظرة عامة حول القروض البنكية واهم مخاطرها ، و التي تعتبر المورد الاساسي الذي يعتمد عليه البنك وهي من اهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية ، فعملية الاقراض ترتبط بمخاطر كثيرة تؤول بالبنوك في الوقوع في مشاكل وازمات يصعب تخطيطها ، كما تناولنا في الفصل الثاني المؤسسات الاقتصادية الاداة في احداث تنمية وتقدم اي اقتصاد كان ، فهدفها الاساسي هو الربح والنمو ، فمن خلال التمويل تقوم المؤسسة بتوفير جميع احتياجاتها المالية ، اما الفصل الثالث فقد تمثل في الفصل التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية _BADR_ وكالة بوحجار ، وذلك من خلال دراسة حالة قرض في اطار تشغيل الشباب وذلك عن طريق دراسة دقيقة لملف طلب القرض وجمع كل المعلومات المتعلقة بالجهة الطالبة للقرض ودراسة حالة تعثر القرض واتخاذ مجمل الاجراءات والخطوات لسداد القرض .

وقد تم الوصول في نهاية الدراسة الى مختلف النتائج النظرية والتطبيقية ، اختبار الفرضيات المتبناة في المقدمة ، وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات وفي الاخير افاق البحث .

اولا : اهم النتائج المتعلقة بالجانب النظري :

- ✓ ان القروض البنكية من اهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمتابعة نشاطها وتحقيق ارباحها .
- ✓ توصلت الدراسة النظرية الى ان القرض المصرفي اداة من ادوات تمويل المشروعات الاقتصادية ويجعلها تقوم بدور رئيسي في تمويل البيئة الاساسية للمجتمع طبقا للفترة التي تناسب كل مشروع .
- ✓ ان الودائع من اهم مصادر الاموال الخارجية في البنوك التجارية اذ تعتبر مصدرا اساسيا من مصادر التمويل
- ✓ توصلت الدراسة النظرية الى ان المخاطرة لا تقتصر على نوع معين من القروض بل على جميعها ،
- ✓ تتعرض القروض البنكية لعدة انواع من المخاطر التي قد تؤدي الى تعثرها مما يجعل المؤسسة المصرفية تسعى جاهدة لمواجهتها والحد منها .
- ✓ ان اهداف المؤسسة الاقتصادية متعددة ومختلفة كل بحسب حجمها وعمرها ونوعية منتجاتها .
- ✓ ان المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورها الاقتصادي وذلك بحسب الوظيفة التي تقوم بها .

- ✓ يعتبر التمويل الذاتي اول مصدر تلجأ اليه المؤسسة الاقتصادية لتمويل احتياجاتها ، لأنه يعطي حرية أكبر لصاحب المشروع في اختيار نوع الاستثمار دون التقييد بأي شروط .
- ✓ مصادر التمويل الداخلية والخارجية متعددة ومتنوعة ومتاحة امام جميع المؤسسات الاقتصادية ، حيث تساهم هذه المصادر في تحقيق العديد من اهداف المؤسسة بصفة عامة .

ثانيا : اهم النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي :

من خلال دراسة الموضوع دراسة ميدانية تم التوصل الى النتائج التالية :

- ✓ يقوم البنك بدراسة دقيقة لملف طلب القرض ويقوم بجمع كل المعلومات المتعلقة بطلب القرض
- ✓ ان عملية منح القروض لا يقوم بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمفرده بل تستند الى قرارات من طرف لجنة تشكيلها الدولة
- ✓ عدم تسديد العميل يعرضه للمتابعة القضائية وتسديد الدين وفوائد التأخير .
- ✓ تكون معالجة القروض المتعثرة على مستوى العميل وعلى مستوى البنك كذا يعمل البنك على ايجاد حلول تأخذ في اعتبارها كافة الامكانيات المتاحة لتسوية المشكلة .

• اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى : " تساهم المعالجة المصرفية في التخفيض من حدة القروض المتعثرة " هي فرضية صحيحة حيث اتبعت البنوك التجارية عدة اساليب واجراءات متعددة في مواجهة مشكلة التعثر ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاساليب التي كانت وراء تفاقمها والظروف المحيطة بالمقترضين فقامت بوضع اجراءات ودية لمساعدة العميل للخروج من التعثر وذلك بتقديم استشارات وسياسات ترشيده وتعميم نشاط العميل واعادة تسوية وجدولة الديون .

فمن خلال الجانب التطبيقي نجد ان صناديق ضمان القروض المصرفية تساهم في تخفيض حجم القروض المتعثرة في البنوك عن طريق اعادة تمويلها وجدولتها ، فعملية اعادة الجدولة ساهمت في تخفيض من حدة القروض المتعثرة في الوكالة ، بالاضافة الى الطرق الودية التي يستخدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتجنب تعثر القروض واسترجاع امواله .

الفرضية الثانية : " عدم تسديد العميل لديونه لا يؤثر على بنك الفلاحة والتنمية الريفية " هي فرضية خاطئة حيث يعتبر هذا النوع من الخطر الاسوء من الاخطار الاخرى عن عدم التسديد الكلي او الجزئي من طرف المؤسسة لديونها في الوقت المحدد ، ويحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك بحسب الودائع المدينة الموضوعة كضمان للبنك حيث لا يمكنه استرداد

تلك الاموال ، ويرتبط هذا الخطر اساسا بنشاط المؤسسة . اذ يتعرض البنك لمخاطرة كبيرة نتيجة عدم التسديد بحيث ياخذ الاحتياطات اللازمة لكي يتجنبها ويخفف من حدتها .

الفرضية الثالثة : " تأثير القروض المصرفية المتعثرة سلبا على كل من ربحية وسيولة وكفاءة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بوحجار " وهي فرضية صحيحة تم اثباتها من خلال الفصل التطبيقي ، حيث ان احتفاظ البنك بمخصصات الديون المشكوك في تحصيلها يكون عن طريق الاقتطاع من راسمال البنك وارباحه مما يؤدي الى انخفاض ربحية البنك ، وتخفيض من كفاءته ، فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى لتعظيم ارباحه وتحقيق ميزة تنافسية واستقطاب وجذب اكبر حجم ممكن من الودائع ، والحفظ على متانة واستقرار الوضع المالي للبنك ، وبالتالي فتعثر قروضها المصرفية يؤدي الى تعرض البنك لمشاكل السيولة فيؤثر على سمعتها ومكانتها بين المتعاملين ، بالاضافة الى تكاليف تحصيل القروض المتعثرة والمتابعة القضائية .

الاقتراحات والتوصيات:

- استنادا الى نتائج الدراسة واخذا بعين الاعتبار يمكن عرض بعض الاقتراحات والتوصيات بصدد هذا الموضوع
- تشجيع الاقتراض من خلال تقديم تسهيلات بنكية وتحسين معاملات البنك مع الزبائن
- وجوب التزام المصارف بتطبيق انظمة فعالة في مجال ادارة المخاطر الائتمانية
- يجب اتباع وسائل رقابية سليمة وحديثة لتقييم المؤسسة المصرفية
- يجب العمل على تحديث وتطوير انظمة اجراءات عملية تحصيل اقساط القروض لدى البنوك .
- متابعة حركة العمل والتأكد من استخدام المبلغ المقرض في الغرض المحدد .
- العمل على تدنية المخاطر الى اقصى حد ممكن فمن خلال العمل على تشخيص كامل ودقيق لحالة المؤسسة طالبة القرض وذلك من خلال معرفة وضعيتها المالية والتنبؤ بصحتها قبل اتخاذ اي قرار يقضي بمنح القرض.
- العمل على تنويع مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية وذلك للاستجابة الى مختلف متطلباتها المالية من اجل انجاحها ومساعدتها .

• آفاق الموضوع :

ان هذه الدراسة قد حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الاشكالية وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي امكننا الحصول عليها ، ومنه لا يمكن اعتبارها قد المت بجوانب الموضوع ، بكل ابعاده نظرا لشساعة الموضوع ، وثرائه الفكري ،

وكونه يدرس موضوعين ، والمتمثلين في مخاطر القروض البنكية والجانب الاخر يمثل المؤسسات الاقتصادية ، فالحقيقة ان كل عنصر من عناصر البحث يصلح ان يكون موضوع دراسة مستقبلية تمثل اشكاليات لأبحاث اخرى في المستقبل مثل:

- واقع مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- الطرق الجديدة لتسيير مخاطر القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات .
- دراسة مقارنة لتسيير مخاطر القروض الممنوحة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.
- تسيير مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار عقود ANSEJ .

قائمة المراجع

1_ باللغة العربية :

- محمد حسين الوادي وآخرون ، النقود والمصارف ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى ، 2010 م 1432 هـ
- دريد كمال ، ال سيس ، ادارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة الاولى ، 2012 م 1433 هـ عمان الاردن
- ناظم محمد نوري الشعري ، النقود والبنوك والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع ،
- محمد الصبري ، ادارة العمليات المصرفية (العادية ، غير العادية ، الالكترونية) ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، القاهرة مصر 2016.
- عبد المعطي رضا رشيد ، محفوظ ابو جودة ، ادارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن 1998
- _ عبد احمد ابو بكر ، دراسات وبحوث في التأمين ، دار الفضاء ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2010
- طارق طه ، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الجامعة .
- عبد العاطي لاشين ، محمد منسي ، سعر الفائدة والبنوك والبورصة وتعريف الربا بين خفة الحيل واجتهاد اهل العلم ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة .
- اسعد حميد العلي ، ادارة المصارف التجارية ، مدخل ادارة المخاطر ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، الاردن ، 2013 ، عمان .
- خالد احمد علي ، فن ادارة المخاطر في البنوك وسوق المال ، الدار الجامعية ، (بدون طبعة) ، الاسكندرية .
- حدة رايس ، دور البنك المركزي ف اعادة تجديد السيولة في البنوك الاسلامية ، ايتراك للطباعة والنشر (بدون طبعة) ، مصر القاهرة ، 2009 .
- يحيوش حسين ، تفسير مخاطر القروض المصرفية (بدون طبعة) ، 2007 .
- الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الرابعة ، الجزائر. 2005 .
- عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ، الدار الجامعية للنشر الاسكندرية (بدون طبعة) ، مصر 2000
- صبري مصطفى ، حسن السبك ، القرض المصرفي كصورة من صور الائتمان واداة للتمويل ، دار الفكر الجامعي (بدون طبعة) ، الاسكندرية .

- طارق طه ، ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الجامعة الجديدة (بدون طبعة) ، 2007 .
- احمد عبد العزيز الالفي ، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، 2013.
- زينب حسين عوض الله ، اقتصاديات النقود والمال ، دار الجامعة الجديدة ، (بدون طبعة) ، الاسكندرية 2007 .
- سعيد انور سلطان ، ادارة البنوك ، دار الجامعة الجديدة ، (بدون طبعة) ، الاسكندرية ، مصر .
- طاهر حيدر حيدران ، مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 1997 .
- رضا صاحب ابو حمد ال علي ، ادارة المصارف ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى .
- بلقاسم سلاطية ، اسماعيل قبرة ، التنظيم الحديث للمؤسسة ، دار الفجر للنشر والتوزيع (بدون طبعة) ، بسكرة الجزائر .

ثانيا : المجالات والدورات العلمية :

- الهام خزعل ناشور ، تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، ، جامعة البصرة العراق ، 2020 ، 2021
- اوصغير الوزيرة، استراتيجيات جذب الودائع في البنوك الجزائرية واثرها على نشاطها ، دراسة مقارنة بين بنك سوشي جنرال الجزائر وبنك الوطني الجزائري ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، جامعة برج بوعرييج 2018.
- طراد نجوى هشام، اولاد زاوي عبد الرحمن ، ادارة مخاطر القروض كمدخل للحد من الازمات المصرفية ، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية ، العدد الثالث ، جوان 2018.
- احمد ميلي سمية ، انعكاسات اتفاقية بازل I وII على ادارة المخاطر البنكية مع الاشارة الى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية ، مجلة العلوم الادارية والمالية ، المجلد 04، العدد 02.
- احمد امين سعد الله ، شركات راس المال المخاطر وصناديق الاستثمار الخاص ودورها التمويلي مع دراسة حالة الجزائر ، جامعة سعد دحلب ، مراجعة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي (دون عدد).
- دراجي كريم ، شركات راس المال المخاطر كألية لتمويل المؤسسات ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديد ، مجلة علمية دولية سداسية العدد 5 ، 9 سبتمبر 2013 ، صادرة من مخبر الاقتصاد الجزائر
- بطاهر بختة ، بوطلاعة محمد ، ادارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية ، دراسة ميدانية في عدة فروع لبنك البركة ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية ، العدد 02، الوادي ، 2018 .

- زبير عياش ، سمير مناصرة ، التمويل الاسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، العدد الثالث ، الجزائر ، 2016 .
- نوال بن عمارة ، العربي عطية ، التمويل بالمشاركة ودوره في تحرير العمل المصرفي الاسلامي ، رؤى اقتصادية ، العدد الخامس ، ورقلة ، ديسمبر 2013.
- الصادق محمد ادم علي ، تطبيق معايير المراجعة بالأمر بالشراء في المصارف ، مجلة دراسات وابحاث ، العدد 27 ، السودان ، 2017.
- حدادي عبد اللطيف ، خلقي عبد الكريم ، اثر التمويل المصرفي بالمراجعة على التضخم في السودان ، مجلة علمية ن العدد 05 ، السودان ، 2020 .

ثالثا: المؤتمرات والملتقيات العلمية.

- قاسم محسن ابراهيم الحبيطي ، ماهر علي حسين الشمام ، استراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، بحث مقدم للملتقى الوطني العيم .
- ماضي بلقاسم ، التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، الملتقى الدولي للاقتصاد الاسلامي ، جامعة غرداية ، الجزائر 23،24 فيفري 2011 .
- محمد دباغ ، اساليب الاستثمار في المصارف الاسلامية عقد المضاربة نموذجا ، الملتقى الدولي للاقتصاد الاسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل ، جامعة غرداية ، الجزائر ، 23 ، 24 فيفري 2011 .
- محمد احمد حسين ، التمويل الاسلامي ، ماهيته ، صيغه ، مستقبله ، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ، رام الله فلسطين ، مؤتمر بيت المقدس الاسلامي الدولي الخامس 1435هـ 2014 م .

رابعا: المحاضرات والمطبوعات .

- محاضرات في مقياس اقتصاد المؤسسة ، السنة الثانية جذع مشترك علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة اعلي محمد اولحاج ، البويرة .
- العربي دحموش ، محاضرات في اقتصاد المؤسسة ، جامعة منتوري قسنطينة ن سبتمبر 2001 .
- فوزي محيريق ، محاضرات في اقتصاد المؤسسة ، 2015 ، جامعة الوادي .
- هباش سامي ، محاضرات في اقتصاد المؤسسة ، السنة الثانية ، قسم علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة 1 ، 2017، 2018 .

- بلبصير نصيرة ، محاضرات اقتصاد المؤسسة ، السنة الثانية قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، العلوم التجارية ، وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي 2019 ، 2020 .
- امينة مخلفي ، اقتصاد المؤسسة ، الثانية lmd ، كلية العلوم الاقتصادية ، والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح .
- باية وقنوني ، محاضرات في مقياس اقتصاد المؤسسة ، جامعة اعلي محمد اولحاج ، البويرة ، 2019 ، 2020.
- زواغي محمد ، محاضرات تسيير المؤسسة ، السنة الثانية علوم تجارية ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة اعلي محمد اولحاج ، البويرة .
- شاكركزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 1996.
- عبد الواحد مودة ، محاضرات في الاقتصاد البنكي ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة _ ماي 1945 قلمة .
- بن عبيد فريد ، مطبوعة في مقياس الاقتصاد البنكي ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ن كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2015 ، 2016 .
- _ خالص صاني صالح ، رقابة وتسيير المؤسسة في ظل اقتصاد السوق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008 ، 2009 .
- مطبوعة الدعم البيداغوجي في المؤسسة والمحيط ، السنة الثانية ماستر ، تخصص اتصال وتسويق ، قسم علوم الاعلام والاتصال ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، سطيف ، 2016 ، 2017.

خامسا :مواقع الانترنت

- موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- BADR : BANA QUE DE LAGRICULTUREET .DUDEVELOPPEMENTRURAL

سادسا :الجريدة الرسمية.

- قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 / 18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المادة 04 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل :2011/12/12 ، الجريدة الرسمية ، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77 بتاريخ 2001 / 12/15

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المواد 5، 8 ، 9 ، 10 ، القانون رقم 17 المؤرخ في 11 / 01 / 2017.

الأنطروحات والمذكرات الأكاديمية :

- سيف هشام صالح الفخري ، الائتمان المصرفي ، مذكرة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية ، كلية الاقتصاد ، جامعة حلب ، مصر القاهرة
- يحياوي نصيرة ، دور القروض البنكية في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر ، جامعة بوبكر ، بومرداس الجزائر .
- هبال عادل اشكالية القروض المصرفية المتعثرة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل مالي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ن جامعة الجزائر 3 . 2012 . 2013
- سارة عبد الحليم ، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2011 . 2012
- تيطوم هاجر ، سياسات واجراءات منح القروض البنكية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2015 . 2016
- زايدي صبرينة ، ادارة وتسيير مخاطر القروض البنكية ، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، وكالة البويرة ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة اعلي محمد اولحاج ، البويرة ، 2014 . 2015
- _ قدوري وسيلة ، لهشمي حمزة ، تسيير مخاطر القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار عقود ansej دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية ادرار ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة احمد دراية ، ادرار الجزائر 2015 . 2016
- بن فارس ايمان ، محاولة تحليل مخاطر القروض ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، علوم اقتصادية ، المركز الجامعي المدية 2005 . 2006
- طهير اميرة . ادارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل ن مذكرة ماستر في العلوم التسيير 2016 . 2017
- فريش سامية ، معموري هناء ، القروض البنكية مخاطرها وطرق تسييرها ، دراة حالة قرض استغلال في البنك الوطني الجزائري " RNA " وكالة مغنية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان 2013 . 2014

- بوسنة كريمة ، البنوك الاجنبية كمصدر للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان 2011
- هاملي اسماء ، القروض البنكية ، دراسة حالة الاستثمار في بـنـل BAP PARIBA مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2015، 2016
- بوزيان الكاملة ، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014. 2015
- راغة محمد امين ، القروض البنكية في الجزائر وطرق تسيير المخاطر المرافقة لها ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BAdR وكالة البويرة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة اعلي محمد اولهام البويرة ، 2018،2019
- دنيا بوقديرة ، سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، المجمع الجهوي الاستغلال ، ام البواقي ، خنشلة ،2014
- زغاشو فاطمة الزهراء ، اشكالية القروض المتعثرة ،دراسة حالة بنك الفلاحة الجزائر الخارجي ، وكالة قسنطينة 50 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، في علوم التسيير ، جامعة قسنطينة 2013 ، 2014
- محفوظ امال ، عطوي وردة ، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة ، 37، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة اعلي محمد اولحاج البويرة ، 2018 ، 2019
- السعيد بلوم ، اساليب الرقابة ودورها في تقسيم اداء المؤسسة الاقتصادية ، دراسة ميدانية بمؤسسة المحركات والجرارات سوناكوم ، رسالة مكملـة لنيل شهادة الماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منشوري قسنطينة
- بودالي مراد ، المؤسسة الاقتصادية وثقافة التغيير مذكرة ماستر اكاـدمي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس .
- عامر جلايلية ، دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية ، مذكرة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 2016 ، 2017
- زباني سفيان ، اثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية ليزينك ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد 2013، 2014

- ابراهيم بختي ، الانترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق ، دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه ن جامعة الجزائر 2002 . 2003 .
- صبرينة بزار ، دور الوسائل الاتصالية في التسويق لخدمة الجيل الرابع في المؤسسة الاقتصادية ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2016 ، 2017
- تاجوري جلييلة ، الرقابة الادارية ودورها في تحسين الاداء الوظيفي لدى العمال ، دراسة ميدانية بمؤسسة وحدة دريد الجزائر ، ام البواقي مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ف علم الاجتماع ن تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية ، كلية العلوم التجارية والانسانية ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي .
- غولة لطيفة ، الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية ، دراسة ميدانية تناولت مؤسسات اقتصادية بورقلة ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة 2011 ، 2012
- بودي نبيل ، راجس سليم ، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون شعبة القانون الاقتصادي وقانون الاعمال ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبيد الرحمن ، بجاية ، 2014،2015
- قوراية بلشير ، نماذج التشخيص التنظيمي ودورها في اعداد استراتيجية المؤسسة ، دراسة حالة نموذجي و § MCKINSEC MORiNE SAVOIE A بالمؤسسة الوطنية لتموين وتوزيع المواد البترولية ، نفضال ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص ادارة اعمال ، جامعة اعلي محمد اولحاج، البويرة 2013 ، 2014
- راندة فراح ، مصادر التمويل الحديثة واثرها على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ام البواقي ، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ن جامعة العربي بن مهيديام البواقي ، 2013 ، 2014 .
- طالبي خالد ، دور القرض الايجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة مستوري قسنطينة 2010 ، 2011
- فادية بن بلقاسم ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي ، 2013 ، 2014

- _ مودع وردة ،اليات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصرفي Anjem ، فرع بسكرة ،خلال الفترة 2014 ، 2015، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2015 ، 2016
- جيهان نسرين ، برقوق هند ، اليات تمويل المنشآت الاقتصادية ، مذكرة ماستر اكاديمي في الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2018، 2019
- يعقول عطا لله ، مستقبل تطبيق انماط التميل الجديدة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة مكملّة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية ،جامعة ام البواقي ، 2013 ، 2014
- بديعة مدغوني ، الرقابة البيئية كاداة لمواجهة المخاطر البنكية في ظل اتفاقية بازل ، دراسة خالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي
- _ بن لخضر عيسى ، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الر اهنة ، 1988 ، 2015 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم اتلتسيير ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، 2018، 2019
- _ معروف هشام ، المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة ، دراسة سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ن جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2012، 2013
- نسبية حسين ، راسالمال المخاطر كبديل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة مقدمة لاستقبال متطلبات نيل درجة الماستر الاكاديمي في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ن ام البواقي ، 2012 ، 2013
- عبيدش سامية ن شركات راس المال المخاطر ودورها في خلق وتمويل المشاريع الناشئة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، في القانون العام ، فرع التنظيم الاقتصادي ، كلية الحقوق ، جامعة قسنطينة . 2013 ، 2014
- محمد سبتي ، فعالية راس المال المخاطرة في تمويل المشاريع الناشئة ، دراسة حالة المالية الجزائرية الاوروبية المساهمة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة 2008 ، 2009
- حيدوشي احمد ، رضا عامر ، اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، وكالة عين بسام ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة البويرة ، 2017 ، 2018ز

- شوقي بورقبة ، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ، دراسة تطبيقية مقارنة ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010، 2011
- سالم احمد الكوشلي ، استراتيجية المصارف في تفعيل تداول الصكوك الاسلامية ، دراسة ميدانية ، رسالة ماجستير ، 2015، 2016
- هالة سليمة ، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، الطور الثالث ، في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ن بسكرة 2016 ، 2017.

الملاحق

(الملحق رقم 01) لافئة اشهارية لقرض الرفيق

بنك التنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

le plus grand réseau
bancaire en Algérie



La BADR, Crédit R'FIG

Vous accompagnez dans vos campagnes

BADR ... plus qu'une banque

021 989 323

contact@badr.dz
www.badrbanque.dz

f i n

Vous êtes :

- Agriculteur et éleveur à titre individuel ou organisé en coopérative ou groupement ;
- Entreprise économique de production agricole, de valorisation, de transformation et d'exploitation de produits agricoles et agroalimentaires.

Pour vos activités de :

- Acquisition d'intrants agricoles nécessaires à l'activité des exploitations agricoles;
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires;
- Acquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du Système de régulation des produits agricoles;
- Repeuplement ou peuplement des étables, des bâtiments de petits élevages, des bergeries et des écuries;
- Peuplement et repeuplement des ruches par les Essaims;
- Réalisation des travaux culturaux, labour semailles et la moisson battage;
- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles et agroalimentaires.

LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC R'FIG
« Crédit d'exploitation bonifié par l'Etat »

Pour vos activités de :

- Production, stockage, transformation, conditionnement, commercialisation et exportation des produits agricoles et agroalimentaires toutes filières confondues;
- Unités de fabrication de pâtes alimentaires et couscous;
- Production de produits de terroirs;
- Création d'unités de production de semences et plants;
- Création d'unités d'élevages et centres d'engraissement;
- Insémination artificielle et transfert d'embryons;
- Abattage avicole et découpe;
- Abattage des animaux (gros élevage) et découpe;
- Acquisition d'équipement d'irrigation, économiseurs d'eau;
- Acquisition d'équipement spécifique à la production, transformation et conditionnement.

LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC R'FIG FEDERATIF
« Crédit d'exploitation bonifié par l'Etat »

Pour tout renseignement
Visitez notre site web ou rendez vous
dans nos agences



(الملحق رقم 02) لافئة اشهارية لقرض التحدي



بنك الجزائر للتنمية الريفية
Banque de l'agriculture
et du développement rural

Le plus grand réseau
bancaire en Algérie

Pour réaliser
vos projets

Crédit
ETTAHADI

021 989 323

contact@badr.dz
www.badrbanque.dz

BADR ... plus qu'une banque

VOUS ETES :

- Propriétaires de terres privées et/ou concessionnaires de terres agricoles relevant du domaine privé de l'Etat à titre individuel ou collectif ;
- Agriculteurs et/ou éleveurs à titre individuel ou organisés en coopérative ou Groupement d'intérêt commun agricole ;
- Entreprises économiques intervenant dans les activités de production agricole et/ou d'élevage, de valorisation, de transformation et d'exploitation de produits agricoles et agroalimentaires ;
- Fermes pilotes.

VOUS VOULEZ :

- Créer et équiper de nouvelles exploitations agricoles et /ou d'élevage ;
- Moderniser des exploitations agricoles et /ou d'élevage existantes ;
- Intensifier, transformer, valoriser des produits agricoles et d'élevage nécessitant des besoins de financement.

**LA BADR VOUS ACCOMPAGNE
AVEC ETTAHADI**

<< Crédit d'investissement bonifié par l'Etat >>

Jusqu'à :

- 100 000 000 DA s'il revêt la forme Individuel.
- 200 000 000 DA s'il revêt la forme Fédérative.

Pour tout renseignement
Visitez notre site web ou rendez vous
dans nos agences



(الملحق رقم 03): لافتة اشهارية لقروض اونساج - أونجام - كناك

Dispositif Angem

Pour les promoteurs et femmes au foyer sans revenus ou disposant de revenus instables

CARACTERISTIQUES DU PRET

- Montant du projet : 50 000 DA au minimum et 400 000 DA au maximum.
- Durée du crédit : 2 à 5 ans avec un différé d'une année maximum (pour certaines activités, le différé est étendu à 18 mois);
- Délai de remboursement : 12 à 60 mois;
- Taux d'intérêt : un taux d'intérêt bonifié est accordé aux promoteurs, selon l'activité projetée ou l'implantation du projet (zones spécifiques);
- Délai de traitement du dossier : un mois au maximum.

CONDITIONS D'ELIGIBILITE

- Etre âgé de 18 ans et plus;
- Etre sans revenus ou disposer de revenus instables et irréguliers;
- Apport personnel minimum entre 3 et 5 % du coût global du projet;
- Avoir une résidence fixe;
- Posséder un savoir-faire ou une qualification avérée en relation avec l'activité projetée;
- Ne pas avoir bénéficié d'une autre aide à la création d'activité.

CONSTITUTION DU DOSSIER

- Demande d'éligibilité à adresser à la Commission de la wilaya;
- Une attestation d'éligibilité délivrée par la Commission de la wilaya;
- Factures pro-formas;
- Une étude technico-économique visée par l'ANGEM;
- Justificatif d'un savoir-faire en relation avec l'activité projetée;
- Un certificat de résidence.

GARANTIES EXIGÉES

- Assurance multirisques;
- Adhésion au Fonds de garantie;
- Nantissement et/ou gage du matériel à financer.

Pour de plus amples informations concernant les trois dispositifs, rapprochez-vous de l'agence BADR la plus proche.

290 agences et plus de 1000 chargés de clientèle et experts clients pour vous conseiller en charge et vous conseiller.

BADR
La Banque des métiers

SIÈGE SOCIAL : 17, bd Colonel Amirouche, Alger-Centre, Alger
Tél. : 021 69 71 52 Site Web : www.badr-bank.net

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DÉVELOPPEMENT RURAL

Promoteurs ...
... pour vos projets

Ansej
Cnac
Angem

La BADR vous mènera au bout de votre parcours.

Dispositif Ansej

Pour l'insertion des jeunes promoteurs

CARACTERISTIQUES DU PRET

- Durée du crédit : 2 à 5 années avec un différé d'une année maximum (le différé peut être étendu à 18 mois pour certaines activités);
- Taux d'intérêt : taux en vigueur, bonifié de 50 à 90 %, selon l'activité projetée ou l'implantation du projet (zones spécifiques);
- Apport personnel : sous forme de fonds propres d'un niveau correspondant au seuil minimum déterminé comme suit :
 - ▶ 5 % du montant global du projet, lorsque celui-ci est inférieur ou égal à 2 000 000 DA;
 - ▶ 10 % du montant global du projet, lorsque celui-ci est supérieur à 2 000 000 DA et inférieur ou égal à 10 000 000 DA;
- Délai de traitement du dossier : 3 mois.
- Possibilité d'octroi d'un crédit d'exploitation.

CONDITIONS D'ELIGIBILITE

- Etre âgé entre 19 et 35 ans (lorsque l'investissement génère au moins 3 emplois permanents, les jeunes promoteurs associés dans l'entreprise créée y compris, l'âge limite du gérant est porté à 40 ans);
- Etre titulaire d'une qualification professionnelle et / ou posséder un savoir-faire reconnu;
- Ne pas occuper un emploi rémunéré au moment de l'introduction de la demande d'aide;
- Mobiliser l'apport personnel sous forme de fonds propres;
- Cotiser au Fonds de Caution Mutuelle de Garanties risques-crédit.

CONSTITUTION DU DOSSIER

- Demande d'éligibilité à adresser à la Commission de wilaya "CLEF";
- Etude technico-économique du projet;
- Bilan de départ et compte d'exploitation prévisionnel établi sur cinq ans;
- Attestation d'éligibilité délivrée par la Commission;
- Factures pro-formas pour les équipements et matières à acquérir et / ou devis des travaux (aménagement et installation du local).

GARANTIES EXIGÉES

- Nantissement et/ou gage du matériel à financer;
- Assurance multirisques;
- Adhésion au Fonds de garantie.

Dispositif Cnac

Pour les chômeurs promoteurs âgés de 35 à 50 ans

CARACTERISTIQUES DU PRET

- Durée du crédit : 2 à 5 ans avec un différé d'une année maximum (le différé peut être étendu à 18 mois pour certaines activités);
- Concours bancaire : 70 % du coût global du projet;
- Délai de traitement du dossier : 3 mois;
- Apport personnel : le seuil minimum du promoteur est fixé comme suit :
 - ▶ 5 % du montant global de l'investissement si celui-ci est égal ou inférieur à 2 000 000 de DA;
 - ▶ 10 % du montant global de l'investissement si celui-ci est compris entre 2 000 000 de DA et 5 000 000 de DA;
 - ▶ 8 % (zones spécifiques / wilayas du Sud et Hauts-Plateaux).
- Possibilité d'octroi d'un crédit d'exploitation.

CONDITIONS D'ELIGIBILITE

- Etre âgé de 35 ans et plus;
- Etre titulaire d'une qualification professionnelle en rapport avec l'activité projetée;
- Ne pas exercer une activité pour son propre compte et/ou ne pas occuper un emploi rémunéré au moment de l'introduction de la demande d'aide, depuis au moins douze (12) mois;
- Ne pas avoir bénéficié d'une mesure d'aide au titre de la création d'activité;
- Mobiliser un apport personnel sous forme de fonds propres;
- Etre inscrit auprès des services de l'ANEM depuis au moins six (06) mois comme demandeur d'emploi et/ou être allocataire de la CNAC.

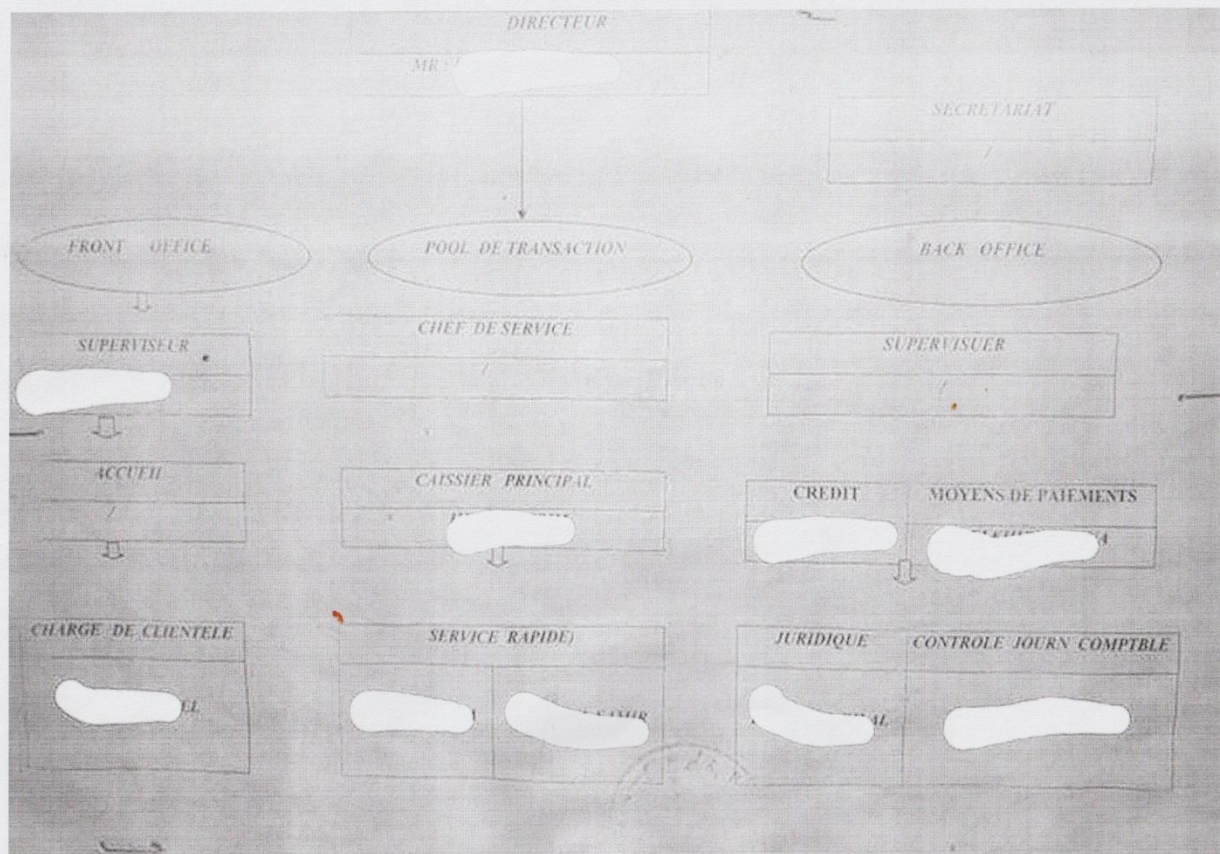
CONSTITUTION DU DOSSIER

- Demande d'éligibilité à adresser à la Commission de la wilaya "CSV";
- Dossier technico-économique préparé avec l'aide de la CNAC, accompagné des factures pro-formas et/ou devis estimatif des travaux à réaliser;
- Bilan de départ et compte d'exploitation prévisionnel établi sur cinq ans;
- Attestation d'éligibilité délivrée par la Commission de la wilaya.

GARANTIES EXIGÉES

- Nantissement et/ou gage du matériel à financer;
- Assurance multirisques;
- Adhésion au Fonds de garantie.

(الملحق رقم 04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة بوحجار



(الملحق رقم 05): موافقة على طلب القرض

بنك أفلاحة وكتمية الربحية

BADR BANK
GRE ANNABA EL-TARF «023»
ALE BOUHADJAR «223»
N° REF: 4/03 /2012

BOUHADJAR LE: 11.04.2012
A/

OBJET: A/S DE VOTRE DEMANDE DE FINANCEMENT
D'UNE M/E «ETA »

Monsieur,

En réponse à votre demande de financement du projet de création d'une Micro-entreprise dans le cadre du dispositif ANSEJ, nous avons le plaisir de vous informer que notre Banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé.

C.L.T CNAC DE DA : 1.645.391,31
DUREE : 08 (HUIT) ANS dont : 36 Mois différé partiel.
TAUX D'INTERETS : en vigueur

Pour la libération de ce crédit vous devez aussi compléter votre dossier en présentant les documents suivants (en double exemplaire légalisé) :

A PRIORI

- Engagement de nantissement du matériel roulant +gagé à financer
- Procuration notariée Faveur BADR de renouvellement d'assurance
- Attestation d'adhésion au FGR / CJP
- Versement en compte apport personnel de DA : 23.505,59
- Virement en compte PNR / ANSEJ de DA : 681.662,11
- Versement montant adhésion au FCNMGRC
- Convention de prêt +chaîne de bille à ordre
- Lettre de décléance du terme
- Justificatif du lieu de stationnement du matériel roulant (bail de location du local
- Présentation de la décision d'octroi des avantages fiscaux et parafiscaux.
- Attestation fiscale et parafiscale apurées ou de non-imposition
- Registre de commerce.

A POSTERIORI:

- Nantissement des équipements et du matériel roulant +gagé financé.
- O.P.A.M.R avec avenant de subrogation en faveur BADR.

Nous vous informons aussi que la validité de cet accord est limitée à une durée du 12Mois à compter de la date de la signature dépassé ce délai, et sauf dérogation de la Banque, l'accord est annulé et devient sans objet.

Veuillez agréer, Monsieur, l'expression de nos salutations distinguées.

LE DIRECTEUR D'AGENCE

(الملحق 06): جدول اهتلاك القرض

MINISTRE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

DATE LE : 20-12-2015

Taux de prêt	0% fixe	Taux de prêt	00,00 % (variable) durée : 5,50 x
taux de prêt	0% fixe	Taux T.V.A.	17,00 %
taux d'amortissement	0,00 fixe	date d'expiration	25-12-2017
provision	semaine	fin d'expiration	21-03-2018

capital prêt	1.645.951,31	int. intercal.	13.021,17
capital remboursé (utilisé)	1.540.951,06		
intérêts intercalaires	0,00		
commission d'engagement	semaine		

DATE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	T O T A L ETAT
0-09-13	1.540.951,31	CAPITALISEE	16.066,61	2.731,32	18.797,93E.C.M.E.
0-09-14	1.540.951,06	CAPITALISEE	0,00	0,00	0,00E.C.M.E.
0-09-15	1.540.951,06	0,00	0,00	0,00	0,00E.C.M.E.
0-09-16	1.540.951,06	0,00	0,00	0,00	0,00E.C.M.E.
0-09-17	1.540.951,06	0,00	0,00	0,00	0,00E.C.M.E.
0-09-18	1.540.951,06	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-19	1.386.055,95	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-20	1.231.160,84	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-21	1.076.265,73	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-22	921.370,62	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-23	766.475,51	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-24	611.580,40	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-25	456.685,29	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-26	301.790,18	154.895,11	0,00	0,00	154.895,11 E.C.M.E.
0-09-27	146.895,07	154.895,07	0,00	0,00	154.895,07 E.C.M.E.
T O T A L	1.540.951,06	16.066,61	2.731,32		1.547.746,99

1 : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHÉANCE PEUT ÊTRE REVUE EN CONSEQUENCE.

2 : LE TAUX DE LA TAUX PEUT VARIABLE, L'ECHÉANCE PEUT ÊTRE REVUE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE D'ADP

(الملحق رقم 07): حالة الأقساط المسددة من القرض

ETAT DE REMBOURSEMENT

Nom et Prénom
Raison sociale :
Activité: ENTREPRISE TRAVAUX AGRICOLES
Adresse du siège social :
Capital mobilisé : 1 548 951,06
Taux d'intérêt bonifié : 0 %
Durée de remboursement : 60 MOIS
Nombre d'échéances accordées : 10

N° Ordre	Date d'échéance D'impayées	Montant des l'échéance impayées			TOTAL
		Principal HT	Intérêts	TAXES	
1	30/09/2016	154 895,11	-	-	154 895,11
2	31/03/2017	154 895,11	-	-	154 895,11
3	30/09/2017	154 895,11	-	-	154 895,11
4	31/03/2018	154 895,11	-	-	154 895,11
5	30/09/2018	154 895,11	-	-	154 895,11
6	31/03/2019	217,00	-	-	217,00
7	30/09/2019	-	-	-	-
8	31/03/2020	-	-	-	-
9	30/09/2020	-	-	-	-
10	31/03/2021	-	-	-	-
11		-	-	-	-
12		-	-	-	-
13		-	-	-	-
14		-	-	-	-
15		-	-	-	-
16		-	-	-	-
17		-	-	-	-
18		-	-	-	-
19		-	-	-	-
20		-	-	-	-
TOTAL		774 692,55	-	-	774 692,55

LE DIRECTEUR D'AGENCE

(الملحق رقم 08) حالة الأقساط غير المسددة من القرض

ETAT DES IMPAYES

Nom et Prénom

Raison sociale :

Activité: ENTREPRISE TRAVAUX AGRICOLES

Adresse du siège social :

Capital mobilisé : 1 548 951,06

Taux d'intérêt bonifié : 0 %

Durée de remboursement : 60 MOIS

Nombre d'échéances accordées : 10

N° effet	Date d'échéance	Montant des l'échéance impayées			TOTAL
		Principal	Intérêts	TAXES	
1	30/09/2016	-	-	-	-
2	31/03/2017	-	-	-	-
3	30/09/2017	-	-	-	-
4	31/03/2018	-	-	-	-
5	30/09/2018	-	-	-	-
6	31/03/2019	154 678,11	-	-	154 678,11
7	30/09/2019	154 895,11	-	-	154 895,11
8	31/03/2020	154 895,11	-	-	154 895,11
9	30/09/2020	154 895,11	-	-	154 895,11
10	31/03/2021	154 895,07	-	-	154 895,07
11					-
12					-
13					-
14					-
15					-
16					-
17					-
18					-
19					-
20					-
TOTAL		774 258,51	-	-	774 258,51

LE DIRECTEUR D'AGENCE

(الملحق رقم 09): الاعذار الأول

بوججار في: 2019/04/30

جميع الجهوي للاستغلال غابة 023
 دالة بوججار 823
 ج 05 جويلية 1962 بوججار
 رجم : رقم 2019/

السيد:
 العنوان :

الموضوع: إعداز بالذبح
 المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 132/06 المؤرخ في 2006/04/03
 المتعلق بالرهن القانوني المؤسس لفائدة البنوك والمؤسسات المالية

ضوع الإعداز

بعد الاطلاع على جنول الاستحقاق للدين المطالب به العالق بضمنكم و المقدر أصلا وفوائد اب :
 155 828. دج و المتعلق بالأقساط الحال الاداء.
 بعد الاطلاع على قانون القرض و النقد لاسيما المادة 124 من الامر رقم 03-11 المؤرخ في
 2003/08 المتعلق بالنقد والقرض .
 م مطالبون بتسديد الدين العالق في ضمنكم أصلا وفوائد التأخير قبل أن نتفاهم ونجد أنفسنا مضطرين
 اللجوء إلى اجراءات التنفيذ الجبري عن طريق التسوية القضائية .
 ب حالة عدم الاستجابة لهذا الإنذار فإننا سوف نتخذ الإجراءات المخولة قانونا و سنحجز الممتلكات
 هونة للبنك طبا للمادة 687 وما يليها من ق | م | من أجل تحصيل الدين

مع فائق الاحترام
 بنك الفلاحة والتنمية الريفية

